المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تأثير الفواعل غير الدولاتية في إدارة النزاعات الدولية

نموذج منطقة القرن الإفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

إعداد الطالبة:آيت زاوش جوهرة

أعضاء اللجنة المناقشة

أ. د.بوراس خليفة.....رئيسا

أ. د. طارق تاحي .....مشرفا

أ.د.بن بخيتة وردة.....مناقشا

السنة الجامعية 2014 – 2015

الإهداء

إلى والدي حفظهما الله و رعاهما الذين علموني بكل افتخار أن أكون مثل ما أنا عليه الآن ، إلى زوجي و رفيق الدرب و النجاح وفقه الله و سدد خطاه ، و إلى عائلته الكريمة ، و إلى أعز ما املك أخي أكرم و ارزقي.

إلى كل أصدقائي بالدفعة الخامسة و الرابعة الذين حصدوا الأشواك عن دربنا و اخص بالذكر حنان

إلى كل الذين عرفنا كيف نجدهم ،وعلمونا ألا نضيعهم ،إلى كل من كان معنا على طريق النجاح والصلاح نهديهم هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

أساتذتي الكرام هذه أعظم آيات الشكر وأخلص صور الامتنان والتقدير لما بذلوه من جهد لإيصالنا إلى ما نحن عليه اليوم ، ونخص بالذكر مؤطري الأستاذ تاحي طارق على إخلاصه في توجيهي إذ لم يذخر جهدا في مد يد العون والمؤازرة حتى يتسنى لي إنهاء هذا العمل المتواضع ، إلى أستاذتي الكريمة ناصري سميرة، و إلى كل أساتذتي بالمدرسة دون استثناء جزآكم الله ألف خير أيها الأفاضل الكرام.

الملخص :

أفرزت تحولات ما بعد الحرب الباردة تنامي ادوار لفواعل جديدة ذات طابع غير دولاتي إلى جانب الوحدات القومية فلم تعد الدولة الوستفالية هي المعني الوحيد بإدارة المنظومة الدولية و الأنساق الداخلية (تحقيق الأمن ، الاقتصاد) ، بل أضحت الفواعل غير الدولاتية بمثابة شركاء في عمليات إدارة النزاعات الداخلية و الإقليمية التي تفشت بشكل كبير بعد الحرب الباردة ، و ذلك بحكم الخصائص و مقومات القوة الذاتية التي تحضى بها ، ويبرز القرن الإفريقي كنموذج مثالي يشهد دينامية أهم الفواعل غير الدولاتية المؤثرة في إدارة النزاعات فالبعض منها هو وليد هشاشة البنى السياسية و الاقتصادية لأنظمة دول القرن الإفريقي،و البعض الآخر قديم استقطابه في ظل المقومات الجيوبوليتيكية لمنطقة القرن الإفريقي .

الخطة المعتمدة

مقدمة

الفصل الأول : تيبولوجيا الفواعل غير الدولاتية

المبحث الأول : الفواعل غير الدولاتية ذات الأهداف الاقتصادية

المطلب الأول : الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الثاني : القرصنة البحرية .

المبحث الثاني : الفواعل الغير دولاتية ذات الأهداف الأمنية السياسية .

المطلب الأول :المنظمات الدولية الغير حكومية .

المطلب الثاني :الجماعات الإثنية .

المطلب الثالث :الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة

المبحث الثالث :الدور المتنامي للفواعل الغير دولاتية في ظل تحولات ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول : مبررات الانتقال من السياسة الدولية إلى السياسة العالمية

المطلب الثاني :الدولة الوستفالية بين منطق خصخصة الأمن و الفشل الوظيفي

الفصل الثاني : جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير الدولاتية

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الأول : الأهمية الجغرافية لمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية لمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الثالث : التركيبة الإثنية لمنطقة القرن الإفريقي

الخطة المعتمدة

المبحث الثاني : جيوبوليتكية القرن الإفريقي و ظاهرة القرصنة البحرية الصومالية

المطلب الأول :أسباب ظهور القرصنة البحرية الصومالية

المطلب الثاني : التهديدات المترتبة عن القرصنة البحرية الصومالية

المبحث الثالث : الرهان الطاقوي للشركات المتعددة الجنسيات في منطقة القرن الإفريقي

المطلب الأول : تنافس الشركات النفطية الأمريكية و الصينية على النفط السوداني

المطلب الثاني : نهر النيل ورهانات الشركات العالمية

الفصل الثالث: الفواعل غير الدولاتية ورهانات الدول الإقليمية و الدولية في منطقة القرن الإفريقي .

المبحث الأول:المنظمات غير الحكومية بين الدوافع الإنسانية و الأجندات السياسية الغربية

المطلب الأول:دور المنظمات غبر الحكومية في تصعيد النزاعات الداخلية في منطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني:دور المنظمات غير الحكومية في تهبيط النزاعات الداخلية بمنطقة القرن الإفريقي

المبحث الثاني :توظيف الجماعات الإثنية في الحروب الإقليمية و المخططات الغربية

المطلب الأول:الصومال ورهانات الدول الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني :الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان

الخاتمة

مقدمة

أفرزت نهاية الحرب الباردة مجموعة من متغيرات أثرت على طبيعة النسق العالمي والعلاقات الدولية،فتراجع العامل الإيديولوجي جعل المتغير الاقتصادي يشهد تصاعدا مستمرا،فآليات الاعتماد المتبادل لاقت تطورا كبيرا بحيث لم تعد الدول تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة المجالات الأمر الذي يجعل حاجتها للطرف الآخر أمرا حتميا ولتفادي النقص الذي تعانيه سعت بالدخول للتكتلات الاقتصادية بهدف التنمية في كافة المجالات الخاصة الاقتصادية منها ،ومن جهة أخرى برزت قوى جديدة كالاتحاد الأوروبي ،اليابان والصين تطمح للاستفادة من هذه التفاعلات المتسارعة مشكلة قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في النسق الدولي،كما جعل هذا التحول الذي تلى فترة نهاية الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية دولة تحظى باهتمام عالمي فتميزها بالفعالية والتأثير الكبيرين فإمتلاكها لوسائل القوة العسكرية والسياسية جعلها تسعى لترويج مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان،الحرية،تعزيز دولة القانون والحكم الراشد.

استطاعت تحولات ما بعد الحرب الباردة جر دول العالم لديناميكية العولمة Globalization ،كما انها أدت إلى تحول في طبيعة الفواعل المؤثرة في الساحة الدولية،فمن ناحية الاقتصادية نشأت شركات المتعددة الجنسيات تمتلك جنسية دولة معينة وتتبعها فروع باقي دول العالم مع وجود مركز قرار موحد هدفها تحقيق الربح وممارسة أنشطة إنتاجية عالمية ونظرا لتنامي دورها في الساحة الدولية أصبحت تفرض وجهات نظر وتلعب أدوارا سياسية خطيرة تأثر على سياسات الدول النامية عبر وسائل الضغط التي تملكها ،أما سياسيا فقد تغيرت طبيعة الفواعل بعد أن كانت الدولة هي الفاعل الوحيد والوحدوي في الساحة الدولية نشا دور جديد لفواعل غير دولاتية ،منها المنظمات الدولية والتي تنقسم بدورها إلى حكومية وغير حكومية كأطباء بلا حدود والهلال والصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية فبحكم تخطيها الحدود وامتلاكها من مصادر القوة والتأثير ما يتجاوز قوة دولة أو مجموعة دول إعطاها مكانة بالغة الأهمية في الساحة الدولية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص.

أسفر تحول المنظومة الدولية عن عدم إلغاء النزاعات الدولية وإنما تغير من شكلها وطبيعتها،حيث برزت أنماط أخرى ليست بالضرورة بين الدول بل داخل الدول في حد ذاتها،كتصارع جماعة مع السلطة المركزية مثل ما حدث بدول القرن الإفريقي فلقد أدت النزاعات في الصومال مثلا إلى أن تصنف من الدول الفاشلة على الرغم ما تمتلكه هاته الدول من موارد وموقع استراتيجي هام فلقد سعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تحدث وتتدخل وتساهم بتغذية بعض النزاعات في تلك المنطقة بهدف مكاسب إستراتيجية.

كما ساهمت العديد من الفواعل غير الدولاتية في التأثير بنزاعات القرن الإفريقي كالشركات العسكرية مما أدى إلى تصعيدها مثل ما حصل بالسودان وانفصال الجنوب عن الشمال.

1-أهمية الموضوع: تكتسب دراسة موضوع تأثير الفواعل غير الدولاتية في إدارة النزاعات الدولية أهميتها من عدة أسباب أهمها:

-إدارة النزاعات بشكل عام وعملية حفظ السلم والأمن الدوليين وما أثاره من جدل كبير في إطار دراسات العلاقات الدولية.

مقدمة

-إن منطقة القرن الإفريقي تمثل مفارقة عجيبة تستحق التعمق والبحث فيها، حيث أنها تزخر بالعديد من الموارد الطاقوية و محاذية لأهم المضائق البحرية التجارية في العالم، إلا أن دولها تعاني العديد من النزاعات الداخلية أخلت بأمنها و استقرارها(كانفصال جنوب السودان،انتشار القرصنة البحرية الصومالية).

-الفوضى الناتجة عن عجز و ضعف الدولاتي أفرزت فواعل تحت قومية أضحى لها وزن في معادلة إدارة هذه النزاعات ،و الأكثر من ذلك هو أن هذا الضعف الدولاتي فتح الباب على مصرعيه لباقة كبيرة من الفواعل عبر قومية التي وجد الكثير منها في هذه المنطقة بيئة خصبة للاستثمار وضمان انسياب مصالحها ،الأمر الذي يستدعي إلقاء الضوء على أهم هذه الفواعل و استراتيجياتها،و الأكثر من ذلك البحث في تأثيراتها وأداءها المستقبلي.

2-أسباب اختيار الموضوع:

توجد العديد من الدوافع التي تعكس اختيارنا لموضوع "**تأثير الفواعل غير الدولاتية في إدارة النزاعات الدولية**" حيث يعتبر هذا الأخير من المواضيع التي كانت ولازالت حاضرة في نقاشات عديد من المنظرين لحقل العلاقات الدولية ،وتعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة لعدة عوامل أهمها أنني بمرحلة الليسانس أعددت مذكرة عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان بعد الحرب الباردة ومن خلال هذا الموضوع تجلت عندي العديد من الحقائق أهمها أن هنالك فواعل أخرى أثرت على انقسام السودان ،ما جعلني أريد المواصلة بموضوع إدارة النزاعات مع توسيع هامش الدراسة لدول القرن الإفريقي ككل.
- ميولي الذاتي لموضوع الفواعل غير دولاتية لما تكتسبه من أهمية بالغة الخطورة في تأثيرها الايجابي والسلبي على العديد من المناطق خصوصا على الدول التي تعاني النزاعات.

الأسباب الموضوعية: يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- قلة الدراسات التي تحدثت عن تأثير الفواعل غير الدولاتية في إدارة النزاعات الدولية،الأمر الذي أثار شغفنا للبحث و إلقاء الضوء خاصة على ما يلي:

*التعرف على أهم التحولات الدولية التي أفرزت هذه الفواعل الجديدة.

*التعرف على الرهانات الاقتصادية،السياسية،الأمنية لهذه الفواعل في منطقة القرن الإفريقي.

*طبيعة العلاقات فيما بين هذه الفواعل ومع الدول من حيث كونها تكاملية أو تنافسية.

*التعرض إلى مستقبل هذه الفواعل وإمكانية انتقالها من دور المؤثر إلى المتحكم في إدارة النزاعات الدولية.

*التعرف على أهم التحديات و التهديدات التي تصاحب نشاط الفواعل غير الدولاتية في منطقة القرن الإفريقي.

3-أدبيات الدراسة:

-مذكرة دكتوراه بعنوان : دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا :

عالجت هذه الدراسة أهم الفواعل غير الدولاتية المؤثرة في السياسة العالمية ، كما أنها تناولت أهم العوامل المساهمة في الدور المتنامي لها ، مركزة بشكل كبير على المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان و أدوارها في (التنمية ، البيئة ، حقوق الإنسان ، النزاعات ...) .

-مذكرة ماجستير بعنوان : فواعل السياسة العامة العالمية و انعكاساتها على دور الدولة بعد الحرب الباردة :

تناولت هذه الأخيرة عددا من المقاربات الجدلية حول مدى قدرة الدولة الوستفالية على الصمود في ظل تنامي أدوار الفواعل غير الدولاتية التي أضحت تنافس الدولة في ممارسة أدوارها التقليدية .

- مذكرة ماجستير بعنوان :الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي :

حيث تضمنت هذه الأخيرة أهم مراحل الدعم الإسرائيلي لحركات التمرد في الجنوب فضلا عن تداعيات انفصال جنوب السودان على الأمن المائي لمصر البحر الأحمر ، الاقتصاد السوداني ... .

-كتاب الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الإفريقي ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، لفارس مظلوم المكي:

أكد على أن جيوبوليتكية منطقة القرن الإفريقي كانت سببا في تنامي صراعات القوى الدولية حولها .

-كتاب إسرائيل في نهر النيل ل زبيدة عطا :

تناول دراسة معمقة حول إستراتيجيات لتنامي استثمارات الشركات الإنشائية و الزراعية الإسرائيلية في دول حوض النيل خاصة دول المنبع من جهة و تطويق مصر من خلال انخفاض نسبة أو نصيب إيراداتها المائية .

-مجلة قراءات إفريقية (دورية الكترونية) في عددها الرابع عشر :

مقدمة

تضمنت جملة من المقالات التي تعالج موضوع انحراف المنظمات غير الحكومية عن خدماتها الإنسانية لصالح خدمة أجندات سياسية لقوى غربية في مناطق النزاعات الداخلية بالقارة الإفريقية .

– القرصنة في القرن الإفريقي : تنامي التهديدات و حدود المواجهات ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية لمحمد صفوت الزيات:

دراسة مصغرة لكنها معمقة حول أسباب هذه الظاهرة و أبعادها و تأثيراتها .

–كتاب خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة لحس الحاج على احمد.

تناولت أهم الأسباب الدافعة لتنامي أدوارها و أهم النشاطات التي تزاولها .

4–الإشكالية:

في ظل ما يعانيه العالم من بروز فواعل جديدة لها التأثير نفسه أو اقل من الدولة سنحاول في بحثنا هذا دراسة تأثير هاته الأخيرة في دول القرن الإفريقي ومنه نطرح الإشكالية التالية:

***كيف تؤثر الفواعل غير الدولاتية في إدارة النزاعات الدولية بمنطقة القرن الإفريقي؟** وضمن هذا الإشكال يمكن طرح الأسئلة التالية:

1–ما هو تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على إدارة النزاعات الدولية ؟

2–لماذا تشهد منطقة القرن الإفريقي دينامية للفواعل غير الدولاتية ؟

3–كيف تساهم الفواعل غير الدولاتية في تحقيق الأجندات الأمنية و السياسية للدول الإقليمية و القوى الكبرى في منطقة القرن الإفريقي ؟

5–الفرضيات:

–تساعد الفواعل غير الدولاتية الدول الإقليمية و القوى الكبرى في التغلغل و التحكم في منطقة القرن الإفريقي.

–التحولات التي تلت الحرب الباردة أفرزت أدوارا متنامية للفواعل غير الدولاتية في إدارة النزاعات الدولية

–جيواقتصادية القرن الإفريقي مجال حيوي لدينامية الفواعل غير الدولاتية.

-تسييس الفواعل غير الدولاتية يساعد الدول الإقليمية والقوى الدولية في تحقيق أجنداتها السياسية و الأمنية بمنطقة القرن الإفريقي.

6-المقاربات المنهجية:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لرصد وتتبع مختلف الظواهر المرتبطة بموضوع الدراسة ثم ربطها وتحليلها بهدف الوصول إلى أهم ما يمكن استخلاصه من تأثير هاته المتغيرات والتي نعني بها الفواعل غير الدولاتية وما تحدثه في إدارتها للنزاعات الدولية خصوصا بمنطقة القرن الإفريقي

7-المقاربات النظرية:

أ-الاقتراب الجيوبولتيكي:

يأتي التحليل الجيوبوليتيكي كأحد المداخل النظرية التي تسلك منحى خاص في تحليلها لسلوك الدولة النزاعي، وظاهرة النزاع الدولي عموما، ويتخذ المدخل الجيوبوليتيكي من الدولة "الأرض" مستوى أساسي للتحليل، كما يحظى هذا التحليل بخاصية فريدة جعلته موضع جذب واهتمام، سواء من قبل القادة السياسيين والعسكريين وصناع القرار.

حيث يمكن الإفادة من التحليل الجيوبوليتيكي لأغراض عسكرية وسياسية، وهو يساعد القادة السياسيين والعسكريين على اتخاذ قراراتهم بشأن إقحام القوة أو التراجع عنها بالانسحاب، كما يسهل هذا التحليل على تقدير المناطق التي يحتمل جدا أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية.

تختص النظرية الجيوبوليتيكة بدراسة الدولة من وجهة النظر السياسية في إطار واقعها الجغرافي، وترى أن تطور الدولة ونموها وارتقائها يرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الجغرافية، ، والمهم هنا أن الدراسات الجيوبوليتيكية تهتم بالدولة لا على أساس مفهوم جامد، بل باعتبارها كائنا حيا ينمو ويتحرك، ولا ينبغي أن تكون هذه الحركة عشوائية، أو تفتقر إلى وضوح الرؤية والهدف، إنما ترتبط هذه الحركة بأهداف ومقاصد سياسية معلومة ومحددة، وتأتي في مقدمة هذه الأهداف ما يعرف بالمجال الحيوي، والمجال الحيوي وفق التصور الجيوبوليتيكي، هو الإطار المكاني أو الحيز الجغرافي الذي تعتقد الدولة أن التحرك باتجاهه يعد ضروريا لتحقيق أهداف سياستها العليا.

ومن هنا تنطلق النظريات الجيوبوليتيكية في تفسيرها للنزاع الدولي، وفي تسليطها الضوء على الأسباب التي تدفع بالدول إلى التوسع والدخول في نزاعات مع غيرها.

وقد ذاع صيت هذه النظريات مع بروز المدرسة الألمانية في مطلع القرن 19م، وذلك عندما أرسى المفكرون الألمان أحد الركائز الأساسية في علم الجيوبوليتيكا وهي أن الدولة ككائن حي له أهداف يتطلع إلى تحقيقها، وذلك من خلال توظيف الحتمية الجغرافية التي تحكم وجوده، فالدولة ليست حقيقة جغرافية، ثابتة، بل هي كائن حي يتحرك نحو مجالات حيوية تعد ضرورة لبقائه واستمراره.

2-المقاربة الوسائلية (الافتعالية):

مقدمة

تنطلق هذه المقاربة من افتراض أساسي و هو أن النزاع الإثني ليس نتيجة الإختلافات الإثنية المجتمعية و إنما بتحريك من الفواعل السياسية التي تعمل على تغذية هذه الاختلافات ، حيث يؤكد باري بوزان على أن الاستعمار لعب دورا أساسيا في إثارة الصدام الإثني في ظل سياسة فرق تسد التي مكنته من التحكم في الأوضاع بالإضافة إلى دول الجوار ،هذه الأخيرة تقوم بافتعال هذه النزاعات الإثنية لتحقيق أهداف إستراتيجية و ذلك من خلال دعمها للحركات الانفصالية بالتدريب و الخطاب القومي و قد يستمر الوضع لدرجة تورطها كطرف مباشر في النزاع ليتحول من نزاع داخلي إلى دولي .

تؤكد المقاربة بالوسائل أن دراسة النزاعات الإثنية يجب أن تنطلق من فكرة أن النخب و الدول هي الفاعل المحرك لها و أن الجماهير لا يمكنها إلا أن تكون عاملا تابع عرضة للتأثير ، أما عن الفواعل الداخلية فقدرتها على الافتعال تكمن في امتلاكها لآليات التحريك (وسائل التنشئة و الإعلام و الاتصال)

8-التقسيم الهيكلي للدراسة:

في الفصل الأول تم تعريف و تحديد خصائص للفواعل غير الدولاتية ومعايير تصنيفها ،بالإضافة إلى متابعة لأهم تحولات ما بعد الحرب الباردة التي أثرت على مقاربة اعتماد الدولة كوحدة مركزية للتحليل و فهم النظام الدولي اثر تصاعد تشكيلات (فواعل) تحت،فوق،عبر قومية .

في الفصل الثاني خصص للحديث عن جيوبوليتكية منطقة القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية و الاقتصادية وحتى التركيبة الإثنية ،حيث أن ذلك شكل مدخلا لاستقطاب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات ،بالإضافة إلى ذلك فإن هشاشة أنظمة منطقة القرن الإفريقي كالصومال كانت بيئة مناسبة لتنامي هجمات القرصنة البحرية الصومالية في مضيق باب المندب وخليج عدن.

في الفصل الثالث سنركز على تحليل ادوار المنظمات غير الحكومية الدولية الإنسانية و الجماعات الإثنية في المجال السياسي و الأمني في منطقة القرن الإفريقي من ناحية مواطن الإيجاب و السلب فضلا عن علاقتها بأجندات و مصالح القوى الدولية و الدول الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي.

8-المفاهيم المعتمدة في المقدمة

أ-تعريف الفواعل الدولاتية غير الدولاتية :

يتداول الباحثون و الممارسون للسياسة على استخدام اصطلاح" فاعل" " **ACTOR**" الذي لطالما قصد به الدولة ، إلا انه أضحى يتسم بالمرونة و الشمولية لمجموعة أخرى من الأطراف التي أطلقت عليها تسميات عديدة :الفواعل الغير حكومية ، الفواعل الجديدة ، الفواعل الغير الدولاتية .

الأمر الذي يستدعي البحث في طبيعة هذه الأخيرة و معرفة الخصائص الجوهرية بها .

فقد عرفه البعض على أنه:

مقدمة

"كل شخص أو جماعة أو جهاز قادر على أن يلعب دورا في الحقل الاجتماعي أو على المسرح الدولي و قد يتطلب اتخاذ قرار ما ، الإتيان بفعل أو ممارسة التأثير على القابض على سلطته اتخاذ القرار " [1] .

و في قاموس العلاقات الدولية فان الفواعل غير الدولاتية هو كل كيان عابر للحدود مؤثر في توزيع الموارد والقيم فى جميع أنحاء العالم [2] .

و في قاموس آخر للعلاقات الدولية فنعرفه على انه كيان يلعب دورا محددا في العلاقات الدولية سواء أكان فرادا ، شركة بترولية و عليه أن يتسم بقدر من الذاتية و الاستقلالية، فضلا عن التأثير ،هذا الأخير أكد عليه الأستاذ مصطفى بخوش إذ أن الوضع القانوني للفواعل غير الدولاتية ليس هو من يحدد مواقفهم و مدى فعاليتهم على المسرح الدولي و إنما صفة الفاعل غير الدولاتي مرتبطة بمدى التأثير و المساهمة فى التدفقات الدولية [3] .

الفاعل غير الدولاتي بالنسبة للأستاذ OBISA هو الذي تتوفر فيه العناصر التالية :

01-التمتع بدرجة من الحكم الذاتي و الإستقلالية .

02-القدرة على تعبئة الموارد المادية و البشرية لتحقيق أهدافه .

03-سلوكاته و أفعاله مؤثرة في العلاقات مابين الدول أو مع الفواعل الأخرى في النظام الدولي [4].

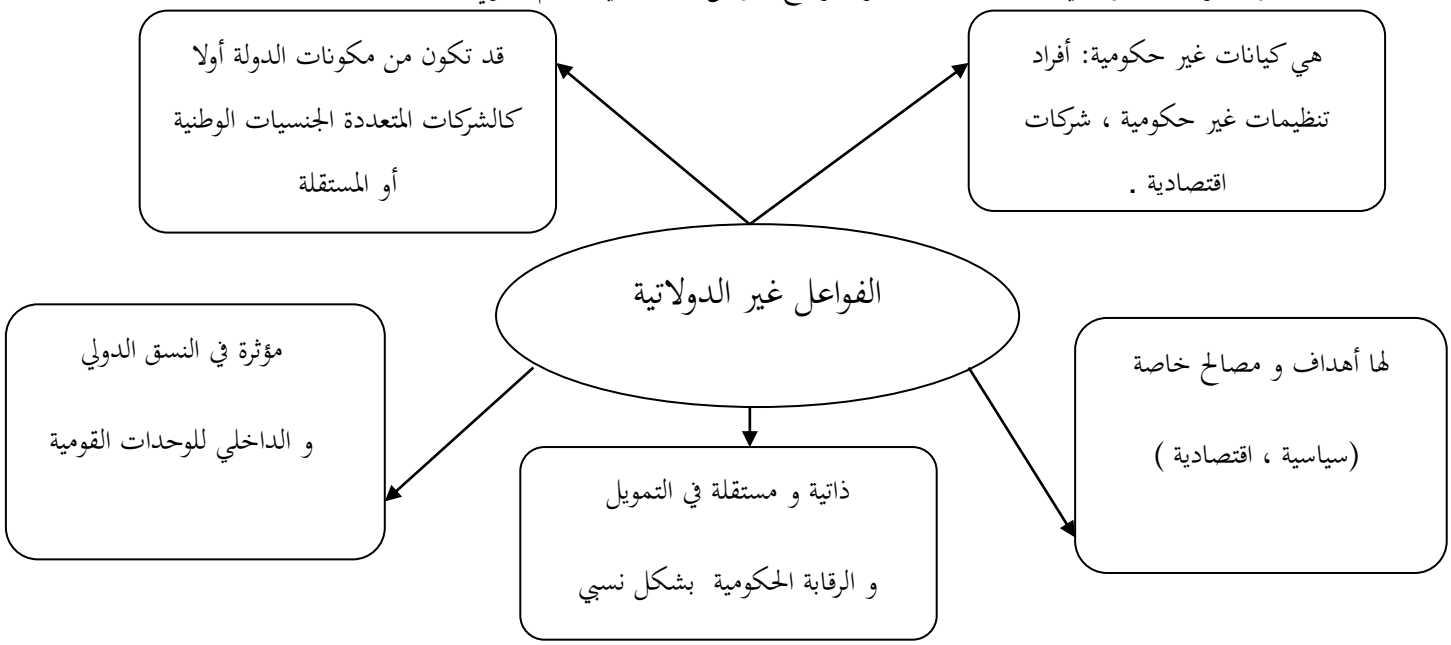

-الفواعل الغير الدولاتية المعتمدة في الدراسة :

---

[1] مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، تر : حسنة نافعة (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986) ، ص. 353 .

[2] **dictionnaire de relation international** , pascal vernnesson et des autres , 3eme édition , (paris : édition dalloz , 2012) pp (1,2) .

[3] مصطفى بخوش ، " مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة " ، **مجلة المفكر** ، ع 3 (2009) ، ص. 86 .

[4] hideki kan , **'' actors in world politics** '' , http://www.eolss.net/sample-chapters/c04/e6-32-05-03.pdf

مقدمة

تشهد الساحة العالمية تنامي و حركية شديدة الفواعل غير الدولاتية بشكل لا يسمح لأي دراسة بإستعابها .

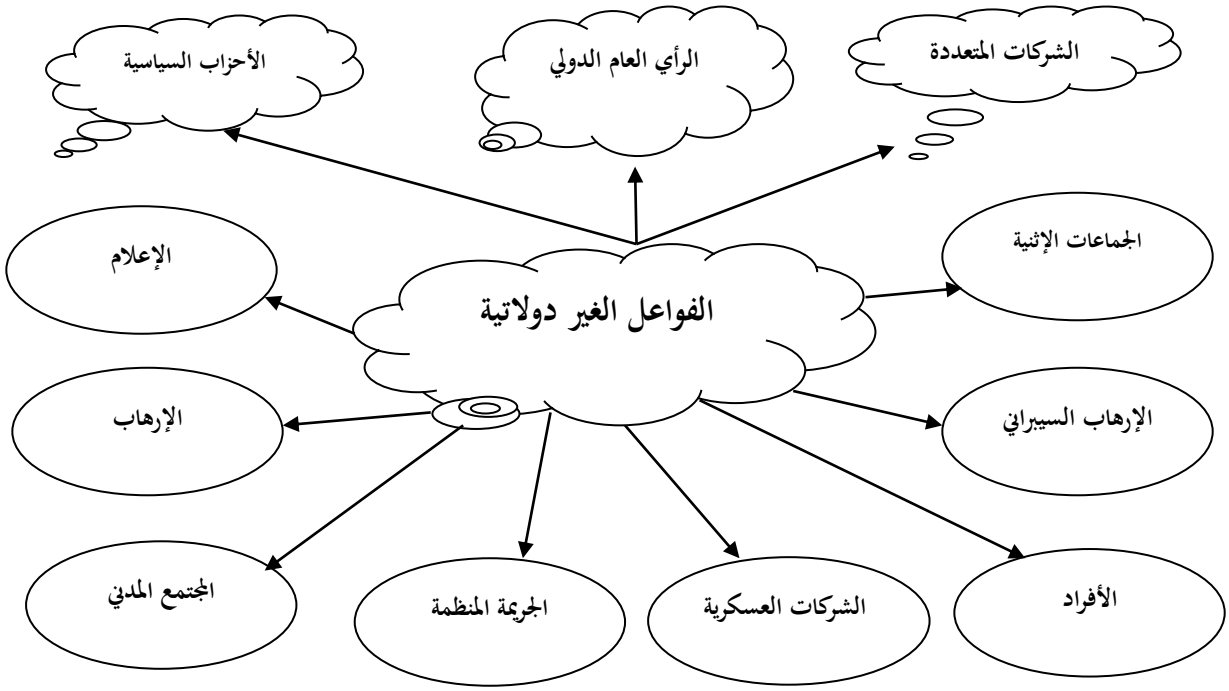

-الأمر أستدعى اعتماد عينة غير احتمالية قصدية بناء على معايير و مقاييس تتماشى مع الدراسة و هي :

المعيار الأول
الفواعل غير الدولاتية
المؤثرة في إدارة النزاعات
الدولية

المعيار الثاني
الفواعل غير الدولاتية
المتواجدة بمنطقة
القرن الإفريقي

- الشركات المتعددة الجنسيات
- الجماعات الإثنية
- المنظمات الغير حكومية بما فيها مراكز الدراسات والبحوث
- القرصنة البحرية
- الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة

وهي في مجملها تمتلك الخصائص التي تكسبها سمة الفاعل غير الدولاتي و تسمح لها بتمثيل مجمع الدراسة ، إلا أن نتائج الدراسة تنطبق عليها (التعميم على كل الفواعل غير الدولاتية) .

و لمزيد من الدقة و الضبط فقد اعتمدت هذه الدراسة على تصنيف تيبولوجي للفواعل غير الدولاتية المعتمدة في العينة و ذلك في إطار عدم تماشي بعض التصنيفات و هدف الدراسة :

01–البعض صنفها على حسب انتشارها الجغرافي إلى :

نلاحظ بأن: الجماعات الإثنية و القرصنة البحرية قد تكون في بادئ الأمر فواعل تحت قومية ثم تنتشر و تتمدد لتصبح عبر قومية .

02–هناك من قسمها إلى :

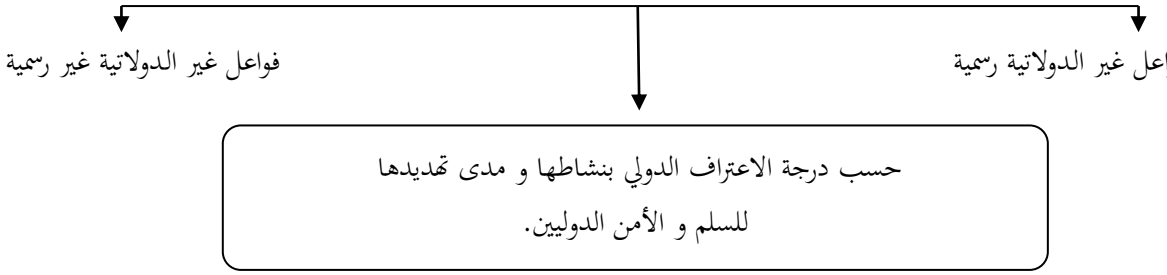

نلاحظ بأن: هنالك صعوبة في اعتماد هذا التصنيف كون أن الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة تثير بنشاطها جدلا واسعا بين التأييد و المعارضة .

03–التصنيف المعتمد :

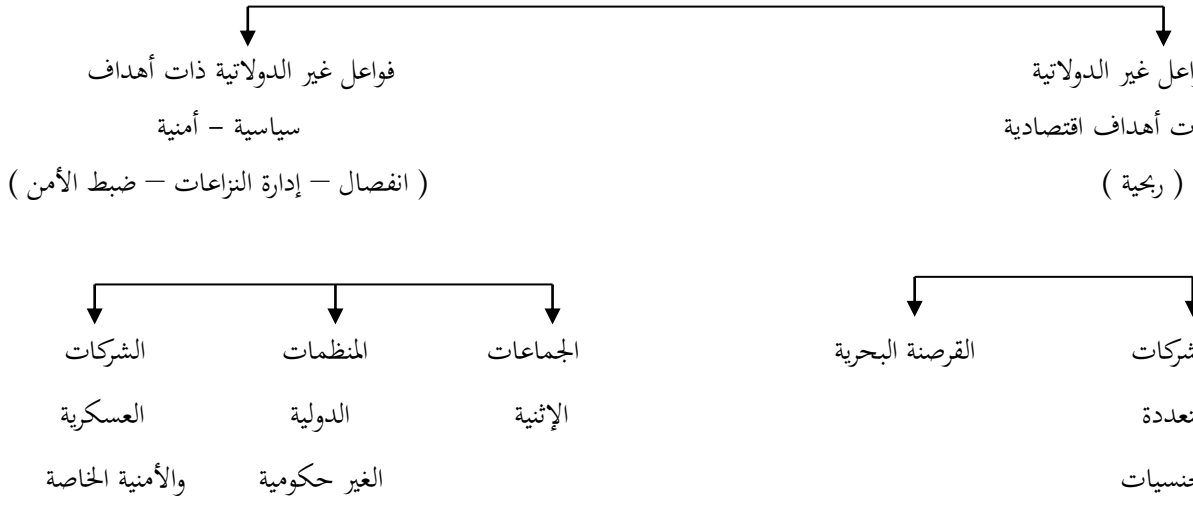

02-تعريف إدارة النزاع:

هنالك العديد من التعاريف التي قدمت له و أهمها:

مجموعة الخطوات والقدرات التي تستهدف تطويق الأزمة ومنع تفاقمها وتحولها إلى نزاع مسلح حفاظاً على المصالح الحيوية للدولة.

هنالك من يرى بأن عملية إدارة النزاعات تتضمن صناعة النزاعات و هي منهج وأسلوب علمي يعتمد عليه طرف معين في علاقة مع أطراف أخرى ،إذا ما أعتقد أن تغيير الوضع الراهن سوف يعزز وضعه ،النزاع المصنوع ظرفي (محدود الزمان والمكان) ينتهي بانتهاء أهدافه وإلا فإن توسع آثاره قد يعود بالسلبية على الأطراف التي صنعته، والفرق بين النزاع المصطنع و الطبيعي هو أن ظروف هذا الأخير طبيعية أما المصطنع ظروفه مصطنعة إلا أنها تبدو للعيان أنها طبيعية، من يصنع النزاعات عليه أن يتمتع بالإمكانيات المادية والتكنولوجية ،كما أن هناك جملة من الشروط يجب أن تتوفر لتحقيق إدارة فعالة للنزاعات المصطنعة:

1-ضرورة الإعداد المبكر وتهيئة المسرح النزاعي

2-توزيع الأدوات على قوى النزاع

3-اختيار التوقيت المناسب

4-إيجاد المبرر والذريعة

5-التصعيد والتضخيم

إلا أن التعاريف المبسطة التي تمكن تقديمها لإدارة النزاع هي:

الاستعمال العقلاني للإمكانيات والوسائل المتاحة أو هي تمويل أفراد، منظمات غير حكومية... بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من هذا النزاع سواء المساهمة في تعقيده أو القضاء عليه)، بمعنى أدق هي التلاعب بمركبات النزاع والعوامل المتحكمة فيه ومواقف الأطراف المعينة بالنزاع وهو واقع إدارة النزاعات سواء كانت دولية، إقليمية، محلية.

الفصل الأول : تيبولوجيا الفواعل غير الدولاتية

تمهيد :

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة خلال الأعوام الأخيرة من القرن الماضي جملة من التحولات و التغيرات التي تميزت بالعمق و الوتيرة السريعة ، و أضفت إلى الانتقال من مفهوم السياسة الدولية إلى السياسة العالمية التي تتسع لتشمل فواعل غير رسمية تسمى الفواعل غير الدولاتية ، هذه الأخيرة أضحت تثير جدلا نظريا واسعا حول شراكتها أو منافستها في إدارة الأنساق السياسية ، الاقتصادية، الأمنية إلى جانب الدول ، الأمر الذي يستدعي إلقاء الضوء على طبيعة هذه الفواعل و السياقات التاريخية التي كرست لتنامي أدوارها بعد الحرب الباردة .

المبحث الأول :الفواعل غير الدولاتية ذات الأهداف الاقتصادية :

المطلب الأول : الشركات المتعددة الجنسيات :

1-تعريفها : لقد تعددت التسميات و الاصطلاحات التي أطلقت عليها كالشركات الأجنبية ، الشركات العابرة للقارات أو الشركات الشاملة إلا أنها لم تشهد ضبط و تحديد دقيق معرف لها .

فقد اعتبرتها غريتمان :

" مؤسسة مسؤولة تابعة لدولة معينة لها نشاطات مستقرة تحت سلطتها في دولتين أجنبيتين على الأقل حيث تحصل على 10 % من رقم الأعمال ، فتسمى مؤسسة الدولة الأصلية بالشركة الأم و تسمى المؤسسات التي توجد في الدول حيث تنشط هذه المؤسسات الشركات الفرعية الأجنبية " [1].

و يعرفها كلاودنز :

" هي شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها و مواردها و سوقها و قوة العمل بها خارج البلد الذي توجد فيها مركزها الرئيسي " [2].

هنـاك من يعرفها على أنها مؤسسة متعددة الجنسيات مملوكة و مدارة من قبل أفراد ينتمون إلى جنسيات مختلفة لهذا فإن القرارات تصبح بمنأى عن أي رؤيـة وطنية .

ليس الأمر مقتصرا على الأدبيات السياسية و الاقتصادية بل حتى منظمة الأمم المتحدة حاولت وضع إطار معرف لها و ذلك في ظل ضخامة نشاط و تأثيرات هذه الشركات فقد اعتبرتها .

" كيان اقتصادي يزاول التجارة و الإنتاج عبر القارات و له في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة و تخطط لكامل قراراتها تخطيطا شاملا " [3] .

من خلال هذا العرض لأهم الأطروحات المعرفة للشركات المتعددة الجنسيات يمكن اعتماد التعريف الإجرائي التالي :

---

[1] محمد ختاوي ، **النفط و تأثيره في العلاقات الدولية** (بيروت : دار النفائس ، 2010) ، ص ص. 77-70 .

[2] مارسيل ميرل ، **مرجع سابق**،ص. 409 .

[3] عبد الله عاشوري ، **فواعل السياسة العامة العالمية و انعكاساتها** . مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013/ 2014) ،ص. 76 .

هي كيانات اقتصادية قد تكون تابعة لحكوماتها (وطنية) أو مستقلة تنشأ بمبادرات خاصة ، تتصف بسمة تعدد الجنسيات لأن ملكية رأس المال تتوزع على العديد من المجموعات في دول عديدة ، و من جهة أخرى فهي عابرة للحدود لأنها تتكون من شركة أم تتركز على مستواها عملية صنع القرارات و تحديد الإستراتيجيات و تتخذ في العادة من الدول الكبرى المتقدمة مقرها بموجب مجموعة من الامتيازات:

-المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات (تسهيلات) .

-الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي .

و شركات فرعية موزعة على العديد من دول العالم لكن بشكل انتقائي لما يخدم مصالح الشركة، حيث انه في ظل تزايد نشاطاتها احتدمت المنافسة على الأسواق المحلية ، الأمر الذي جعلها تتجه لتوجيه نشاطاتها إلى أسواق خارجية ذات ميزات و خصائص نسبية :

-**العوامل المرتبطة بالتكاليف** : القرب من المواد الخام الأولية ، توفر اليد العاملة الرخيصة ، انخفاض تكاليف النقل .

-**العوامل التسويقية الجبائية** : منافذ التوزيع ، احتمالات التصدير ، أسواق أخرى و القدرة على تحويل الأرباح إلى الدولة الأم ، انخفاض التعريفة الجمركية .

-العوامل المتعلقة بالمناخ الاستثماري : الاستقرار السياسي ، الحوافز و الامتيازات المقدمة من قبل الحكومات .

*تهدف الشركات المتعددة الجنسيات من خلال حركيتها إلى التحكم في توزيع مختلف العمليات الاقتصادية عبر العالم فقد تعمل:

01-كوسيط بين المنتج و المستهلك (شركة تصدير و استيراد) .

02-إنتاج سلعة معينة .

و في ما يلي مخطط تمثيلي لمراحل عالمية الشركات المتعددة الجنسيات :

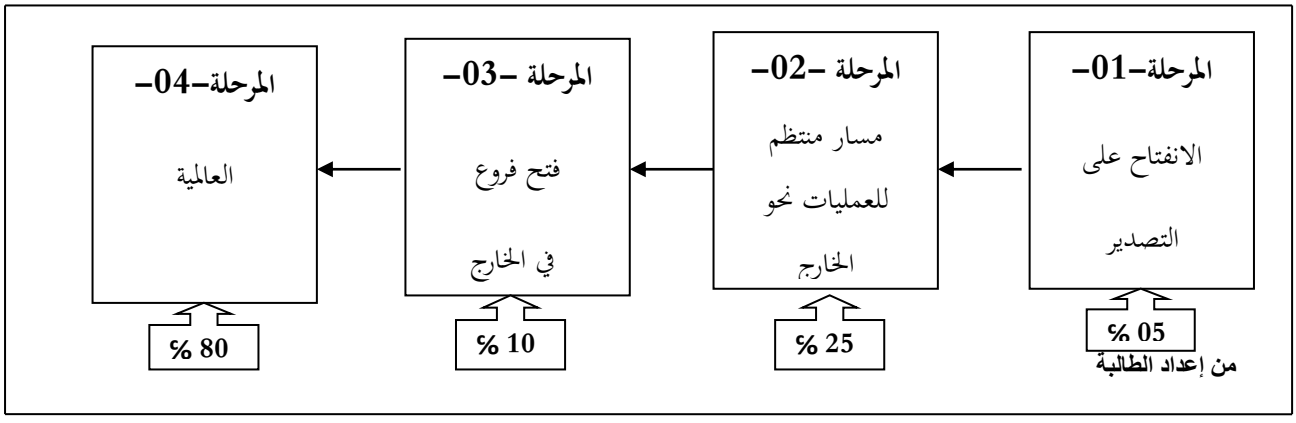

المرحلة الثالثة : هي الأكثر حساسية ، إذ تعتبر المرحلة التي تنتقل فيها الشركة بكل أقسامها المالية و البشرية و المادية نحو الاستثمار في الخارج ، الأمر الذي يستدعي ضرورة توفر المناخ و البيئة المناسبين [1] .

2- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات :

أ- **التفوق التكنولوجي** : يعد هذا الأخير ميزة تحتكرها الشركات المتعددة الجنسيات حيث تعتمد عليها في التصنيع (خفض تكلفة الإنتاج ، تقليص عدد العمال ، خلق منتجات جديدة ...) كما انه من خلال تكنولوجيا المعلومات تتمكن من التعرف على حاجات المستهلك و التسويق لمنتجاتها [2] .

- تستحوذ هذه الشركات على نسب و معدلات عالية من الإنفاق على البحوث ، كشركة APPEL و شركة IBM [3] ، لان امتلاك التقدم التقني هو الآلية الإستراتيجية و السلاح الأساسي لحسم المنافسة مع نظيراتها ، و فرض السيطرة و المساومة في تعاملاتها مع دول العالم خاصة دول الجنوب .

ب- التحالف و الاندماج : في ظل المنافسة المحتدمة بين هذه الشركات فقد تتجه إلى بناء علاقات تكاملية اندماجية فيما بينها و هذا ما يدل على الاستجابة القوية لمتغيرات البيئة و سرعة التكيف مع المعطيات الجديدة [4] .

و مثال ذلك اندماج شركة « AREVA » و « MITSUBICHI » الذي تم في سرية تامة 2006 و تم الاستثمار في مشاريع خارج النشاطات الأصلية كالصناعة النووية .

و قد يأخذ شكل التكامل و الاندماج

[1] بوبكر بعداش ، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات حالة قطاع الجزائر** ، مذكرة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2010/2009) ص. 46 .

[2] طلال لموشي ، طلال لموشي ، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية " المنظمات الحكومية الإنسانية نموذجا "** ، مذكرة دكتوراه غير منشورة (جامعة الحاج لخضر : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/2014) ، ص. 369 .

[3] عبد الله عاشور ، مرجع سابق ، ص ص . 80،81 .

[4] بوبكر بعداش ، مرجع سابق ، ص ص . 109 - 111 .

تمكن عملية الاندماج من :

[1]

ج- تنوع النشاطات :

الهدف من ذلك هو تأمين استمرارها و بقائها و قدراتها التنافسية و الحيلولة دون الخسارة ، إذ ما تعرض مجال معين من نشاطاتها لأزمات معينة ، و الأكثر من ذلك فهي تسعى إلى التكامل التجاري و التحكم في الأسواق المحلية و العالمية .

مثل شركة "جنرال موتورز" تستثمر في العديد من السلع [2].

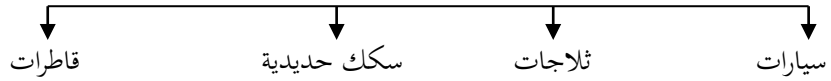

د-ضخامة الحجم :

يمكن قياس ضخامة الحجم من خلال المؤشرات التالية (حجم رأس المال ، حجم الاستثمارات ، إنتاج المبيعات ، الإنفاق على البحث) ، إلا أن هنالك دراسات أجراها الأستاذ " AYMOND WEMON " يؤكد فيها على أن حجم ضخامة الشركات المتعددة الجنسيات يمكن قياسه من خلال مبيعاتها التي يجب أن تزيد عن 100 مليون دولار [3] .

هـ – الانتشار و التوسع الجغرافي : منطق الشركات المتعددة الجنسيات هو أن العالم بمساحاته و حدوده و وقوانينه لن يقف عائقا أمام أهدافها الربحية و توسعات نشاطاتها وفقا مقاربة الميزة النسبية دون أفضلية لدولة المقر ، حيث أن امتدادها و توسعاتها الجغرافية هائلة ،و ذلك يعود إلى مقدراتها الكبيرة حيث تستحوذ على 40 % من حجم التجارة العالمية و 60 % من المبيعات العالمية ، مثل الشركة السويسرية ABB لديها 1300 شركة فرعية منتشرة في العالم [4] .

و- خاصية المرونة :

الشركات المتعددة الجنسيات تستثمر في الأسواق التي تدر عليها أرباح كبيرة و سرعان ما تنسحب إذا ما شعرت أن أرباحها سوف تنخفض إلى ما دون المستوى المعتاد ، و ذلك يعود إلى اعتمادها ضمن هيكلها التنظيمي على ما يسمى إدارة المخاطر (حيث تعمل على تصور إستراتيجيات لإنقاص تعرضها للخطر) [5].

---

[1] محمد مدحت غسان ، **الشركات المتعددة الجنسيات و سيادة الدولة قانونية اقتصادية سياسية** (عمان : [د م ن] ، 2013) ، ص .38 .

[2] نعيم إبراهيم الظاهر ، **إدارة العولمة و أنواعها** (عمان : عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، 2010) ص. 260 .

[3] محمد ختاوي ، مرجع سابق ، ص .95 .

[4] المرجع نفسه ،ص84.

[5] عبد الله عاشور ، مرجع سابق ، ص. 28 .

ز- خاصية الاحتكار :

هي بروز عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات المستحوذة و السيطرة على مجموع النشاطات الاقتصادية على الصعيد المحلي و العالمي بشكل فردي أو بتكتل جماعي لمجموعة شركات و هذا ما يسمى باحتكار القلة .

هـ – خاصية التكامل :

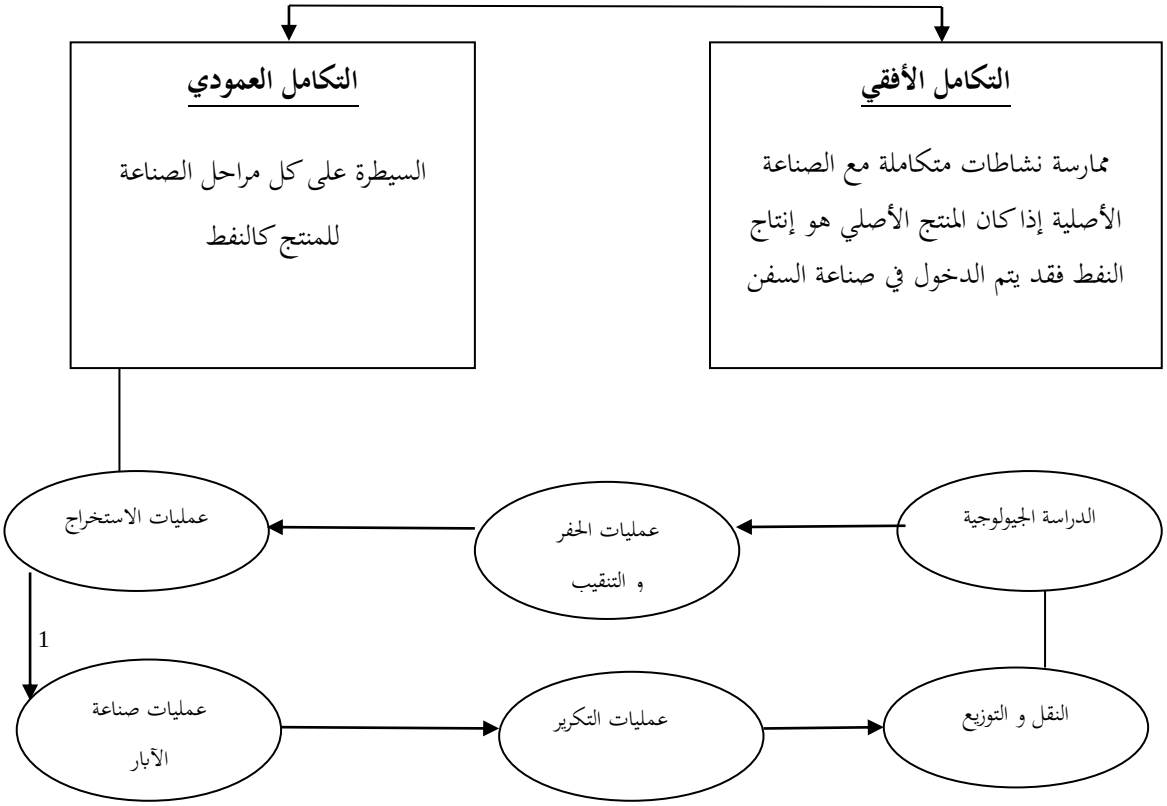

[1] علي دية ، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط** ، مذكرة ماستر غير منشور(جامعة قاصدي مرباح ورقلة : كلية التسيير و العلوم التجارية ،2013/2012) ،ص. 4 .

المطلب الثاني : القرصنة البحرية

يعتبر البحر مصدر مهم للتجارة الدولية ، إذ يتم نقل ثلاثة أرباع التجارة العالمية من خلاله ، كما انه مصدر لا يستهان به للدخل القومي و التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول المتحكمة في أهم القنوات و المضائق البحرية الدولية كباب المندب ، مضيق هرمز ، ملقا ، البوسفور ، قناة السويس ، إلا أن العديد من هذه الأخيرة تشهد تناميا مضطردا للقرصنة البحرية التي أفرزت أثار سلبية متعدد الجوانب (اقتصادية ، بشرية ،بيئية ...) ، الأمر الذي يستدعي البحث في ماهية هذه الظاهرة و إلقاء الضوء على أسبابها و تداعياتها .

تعريف القرصنة البحرية :

في معجم اللغة العربية : تم تصريف القرصنة كما يلي: قرصن يقرصن قرصنة فهو مقرصن ، قرص فلان :

- قام بأعمال سلب بحري
- حول اتجاه سفينة أو طائرة لأغراض اقتصادية أو سياسية
- سطو على حقوق الملكية الفكرية أو الأدبية أو الفنية[1]

أما اصطلاحا : فقد استخدمت كلمة قرصان عام 140 قبل الميلاد من جانب المؤرخ الروماني بوليبيوس ، و أشار إليها المؤرخ اليوناني لوتراك ليعبر عن أقدم تعريف للقرصنة فقد وصفها بأنها أولئك الأشخاص الذين يهاجمون بدون سلطة قانونية ليس فقط على السفن بل المدن الساحلية أيضا ، كما أنها وصفت في العديد من الأعمال الأدبية القديمة مثل الإلياذة و الأوديسة و انتشرت تعار يف عديدة لها :

- هم لصوص البحر .
- أشخاص خارجون عن القانون .
- أعمال عنف ضد أشخاص و أموال بغير حق مشروع في البحر العام [2] .

[1] **معجم اللغة العربية** ،مختار عمر أحمد (القاهرة :عالم الكتب)،2008،ص.1798.

[2] آدم محمد احمد عبد الله ، القرصنة قبالة سواحل الصومال و انعكاساتها على الملاحة في البحر الأحمر ، " ملتقى قضايا الملاحة البحرية و تأثيراتها على الأمن "، 2012 ، ص ص. 39 ، 40 .

بموجب التطور التكنولوجي أضحى مصطلح القرصنة يعبر عن أعمال السطو على المؤلفات و الأعمال الفكرية و الإبداعية للغير و استخدامها دون ترخيص (الاستيلاء على البيانات السرية ، زرع فيروسات ...) ، و بموجب ذلك لم تكن هنالك دراسة جامعة يتفق فيها المفكرون على تعريف واحد للقرصنة البحرية ، إلا أن المتصفح لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 و اتفاقية الأعمال الغير مشروعة ضد السلامة البحرية 2005 سرعان ما يستشف أنهما تتضمنان جملة من العناصر الجوهرية المعرفة للقرصنة البحرية ،إذ تناولت هذه الأخيرة تعداد الأعمال الغير مشروعة حيث نصت المادة 03 :

01-يرتكب أي شخص جرما في مفهوم هذه الاتفاقية إذا قام بصورة غير مشروعة و عمدا إلى ما يلي :

أ- الاستيلاء على السفينة و السيطرة عليها باستخدام القوة أو التهديد أو باستخدام أي نمط من أنماط الإعاقة .

ب- ممارسة عمل من أعمال العنف ضد شخص على ظهر السفينة، إذا كان هذا ممكن أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة لتلك السفينة .

ج - تدمير سفينة أو إلحاق الضرر بها أو لحمولتها مما يمكن أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة لتلك السفينة .

د- الإقدام بأي وسيلة كانت على وضع أو التسبب في وضع جهاز تدميري أو مادة على ظهر السفينة يمكن أن تؤدي إلى تدميرها أو إلحاق الضرر بها أو بحمولتها .

هـ- تدمير مرافق الملاحة البحرية أو إلحاق الضرر البالغ بها أو عرقلة عملها بشدة إذا كانت هذه الأعمال يمكن أن تعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفن .

و-نقل معلومات بعلم ذلك الشخص أنها زائفة مما يهدد الملاحة الآمنة للسفن .

02-يرتكب شخصا جرما إذا ما قام بالتهديد المشروط أو غير المشروط طبقا لما ينص عليه القانون الوطني ، بارتكاب أي فعل من الأفعال التي تنص عليها الفقرات الفرعية (ب) ،(ج) ، (هـ) في الفقرة الأولى بهدف إجبار شخص حقيقي أو اعتباري بالقيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به ، إذا كان من شأن هذا تهديد [1] الملاحة الآمنة للسفينة .

و تنص المادة 03 مكرر ثانيا :

-يرتكب أي شخصا جرما في مفهوم هذه الاتفاقية إذا ما قام بصورة غير مشروعة و عن عمد بنقل شخص آخر على متن سفينة بالرغم من أنه يعلم أن ذلك الشخص ارتكب فعلا يشكل جرما منصوص عليه في المواد السابق ذكرها ، و يعتزم مساعدة ذلك الشخص على الإفلات من المقاضاة الجنائية .

[1] علي بن عبد الله الملحم ، **القرصنة البحرية على السفن دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة نايف للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا ، 2008) ، ص .42 .

و تتضمن المادة 3 مكرر ثالثا .

يرتكب أي شخص جرما أيضا في مفهوم هذه الاتفاقية إذا ما به ، بصورة غير مشروعة و عن عمد بجرح أو قتل شخص في سياق أي من الأفعال السالف ذكرها .

-أو ساهم كشريك في الجرائم التي نصت عليها المادة و تكراراتها .

-ينظم مع آخرين أو يوجههم لارتكاب جرائم منصوص عليها من المادة 03 و مكرراتها .

المادة الرابعة :

1-تنطبق أحكام الاتفاقية إذا كانت السفينة تبحر في مياه واقعة وراء الحدود الخارجية للبحر الإقليمي لدولة منفردة .

من خلال ما سبق ذكره فقد اجتمعت التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية على اعتبار القرصنة البحرية جريمة دولية تتجسد معالمها بتكامل عدة أركان ، حيث أنها تتضمن ذلك القصد لفرد أو جماعة للاعتداء العمدي العنيف و المسلح على السفن في أعالي البحار (خارج المياه الإقليمية للدول) قصد تحقيق غايات و أهداف تتركز في اغلبها للكسب المادي [1] .

2-أشكال و صور القرصنة البحرية :

هنالك العديد من التصنيفات الخاصة بالقرصنة البحرية و أهمها :

01-معيار القصد من القرصنة البحرية :

أ-القرصنة البحرية بهدف الكسب المادي :

أغلب ممارسات القرصنة البحرية هي موجهة بهدف الاستيلاء على أموال و حمولة السفن البحرية ، و قد يتم بيع الحمولات و التصرف فيها ثم تعاد السفن إلى طاقمها ،في أحيان أخرى يتم التخلص من الطاقم و يستولي على السفن و تستعمل بطرق غير مشروعة .

[1] علي عبد الله الملحم ، مرجع سابق ، ص. 43 .

ب-القرصنة بهدف الانتقام :

ترتكب جريمة القرصنة البحرية استجابة للأحقاد المتراكمة فيجري إلحاق الضرر بطاقم و ملاك السفينة .

ج-القرصنة ذات الباعث السياسي :

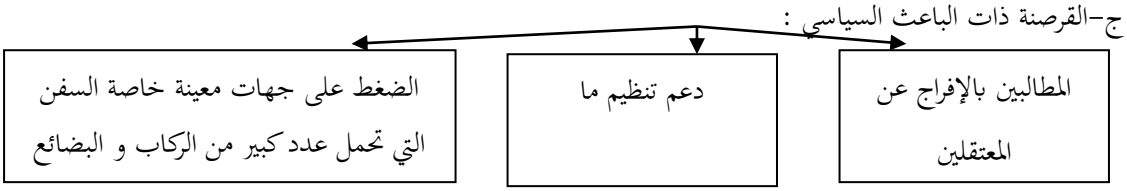

02-معيار الوسائل المعتمدة في القرصنة البحرية:

أ-قيام طائرة بالقرصنة ضد سفينة في أعالي البحار من خلال الهبوط على متن السفينة و مهاجمتها ، كما أنها تمتلك القدرة على السيطرة على السفينة و إيقافها عن طريق تهديدها بالقصف .

ب-قيام طاقم أو ركاب سفينة بالقرصنة ضد سفينة أخرى و هي الأكثر انتشارا لمهاجمة السفن التجارية و الخاصة كسفن الصيد .

ج-قيام طاقم أو ركاب سفينة حكومية بالتمرد و الاعتداء على السفينة ذاتها و استخدامها للقرصنة البحرية (عصيان ، تمرد).

03-من ناحية درجة وقوة الاعتداء[1]:

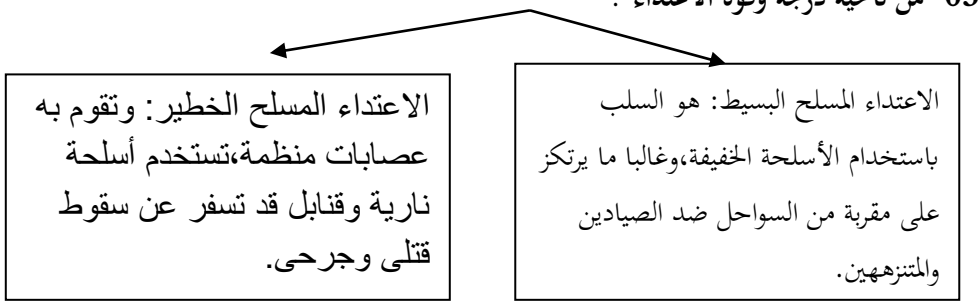

[1]علي عبد الله الملحم ، مرجع سابق ، ص. 70.

المبحث الثاني :الفواعل غير الدولاتية ذات الأهداف الأمنية و السياسية .

المطلب الأول:المنظمات الدولية غير الحكومية .

إن مصطلح المنظمات الغير حكومية من أكثر المصطلحات شيوعا و تداولا على المستوى العالمي فالبعض يطلق عليها تسمية المنظمات الطوعية ، غير الربحية ... إلا أن هنالك اختلاف بين الفقهاء و المفكرين على وضع تعريف جامع موحد لها ، الأمر الذي يستدعي البحث في أهم التعاريف المقدمة لها لاستنباط العناصر الجوهرية التي تمثلها .

فيعرفها الأستاذ مارسيل ميرل بأنها :

" كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو قابل للاستمرار من جانب الأشخاص ينتمون إلى دول مختلفة و ذلك لتحقيق أغراض ليست نيتها الربح " .

هذا التعريف يؤكد على دولية المنظمات غير الحكومية و طوعيتها إلا أنه لم يتحدث عن عنصر مهم في تكوينها و هو الاستقلالية

أما جوزيف ناي فيعرفها :

" المنظمات الدولية غير الوطنية لا تنتمي لحكومة ما، و هي تعبر عن الوعي العالمي و الرأي العام العالمي حيث تقوم بالضغط على الحكومات من اجل تغيير سياساتها " .

بالنسبة لجوزيف ناي فإن تزايد انتشار المنظمات غير الحكومية الدولية دليل على سيادة الوعي العالمي و انتشار ثقافة حرية الرأي و التعبير .

و بموجب الدور المتنامي لهذه التنظيمات فقد انصرفت منظمة الأمم المتحدة و بعض أجهزتها للبحث عن إطار يعرفها و خلصت إلى أنها :

" منظمة غير ربحية يكون الانتماء إليها إراديا طوعيا ،تنظم على المستوى المحلي و الوطني و الدولي ،لها أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها ،تقاد من طرف أشخاص لهم اهتمامات مشتركة ، تؤدي مهام عديدة و متنوعة من الخدمات و الوظائف الإنسانية على غرار تحميل المنظمين على الاهتمام بأعمال الحكومات ، مراقبة السياسات، تشجيع المشاركة السياسية على المستوى المحلي ،تعمل كآليات للإنذار المبكر ، تساعد على رصد و تنفيذ الاتفاقيات و المعاهدات الدولية .[1]"

[1] نصيرة صالحي ، **دور المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام دراسة حالة منظمة أوكسفام** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013-2014) ، ص ص .16،17 .

قد عرفت المنظمات غير الحكومية نفسها في بيانها على أنها منظمات مستقلة لا تستهدف الربح و تعمل على الصعيد العالمي لتعزيز حقوق الإنسان و التنمية المستدامة و حماية البيئة و الاستجابة للإنسانية و غيرها من المنافع .

و يتضمن البيان جملة من العناصر التي تنظم عملها و يمكن **تلخيصها** فيما يلي :

1-لدينا الحق في التصرف على أساس المعترف به عالميا و هو حرية التعبير و التجمع و تكوين الجمعيات .

2-تساهم في ترسيخ العملية الديمقراطية .

3-شرعيتنا تستمد من نوعية عملنا و الاعتراف بنا يأتي من الشعوب .

4-يمكن محاسبتنا من خلال الإنجازات التي نقوم بها .

5-نعمل على أساس البحث العلمي و برامج فعالة .

أهدافنا هي :

1-معالجة المشاكل و القضايا التي لا تقدر الحكومات التصدي لها بمفردها .

2-السعي إلى تعزيز الحكم الراشد و التنمية المستدامة .

3-تعزيز حقوق الإنسان .

4-معالجة البيئة .

أما **مبادئنا** هي :

1-ضمان الاستقلالية المالية و السياسية و كذا عدم بناء سياسات المنظمات على أسس حزبية أو لخدمة طرف معين .

2-وضع برامج فعالة وفق شراكة حقيقية مع المجتمعات المحلية و المنظمات الأخرى .

3-الشفافية في السياسة و النشاط .

4-عدم التمييز بين الأشخاص في جميع النشاطات [1] .

إذن المنظمات غير الحكومية العالمية هي تلك التنظيمات التي تنشأ بإرادة ذاتية دون تدخل الحكومات في تكوينها (قد يكونها أفراد أو هيئات خاصة أو قد تكون هجينة) ، هي عالمية لا تنتمي جنسيتها إلى أي دولة و لا تنحصر نشاطها في خدمة شعب أو قضية معينة بل هي للإنسانية جمعاء ، تتسم بالاستقلالية عن الحكومات في التكوين كما سلف الذكر و في الإدارة إذ

[1] فؤاد بن جدو ، **دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية منظمة أطباء بلا حدود** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2010/2009) ص ص. 64،63 .

مسؤوليتها الداخلية وفقا للوائحها و تنظيماتها فضلا عن الاستقلال المالي ، إلا أن هذا الأخير يثير مشكلة كون أن التمويل من مصادر أخرى قد تكون حكومية قد يخل باستقلالها لان صاحب التمويل هو صاحب القرار و الكثير من المنظمات غير الحكومية لا تستطيع الاعتماد على نفسها في تغطية نفقاتها لهذا تعتمد على المبالغ التي تتلقاها من الحكومات ، و تصبح بذلك أسيرة مصادر التمويل ساعية لإرضائها.

– كون هذه المنظمات لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية فإنها تخضع لقوانين دولة المقر و هذا في إطار المحافظة على الأمن ،النظام العام ، كما أنها طوعية غير ربحية و هذا يمكن تمييزها عن الشركات الاقتصادية و التجارية . [1]

الدولة	عدد مقرات المنظمات الدولية غير الحكومية	الدولة	عدد مقرات المنظمات الدولية غير الحكومية
الولايات المتحدة الأمريكية	291	كندا	42
بريطانيا	133	هولندا	38
فرنسا	132	إيطاليا	33
سويسرا	111	الهند	29
بلجيكا	82	ألمانيا	26

جدول إحصائي لمقررات المنظمات غير الحكومية العالمية

Conseil économique et social du secrétariat général et des institutions spécialisées Nation unis1997 .

ما يمكن أن نلاحظه هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر قائمة مقرات هذه المنظمات تليها في الترتيب الدول الأوروبية و ذلك يرجع إلى :

–مرونة قوانينها و تسهيلات نشاط هذه المنظمات .

–سيادة التعاون بين هذه الحكومات وهذه المنظمات في العديد من النشاطات خاصة في مجال إدارة النزاعات .

على غرار الأنظمة المستبدة غير الديمقراطية التي قلما تجد دينامية لهذه المنظمات في محيطها، و يعود ذلك إلى عدم الثقة فيها والتخوف من نشاطاتها الكاشفة لانتهاكاتها لحقوق الإنسان .

[1] أسماء مرايسي ، **إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان** . مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2011) ، ص. 30 .

نشأة و تطور المنظمات الغير حكومية الدولية :

المبادرات الأولى لظهور هذه التنظيمات تجسدت معالمها عقب إصلاحات الكنيسة في مطلع القرن 16 عشر ،حيث تم فتح المجال لجمعيات دولية تسعى إلى إغاثة الشعوب و ضحايا الحروب و الأوبئة مثل المنظمة الدولية المناهضة للعبودية 1839، و في سنة 1863 تم استحداث اللجنة الدولية للصليب الأحمر [1] ، فضلا عن إفرازات الثورة الفرنسية من الأفكار التحريرية و الدفاع عن حقوق الإنسان ، تطور الرأسمالية و انقسام المجتمع إلى طبقات و احتدام الصراعات بين الطبقة البرجوازية و تنظيمات المدافعة عن حقوق العمال.

أما مرحلة الحرب العالمية الأولى و الثانية فقد عرف نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية تراجعا بسبب الظروف الدولية السائدة من انتشار الفكر الشمولي (الفاشية و النازية حيث لم يكن المجال مفتوحا إلا للنشاط السري) .

إلا أن فترة ما بعد الحرب الباردة و بفعل التحولات التي عرفها النظام الدولي في المفاهيم و الأدوار و المواقع وفقا للشكل التالي :

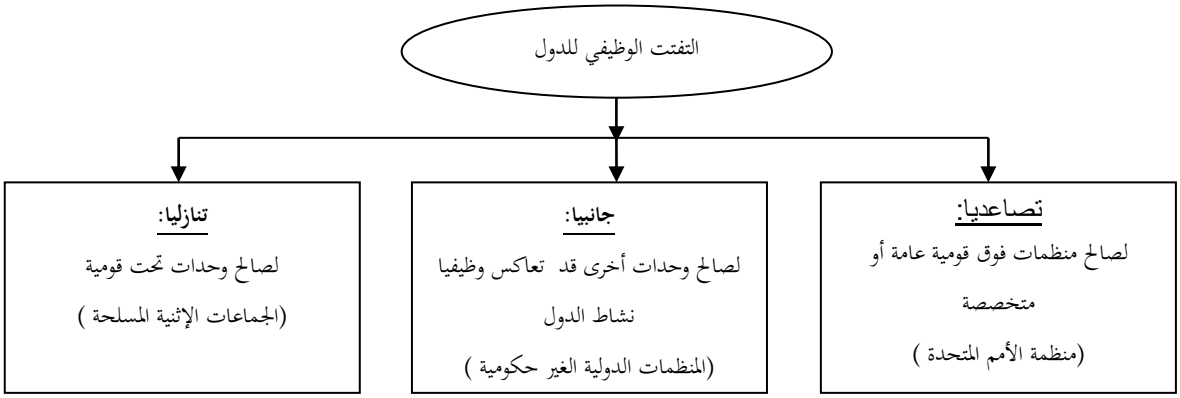

منذ 1940 إلى يومنا هذا أضحى عدد المنظمات الدولية غير الحكومية يمثل ضعف عدد الدول بـ 50 مرة و ضعف المنظمات الدولية بحوالي 30 مرة ، و الأكثر من ذلك فبعد أن كان نشاطها محصورا في قضايا محددة تتعلق بجوانب مأساوية توسع إلى جوانب أخرى (نزاعات ، تنمية ، بيئة) الأمر الذي يبرز مرونتها و تكييفها مع التحولات الدولية [2] .

و مظاهر ذلك تتجلى في مشاركاتها في نشاطات و برامج فعالة :

1-نجحت من خلال عمليتها الدولية لحضر الألغام الأرضية على إصدار معاهدة حضر الألغام التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1999 .

2-لها دور بارز في المشاركة بالمؤتمر الدولي حول الذخائر العنقودية في 2006 أين تم استصدار معاهدة دولية تحضر استخدامها .

3-المشاركة في بروتوكول مونتريال 1981 المتعلق بحماية طبقة الأوزون من التلوث .

4-حيازة البعض من هذه المنظمات على درجات تكريم عالمية كجائزة نوبل المقدمة لمنظمة أطباء بلا حدود سنة 2000 .

نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية :

اتجهت بعض الدراسات إلى تصنيف نشاطاتها وفق الجدول التالي [1] .

---

[1] نصيرة صالحي ، مرجع سابق ، ص. 26 .

[2] أسماء مرايسي ، مرجع سابق ، ص ص .57، 58 .

النشاط	الشرح
إعداد الأجندة	القدرة على التأثير على صناع القرار لتحويل انتباههم و اهتماماتهم إلى قضايا محددة و جعلها تحتل قمة الانشغالات .
التأثير على مخرجات العملية التفاوضية	القدرة على تصميم و تخطيط المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف و مراقبة مدى تنفيذها على ارض الواقع .
منح الشرعية	أحكام المنظمات الدولية غير الحكومية يمكن أن تكون حاسمة في ترقية أو سحب الدعم عن القرارات السياسية
تنفيذ الحلول	مراقبة الدول و إصدار التقارير عن مدى وفاءها بالتزاماتها أو انتهاكات معينة لحقوق الإنسان لأن تقاريرها لها دور في توجيه الرأي العام الدولي .
الاستحداث	يمكنها توليد أفكار و قيم مجتمعية .

مجلة السياسة الدولية : learningTo Live With NGOs

في ظل الدور المتعاظم لهذه التنظيمات فقد انصرفت منظمة الأمم المتحدة إلى تنظيم نشاطاتها و التنسيق معها من خلال إقرار سمة الاستشارة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة ،إلا انه عليها قبل ذلك أن تستوفي جملة من الشروط أقرها المجلس و هي :

1-يجب عليها أن تساعد في تحقيق أهداف و برامج الأمم المتحدة .

2-أن تكون هيئة ممثلة رسميا بمقرات محددة و أعضاء .

3-غير ربحية .

4-لا تستخدم العنف (الحركات التحررية الوطنية ليست حكومية) .

5-يجب أن تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول [2] .

و يتلخص الدور الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي فيما يلي :

أ-تعيين مقررين أمميين للقيام بمهمات استكشافية و إرسال لجان لتقصي الحقائق .

ب-في الحالات المأسوية فإنها تطالب المجموعة الدولية بالتدخل العسكري .

ج-تنشر تقارير دولية و توزيعها على المنظمات الدولية ووسائل الإعلام .

د-تحسيس و تعبئة الرأي العام العالمي و الضغط على الحكومات المستبدة [3] .

[1] لطفي قواسمي ، مرجع سابق ، ص ص .18،19 .

[2] طلال لموشي،مرجع سابق، ص.63 .

[3] نصيرة صالحي ، مرجع سابق ، ص. 18 .

تصنيفات المنظمات الدولية الغير حكومية :

هنالك العديد من المعايير المعتمدة لتصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية و أهمها :

1-المعيار الجغرافي :

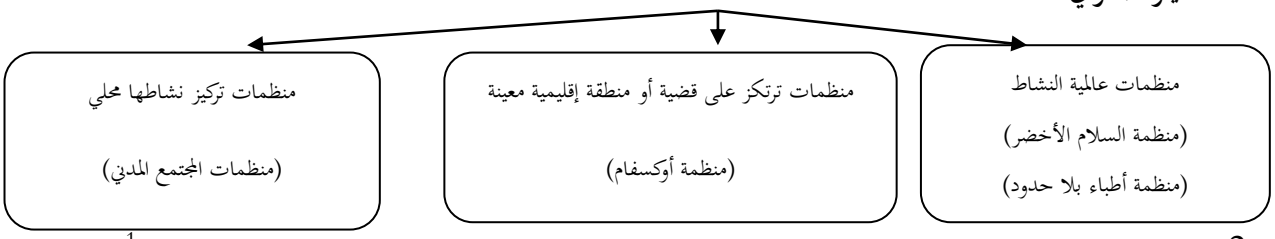

[1]

2- المعيار القيمي :

فئة المنظمات الغير الحكومية الدولية	الأصناف
القيمة العالمية	تمثل النظرة الكلانية للعالم (المنظمات الدينية) .
القيمة المؤقتة	تمثل اهتمامات آنية (إغاثة) .
القيمة النهائية	تمثل الهدف الأخير المراد تحقيقه (القضاء على الفقر) .

3-معيار نشاط المنظمات الغير حكومية الدولية :

1-المنظمات الدفاعية :

هي تعمل في شكل لوبيات و جماعات ضغط لهيكلة النظام الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و ترقية مجموعة من المصالح ، كما أنها تعمل على تمثيل المواطن و فضح الممارسات ، وضع الأجندات و تطوير القوانين ... و قد تكون :

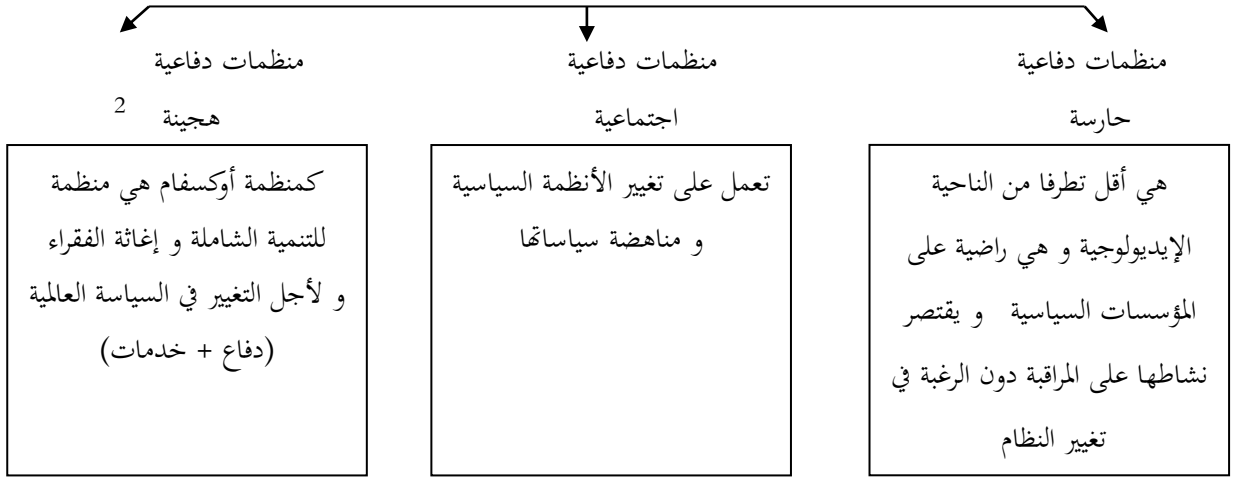

[2]

[3]

[1] طلال لموسي ، مرجع سابق ، ص ص .66-68 .

[2] لطفي قواسمية ، مرجع سابق ، ص ص. 15،16 .

[3] منير خوني ، **دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني** . مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 1 :كلية الحقوق ،2011/2010) ، ص. 70 .

المنظمة	النشاط
منظمة العفو الدولية	العمل على الإفراج غير المشروط عن السجناء و إقرار محاكمة عادلة للمعتقلين السياسيين ، مناهضة القتل التعسفي التعذيب ، الإعدام .
منظمة مراقبة حقوق الإنسان	مهتمة بمراقبة حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم و نشر تقارير و نتائج أبحاثها عن انتهاكات حقوق الإنسان .
لجنة المحامين لحقوق الإنسان	رصد وضعية حقوق الإنسان و الاهتمام بوضعية حقوق الإنسان .
منظمة نادي العلم	الدفاع عن كتاب المضطهدين .
منظمة الفصل السابع عشر	حماية حرية التعبير للصحافة .

2-المنظمات الخدماتية :

تسعى إلى تأمين الحاجات المجتمعية التي يستنزفها فساد الأنظمة السياسية في ظل عدم رغبة الأنظمة تزويد شعوبها بالحاجات الأساسية أو افتقارها لذلك ، تقديم الإغاثة ، المساعدات الإنسانية[1] ، و من أمثلتها :

المنظمات الإنسانية	المنظمات الطبية
الإتحاد الدولي Caritas:يتمتع بمركز المراقب الخاص للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و قدم العديد من المساعدات للنزاعات في مالي و دولة العراق .	**منظمة أطباء بلا حدود**:تقدم المساعدات الطبية في حالة انتشار الأمراض و الأوبئة و الكوارث الطبيعية و لديها وحدة للتدخل السريع مقرها بلجيكا على استعداد للتدخل في 06 ساعات بمساعدة القوات البلجيكية و تسمى بالدبلوماسية الإنسانية .
الحركة الدولية للصليب الأحمر:ظهرت هذه الأخيرة كردة فعل للمخالفات التي تحدث في الحروب و تستهدف تطبيق الاعتبارات الإنسانية أثناء الحروب ، مساعدة الضحايا .	**جماعة أطباء العالم**:نشأت في 1980 بناءا على جهود الطبيب برنار كوشنير كمحاولة لتجاوز الانتقادات الموجهة لمنظمة أطباء بلا حدود فيما يخص تركيزها فقط على المهام التقليدية على حساب المساعدات الإنسانية العاجلة .

[2]

مراكز البحوث و الدراسات كتنظيمات غير حكومية دولية:

لقد أدركت الدول و خاصة منها المتقدمة أهمية للرأسمال العلمي للمحافظة على نفوذها و ضمان انسياب مصالحها و ذلك على حد قول احد المفكرين :

« **Se sont les idées qui gouvernent le monde** »

[1] لطفي قواسمية ، مرجع سابق ، ص. 15 .

[2] منير خوني ، مرجع سابق ، ص ص. 65-67 .

فنشاط هذه المجموعات كان مرتبط بالجانب العسكري إلا انه بعد نهاية الحرب الباردة انتشر مجالها إلى العديد من الميادين الأخرى و أضحت تتسم بالعالمية .

01-تعريف مراكز البحوث و الدراسات:

من الصعب تحديد تعريف دقيق لهذه المجموعات التي اختلف المفكرون على اصطلاحها بين : المجموعات الإبستمولوجية ، النوادي الفكرية ،THINK TANK (أوعية الفكر...) .

فقد عرفها PETER HOAS :

" ... شبكة من المهنيين ذوي الخبرة و الكفاءة المعترف بها و ذات الصلة و المشاركة في صنع السياسة في منطقة ما أو تجاه قضية معينة ... " .

أما الأستاذ صالح زياني فيعرفها :

" تلك التنظيمات التي تعني بإدارة الأعمال البحثية و الاهتمام بمناصرة و تأييد قضايا معينة في مجالات معينة كالسياسة الخارجية ، الإستراتيجية السياسية ، قضايا الاقتصاد و الدفاع و التكنولوجيا " .

أما دونالد ايلسون فيعرفها [1] :

"تلك الهيئات ذات التوجه البحثي لا تهدف إلى الربح و لا تعبر عن توجه حزبي معين ،دون أن ينفي عنها ذلك الصفة الإيديولوجية و تتمثل أهدافها الرئيسية في تأثيرها على الرأي العام و السياسة العالمية " [2] .

إلا انه من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج أهم خصائص مراكز البحوث و الدراسات كما يلي :

هي شبكات عالمية عابرة للقارات ينظمها خبراء و مفكرون يشتركون في مجموعة من الأفكار و الآراء و القيم بشكل طوعي أي أنها تنظيم غير حكومي مستقل على الأقل من الناحية الفكرية هدفها هو إنتاج المعرفة و الفكر ، هذا الإنتاج العلمي يوجه إلى العديد من الفواعل قد تكون دول ، منظمات دولية أو إقليمية ، قطاع الخاص (الشركات المتعددة الجنسيات ، وكالات إعلامية) في شكل دراسات و أبحاث و تقارير توظف في صناعة القرار الداخلي و الخارجي للدول .

[1] طلال لموشي ، مرجع سابق ، ص. 102 .

[2] رندة علوان حسين ، " مؤسسة راند الأمريكية و دورها في السياسة الخارجية الأمريكية "في: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltex &ald=72128 du. ، 16/04/2015 ، 04:00 .

2-تصنيفات مراكز البحوث و الدراسات :

أ-المعيار الجغرافي :

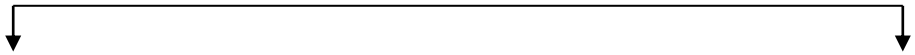

الجغرافي	القضايا
-مركز الدراسات الآسيوية . -مركز دراسات الشرق الأوسط .	-دراسات السلام و النزاعات . -الدراسات العسكرية و الإستراتيجية .

ب-المعيار الإيديولوجي :

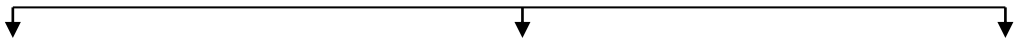

محافظة	ديمقراطية	توجهات وسطية
Héritage Fondation	CENTER FOR AMERICAN PROGRESS	BROOKINGS INSTITUT

ج-معيار طبيعة ارتباطها بالدوائر الحكومية :

المرتبطة بالمراكز الحكومية	المستقلة
ماليا و إداريا ، و تدور مجالات عملها حول متطلبات الدولة و سياساتها و احتياجات صناع القرار (دراستها سرية جدا).	في أجندتها و اهتماماتها و تمويلها و بيعها لدراسات معينة [1]

[1] خالد وليد محمود ، **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي : الواقع الراهن و شروط الانتقال إلى فعالية أكثر** (قطر : المركز العربي القومي للأبحاث و دراسة السياسات 2013) ، ص ص .15-17 .

03-نشاطات مراكز البحوث و الدراسات:

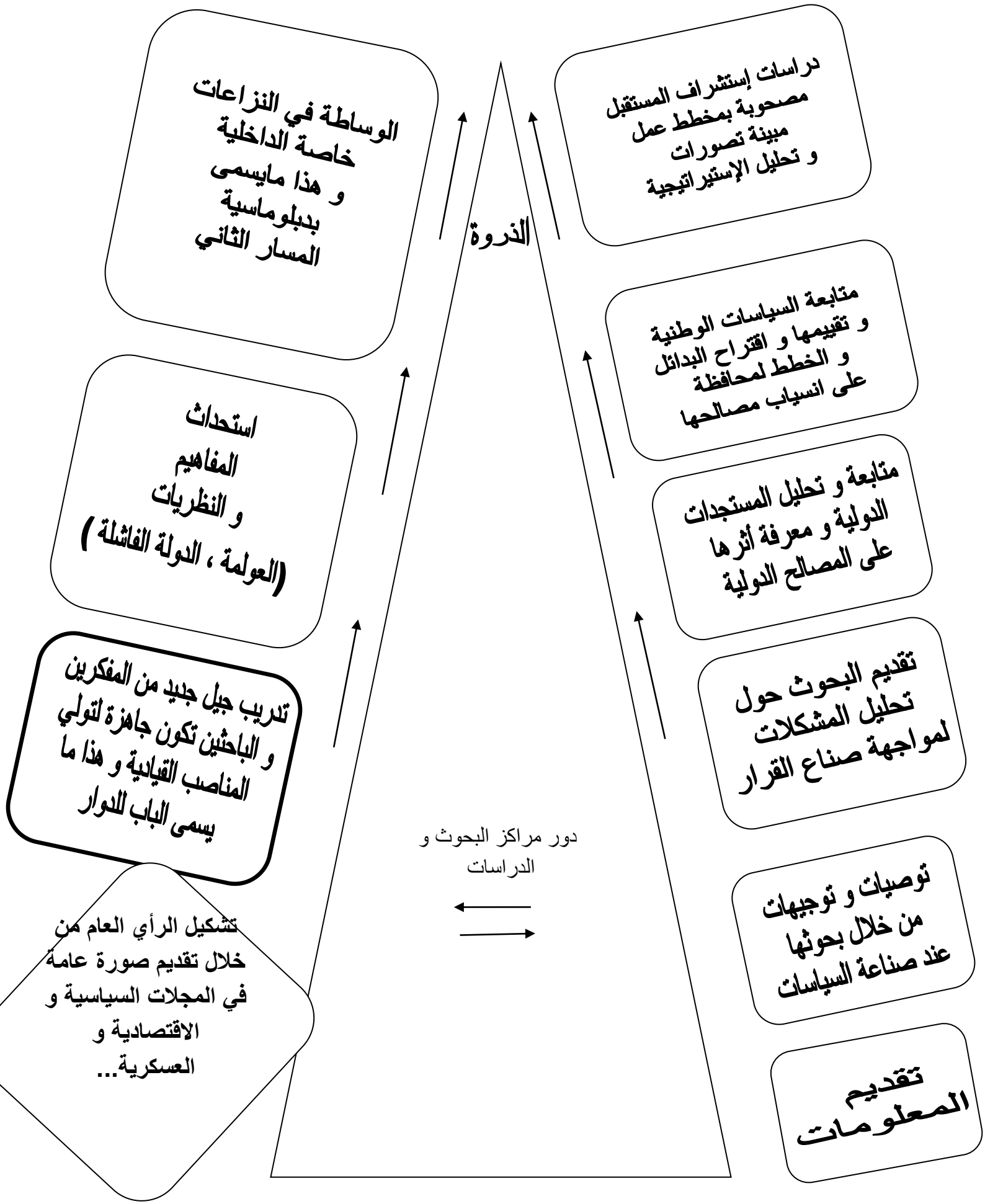

المطلب الثاني :الجماعات الإثنية

يتسم المجتمع الواحد بتعدد القيم ، الديانات ، اللغات .. الأمر الذي يؤدي بالجماعات إلى التكتل في تنظيمات اصطلح على تسميتها الإثنيات ، العرقيات ، هذه الأخيرة منتشرة في القرن الإفريقي الأمر الذي يستدعي البحث في ماهيتها :

1-العرقية : هي تلك الجماعات التي تتمتع بنفس الخصائص الجسدية و البيولوجية مثل لون البشرة ، شكل الأنف ، الطول ، كجماعات الهوتو و التوتسي في رواندا [1] .

2-الأقلية : هي تلك الجماعات الفرعية من سكان دولة ما ، و التي يشترك أفرادها بواحدة أو أكثر من المقومات الطبيعية كاللغة ، الدين ، العرق ، أو القبلية ، مما ينشا عنه إدراك ووعي الطرفين (الأقلية و الأغلبية) بذلك التمييز و الاختلاف دون أن يؤدي ذلك إلى خلق ظاهرة مرضية أو شاذة ، بل أن وجود الأقليات في الدول هو ظاهرة طبيعية فلا تكاد تخلو منها دولة [2] ،بيد أن ما جعل منها ظاهرة سلبية هو التعاطي السلبي للأنظمة الحاكمة مع مطالبها (التهميش السياسي و محاولة إذابة هوياتها) ، ما قد يفرز مطالب تتعارض مع وحدة الدولة و أمنها كالمطالب الانفصالية ، خاصة ما إذا كانت تتربع على إقليم متمتع بموارد و له حدود. [3]

3-الإثنية :

جماعات بشرية تتميز بسمات طبيعية (اللغة ، الدين ، القومية ، العرق ، القبلية) عن غيرها من الجماعات البشرية داخل الدولة الواحدة و بغض النظر عن حجمها أو عددها فالجماعة الإثنية قد تكون أقلية في عددها و قد تكون أغلبية و بالتالي السمات الطبيعية للجماعة هي التي تميزها و تضفي عليها صفة الإثنية ، و إن وضعها داخل الدولة ليس له علاقة بعددها فقد تمثل الأغلبية في الدولة كما قد يكون في وضع الأقلية [4] .

-وهنالك من أطلق تسميات عديدة كالقومية ، التسييس الإثني ،الوطنية الإثنية و تنطبق هذه الأخيرة على الإثنيات التي تتراوح مطالبها بين تحسين أوضاعها العامة في إطار الدولة و شرعيتها أو الحصول على الانفصال.

---

[1] **معجم علم السياسة و المؤسسات عربي- فرنسي-انجليزي** ، بياريير نبوم ،هيثم اللمع (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات ، 2005) ، ص ص 274،275.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي ، **الوحدة القومية و مشكلة الأقليات في إفريقيا** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص. 93 .

[3] **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية** ، ناضم عبد الواحد جاسور (بيروت : دار النهضة العربية ، 2008) ، ص. 65 .

[4] عبد السلام ابراهيم البغدادي ، مرجع سابق ، ص ص .106،107. .

المطلب الثالث : الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة :

لقد تعددت التسميات التي أطلقت على هذه الشركات كالشركات المأجورة ، الشركات تجنيد المرتزقة و نظرا لحداثة المفهوم فلا يوجد تعريف محدد و دقيق فالبعض يعرفه :

" هي تلك الجيوش التي تتشكل من جنود محترفين يعرضون خدماتهم لطرف أجنبي مقابل الحصول على الأموال "

وقد أورد التقرير الموجز الصادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 تعريفها :

تمثل الشركات العسكرية الخاصة شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب و النزاعات بما فيها العمليات القتالية و التخطيط الاستراتيجي و جمع المعلومات الإستخبارتية و الدعم العملياتي اللوجستي و التدريب و شراء الأسلحة و المعدات العسكرية و صيانتها و يتم تمييز الشركات من خلال الصفات التالية :

- الهيكل التنظيمي للشركات العسكرية الخاصة هو شركات تجارية مسجلة تمتلك هيكلا تنظيميا خاصا بالشركات .
- الدافع تقدم خدماتها بهدف تحقيق الربح بشكل أساسي " .

و يعرفها الأستاذ السيد مصطفى أبو الخير على :

" أنها شركات تجارية تقدم خدماتها مقابل الحصول على مكاسب مالية كبقية الشركات التجارية و الاقتصادية (ولاءها يقدم لمن يدفع أكثر) على غرار الجيوش النظامية التي تسود روح المواطنة و الدفاع بين جنودها ، و هي خاصة فهي مملوكة لأفراد و ليست حكومات أغلبهم عسكريين متقاعدين لهم سمعة كبيرة في العمليات العسكرية و الأمنية ، هذه الأخيرة كانت في السابق حكرا على الدول و اليوم أضحت تقدم خدماتها للمنظمات الدولية غير الحكومية ، شركات اقتصادية ، منظمات دولية (الأمم المتحدة)خارج دولة المنشأ أو المقر" [1].

[1] السيد مصطفى أحمد أبو الخير ، **الشركات العسكرية و الأمنية الدولية الخاصة دراسة قانونية سياسية 1–التجربة العراقية ،2–التجربة الإفريقية** (القاهرة ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،2008) ، ص ص. 190-199 .

أختلف الباحثون في تصنيف الخدمات التي تقدمها هذه الشركات بين :

01–خدمات هجومية – عسكرية قتالية :

حيث تتمثل في المشاركة المباشرة للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في العمليات القتالية بوصفها قوات مساعدة لقوات الجيوش النظامية في مواقع النزاعات أو أن تحل محلها بشكل كلي، و ذلك بسبب ضعف قدرات القوات الوطنية كشركة : Sandline Internationalو Executive Outcomes .

و لا شك أن المخاطر تزداد كلما كان هناك اعتماد بشكل كامل عليها باعتبار أن قدراتها على مساومة الأنظمة السياسية تكون كبيرة فضلا عن وجود احتمال للانقلاب عليها و دعم المعارضة .

02–خدمات دفاعية أمنية غير قتالية :

أ–التدريب و التكوين : الجيوش التي خرجت من نزاعات مدمرة أو لجيوش دول حديثة أو بغاية عصرنة جيوش الدول ، لكن دون أن تدخل معها في عمليات عسكرية قتالية كشركة :

« Military professional resources incorporated »

ب–تقديم الاستشارة : القيام بدراسات معمقة لتقديم النصح و الإرشاد للأنشطة التي تقوم بها القوات النظامية (إعادة تشكيل القوات ، تأسيس القيادة المركزية ، مساعدة وزير الدفاع في وضع السياسات والعقيدة العسكرية ..) .

ج–الدعم اللوجستي:

لمساعدة القوات النظامية على التركيز في مهامهما القتالية، حيث تعمل على تجهيز الثكنات العسكرية و الخيام ، إعداد المعسكرات ، تحضير الطعام ، توزيع البريد ، تأمين عودة الأسرى و الجثث ، إدارة معسكرات اللاجئين ، توزيع المساعدات الإنسانية [1] .

د–صيانة المعدات العسكرية :

و يتم ذلك من خلال مجموعة من الموظفين السابقين في المصانع العسكرية ، الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على هذه الشركات في هذا المجال بنسبة 28 % خاصة في حرب أفغانستان و العراق أين تم صيانة طائرات الأباتشي مثل شركة :

United technologies corporation-

[1] نمر محمد الشهوان ، **مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط : كلية الحقوق ، 2012) ، ص ص .63-65 .

هـ–حراسة الأشخاص :

و أضحت تسمى اليوم بالشرطة الخاصة و يعتبر هذا النشاط رائجا من حيث عدد الشركات و رقم الأعمال.

ي–تحليل المعلومات : العمل على جمع المعلومات و تحليلها للكشف عن التهديدات المحتملة لمصالح الدول و أطراف أخرى و ذلك نظرا لتوفر معدات و تقنيات متطورة بالإضافة إلى مختصين عسكريين و أمنيين ذوي كفاءة عالية . [1]

هذه التصنيفات هي نظرية إلى حد بعيد ففي ظل المنافسة المحتدة بين هذه الشركات ،اضطرت إلى تنويع خدماتها بين أمنية و أخرى عسكرية للحفاظ على بقائها و استمرارها ،حيث نجد شركة تقوم بخدمة أمنية في منطقة ما و عسكرية في منطقة أخرى فضلا عن ذلك فإنه في ظل التكتيكات العسكرية المعاصرة فإن الفرق بين العمل العسكري الهجومي و العمل الأمني الدفاعي يكاد يكون منعدما (فقد يمكن من القيام بعمل هجومي لتحقيق آخر دفاعي) ،لذلك فإن اغلب المختصين يفضلون تسميتها بالشركات العسكرية و الأمنية الخاصة .

لقد أثار نشاط و حركية الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة بين مؤيد و معارض حيث يؤكد أصحاب الاتجاه المؤيد لها انه لا فرق بين الشركات العسكرية الأمنية الخاصة و بين الشركات العاملة في أي مجال اقتصادي بدليل وجود العديد من القوانين التي تنظم عملها في دول المنشأ ، و يعتبرون أنفسهم ليسوا مرتزقة لأنهم قوات تحارب إلى جانب الحكومات الشرعية ذات السيادة ،كما أن استعمال هذه الشركات أفضل من الناحية العملية من القوات النظامية و اقل تكلفة حيث تتميز ب:

–سرعة نشر الأفراد التابعيين لها .

–انخفاض نسبة القلق حول استخدام القوة .

–بإمكانها تجنيد و توظيف أفراد اقل من المجندين في الجيوش النظامية .

بينما يذهب الاتجاه المعارض إلى اعتبارها مجرد مرتزقة ووجودها يهدد السلم و الأمن الدوليين و الاستقرار الداخلي و سيادة الدول ،حيث يتم الاستعانة بها لقلب الأنظمة أو شل حياة المجتمعات و إرهاب المدنيين أو منع شعب من ممارسة حقه في تقرير مصيره ، و تزايد الطلب عليها هو بمثابة حرب غير علنية أو أداة للتدخل المقنع الذي تلجا إليه بعض الدول لردع و إرهاب دول أخرى .

حيث أن أفرادها لا يخضعون للتسلسل القيادي الموجود في الجيوش النظامية مما يعطيهم الحرية الكاملة في التصرف إضافة إلى أن القوات النظامية لديها الكثير من التدابير التأديبية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني و هذا النظام غير موجود

[1] نمر محمد الشهوان ، مرجع سابق ، ص .65 .

في الشركات العسكرية الأمنية الخاصة ، بالإضافة إلى أن الأموال التي تدفع إلى هذه الشركات هي بالعملة الصعبة الأمر الذي يضر بعملية التنمية الاقتصادية [1] .

لقد أثار دور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة جدل قانوني واسع لطبيعة نشاط هذه الشركات التي تقدم خدمات تختلط بالوظائف التقليدية للدولة و هي الأمن و الدفاع على مستوى الداخلي و الخارجي ، فضلا عن المركز القانوني للأفراد المتعاقدين معها و اختلافهم عن المقاتلين في القوات النظامية الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني في حالة انتهاك .

إن الحديث عن التزام مباشر للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة باحترام القانون الدولي الإنساني لا توجد له نصوص ولا يمكن كفالة ذلك إلا من خلال علاقة الشركة بالدول المتعاقدة معها أو التي تعمل على إقليمها (دولة المقر أو المنشأ) ، و يظهر التزام الدول و امتثالها لأحكام القانون الدولي الإنساني من خلال ما فرضه من قيود لا تتيح للدول المتحاربة أن تعهد بمهامها لكيانات غير حكومية و ذلك لحماية الأشخاص و المدنيين (اتفاقية جنيف الثالثة – الرابعة) ، فضلا عن ذلك فإن الدول مسؤولة عن أي إخفاق لهذه الشركات ،و يتجلى ذلك في المادة الخامسة في مشروع لجنة القانون الدولي (مسؤولية الدول عن الأفعال الغير المشروعة دوليا):

" تعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى تصرف شخص أو كيان يشكل جهاز من أجهزة الدولة بمقتضى المادة الرابعة و لكن يخوله قانون ذلك الدولة صلاحية ممارسة بعض اختصاصات السلطة الحكومية ، بشرط أن يكون الشخص و الكيان قد تصرف هذه الصفة في هذه الحالة المعينة " [2] .

إذن على الدول اعتماد إجراءات و تدابير تشريعية و قضائية بما يكفل امتثال هذه الشركات لأحكام القانون الدولي الإنساني ،

قد دارت نقاشات و مؤتمرات عديدة للبحث في مشكلة نشاط الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و لعل أهمهما مدونة قواعد السلوك لإتحاد عمليات السلام الدولي ، بالإضافة إلى وثيقة مورنو التي كانت ثمرة اجتماعات الحكومة السويسرية و اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 2006 ، و التي اعتمدت رسميا كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة و هي الأخرى حددت مجموعة من الالتزامات المفروضة على حركية هذه الشركات [3].

---

[1] أسامة غربي ، " الشركات الأمنية الدولية الخاصة ظاهرة من ظواهر العولمة " ، في:-http://www.univ-medea.dz/ar/manifestations-scientifiques/colloque-nin/137-universite/manifestation/colloque-national/999-souverainete-du-nouveau-systeme-international، 2015/02/18، 05:20 .

[2] خديجة عرسان ، " الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني ," **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية** .ع1 (2012)، ص ص.497-499 .

[3] المرجع نفسه ، ص ص. 506،507 .

المبحث الثالث :الدور المتنامي للفواعل الغير دولاتية في ظل تحولات ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول :مبررات التحول من السياسة الدولية إلى السيادة العالمية .

01-التغيرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة :

لقد كان الصراع عقب الحرب الباردة متسقا من حيث اعتماده على مقاييس متبادلة و متجانسة من حيث الفاعلين و التقارب في الوسائل و تحديد الهوية ، بالنسبة للمعسكر الغربي فقد كان العدو هو الشيوعية و كل من له ولاء للإتحاد السوفيتي والأمر سيبان بالنسبة لهذا الأخير ، إلا انه بعد سقوط الإتحاد السوفيتي و تغير موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاءها أضحى هنالك فراغ ، عالم بدون عدو واضح فقد مثل الاتحاد السوفيتي البوصلة التي توجه للعالم الغربي و تضبط مساراته و تضمن تماسكه اتجاه الأخر [1].

دخلت دوائر التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في دوامة تخبط ، إذ انه كان لازما عليها استحداث عدو جديد و إعادة تعريف التهديدات بشكل يحول دون انخفاض الاستثمارات و نفقات الإنتاج العسكري للمركب الصناعي العسكري من جهة ، فضلا عن خلق عدو جديد هو استجابة استباقية لـ :

1-تجنيب المجتمع الأمريكي حالة الانهيار و مساعدته على تقوية اللحمة بين أفراده ، و ذلك على حد قول هيجل أن عالم بدون حرب تجعل الإنسان لين العريكة مستغرقا في ذاته ، منصرفا إيفاء الملذات فتنحل الجماعات و ينهار المجتمع .

2-قطع الطريق لأي تفكير أوروبي في قطع صلاتها بالولايات المتحدة الأمريكية و محاولة الانفصال عنها ، و ذلك من خلال إيجاد مخاطر مشتركة تهددها و تجعلها في حاجة دائمة لمضلة الولايات المتحدة الأمريكية ، و تفادي انفراط عقد حلف الشمال الأطلسي [2] و إعادة تماسكه بعد تلاشي مبرراته ، فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الهوية الأوروبية بوصفها خطرا عليها قد يضفي إنشاء منظمة جديدة للدفاع الأوروبي تنافس الحلف الأطلسي إلى عزلة سياسية و عسكرية (استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن الشؤون الأوربية) ، لذلك فقد تم استحداث اطر نظرية و مقاربات فكرية لعل أهمهما " نظرية صدام الحضارات " لصامويل هنتغتون ، لإعادة ضبط قوى خارجية كانت متخالفة مع الغرب طول نظام الثنائية القطبية و خشية انفلاتها بعد زوال التهديد الشامل ، وذلك من خلال تحويل خارطة الصراع الدولي الجديدة إلى خطوط حضارية ثقافية قديمة و هو ما يجري الحديث عليه من إعلان الحرب على الإرهاب – الإسلام ، حيث تم الترويج له داخلي و خارجيا لتشن تحت ذريعته حروب عسكرية إلا أن هذا العدو المستحدث لم يتم انتقاءه بشكل اعتباطي عشوائي بل وفق معايير محددة يتسم بها، فهذا العدو فلا تقل سماته عن العدو السوفيتي الشيوعي الذي يتسم بالأممية فالمطلوب كان البحث عن عدو جديد يتصف بالشمولية و العالمية و لا يمكن حصره بزمان ولا مكان حتى يتيح الحركة الإستراتيجية في المناطق و ليس الدول بذاتها و هذا ما ينسجم تماما مع الطرح الحضاري [3] .

---

[1] مصطفى بخوش ، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط" ، في:-http://omarpolitic.blogspot.com/2012/01/800x600 normal-0-21-false-false-false.html ، 2015/04/04، 11:02.

[2] خالد النعيمي ، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** (دمشق : دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009) ، ص. 40 .

[3] المرجع نفسه، ص ص .40-43 .

لقد انتقلت دوائر الحروب بعد الحرب الباردة من الصيغة التماثلية إلى اللاتماثلية (بين دول و كيانات غير دولاتية أو ما يطلق عليه الإرهاب) بالشكل الذي يضمن انسياب المصالح الإستراتيجية للقوى الغربية .

02-دينامية العولمة :

ترتبط العولمة بالدوائر و الأقطاب الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية للإتحاد الأوروبي ... ، فهي تمثل استمرار و تطور تاريخي للنظام الرأسمالي (هي أعلى مراحل الرأسمالية) ، هذا الأخير تجسدت معالمه بوضوح بعد الحرب الباردة ، أين انصرفت تلك الدول و خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهيئة القوانين و الأنظمة و السياسات دون إعطاء أهمية للحدود السياسية ، بهدف عولمة الاقتصاديات الوطنية و دمجها في نظام اقتصادي عالمي واحد مفتوح تزول فيه العوائق أمام حركة السلع ، الخدمات ، الأفكار ، عوامل الإنتاج خاصة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية [1] .

بمعنى أن العولمة و قواها تسعى إلى سحب الأدوار التقليدية للدول فبعدما كانت الدولة عقب الحرب الباردة تستأثر بجل مقومات السيادة الاقتصادية (السيطرة على الموارد ، مركزية التخطيط ...) .

أضحى كل شيء يدخل و يخرج من و على الدول دون أن تستطيع منعه أو الحد منه ، فقد أفرغت الحدود من وظائفها و قللت من أدوارها و أضحت القوى الاقتصادية العالمية متحكمة في الضبط الاقتصادي و التعاملات الدولية .

و يبدو أن الدول لا تتأثر بشكل متساوي بهذه الديناميكيات فهنالك دول قوية تقدر على التعامل مع أثار العولمة بإعادة توجيه النشاطات ما فوق و ما تحت الدولاتية لصالحها ، بينما نجد أن الدول الضعيفة لا تستطيع فعل ذلك بنفس القدر من الكفاءة و لا شك أن للعولمة دورا في تسريع بلوغ درجة الفشل و الضعف الدولاتي و ذلك لما تنتجه للجماعات ما دون الدولاتية من فرص الارتباط [2] ببنية الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة و ضبط الدول ، هذا الارتباط الذي يعد قناة لتغذية النزاعات الناجمة عن عجز الدولة و ضمور قيم الولاء التقليدي للدولة مقابل تعزيز قيم الولاء اتجاه الجماعات ، و هي في النهاية تمتص قدرة الدول على التعبئة و الضبط داخل المناطق .

كما أن ضغوطات المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد و البنك الدوليين) بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية المعروفة بإجماع واشنطن المطالبة بإعادة الهيكلة و الإصلاح تندرج في إطارها يسمى "العلاج بالصدمة " ،أي أنها لا تراعي الواقع الاقتصادي الضعيف لتلك الدول من خلال خصخصة المؤسسات العامة ،رفع الدعم عن السلع و الخدمات ،تخفيض العملات أدى إلى إضعاف السيطرة للحكومة على الاقتصاد المحلي و سرعان ما انتقل الأمر إلى الجانب السياسي بعد نهاية الحرب الباردة و ظهور المشروطية السياسية و قيم و مفاهيم جديدة (حقوق الإنسان ، و الأقليات ، التدخل الإنساني للدول الفاشلة ...) كمبررات لإضعاف سلطات الدول و التدخل في شؤونها الداخلية .

العولمة هي واقع قائم له قواه و مؤسساته و مظاهره الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، كما أنها ليست شرا مطلقا و لا خيرا مطلقا ، حيث أنها تقدم بعض الفرص التي يمكن للدول الاستفادة منها كما أنها تنطوي على كثير من التحديات و السلبيات

---

[1] رمضان زبيري ، **العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدول** (الأردن : مركز الكتاب للأكاديمي ، 2013) ، ص .79 .

[2] زيدان زياني ، **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق ، 2009/2008) ، ص .28 .

التي يتعين العمل على تجاوزها و الأمر يتوقف على قدرة الدول على التكيف و استحداث الخطط السياسات التي يمكنها من تحدي سلبياتها [1] .

3-الثورة التكنولوجية و المعلوماتية :

لعبت الثورة التكنولوجية و المعلوماتية دورا مهما في تقويض سلطات الوحدات القومية و بالتالي اتساع دائرة و حركية الفواعل غير الدولاتية من خلال ما يلي :

01-قد قلصت الثورة التكنولوجية و المعلوماتية من احتكار السلطات الحاكمة للمعلومات و التي تعتبر إحدى الدعامات الأساسية لممارساتها السلطوية حيث تناقصت قدرة هذه النظم على فرض الرقابة على حرية الرأي و التعبير و التحكم في مصادر المعلومات بشكل متسارع في ظل تمدد ثورة المعلومات و الاتصالات .

02-إن ثورة المعلومات تسهم في رفع مستوى تطلعات المواطنين حيث تخلق طموحات جديدة لديهم إثر نقل صورة عن الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجيدة في عالم الشمال في ظل استمرار عجز أنظمة دول العالم الثالث على تلبية حاجات مواطنيها الذين يعانون من حالة حرمان النسبي لدى قطاعات كبيرة منهم و هو ما يؤدي إلى انخراطهم في تجمعات احتجاجية قد تصعد في اعتماد العنف و هو ما يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي و الاجتماعي .

03-هذه الثورة المعلوماتية التكنولوجية تشكل دعما لقوى المعارضة و المنظمات غير الحكومية حيث تستطيع التواصل مع العالم الخارجي و التكتل بعيدا عن رقابة الدول كما تستطيع تعبئة نوع من التأييد الدولي بشان بعض المطالب المشروعة و كذلك حشد ضغط دولي بشأن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان (هذه الثورة جعلت من قدرة الأنظمة على إخفاء ممارساتها الاستبدادية أمرا صعبا) .

04-تسمح الثورة بنشر العديد من القيم و الأفكار و الممارسات [2] .

ثورة المعلومات أصبحت ذات بعد دولي فقد فرضت وضعا جديا تشابكيا ، ذلك أن الفضاء الالكتروني المفتوح قلص تلك الاعتبارات التقليدية للجغرافيا السياسية ، فالمعلومات و المعارف أصبحت بمثابة قوة طاغية على الحدود مما وضع السيادة القومية محل جدل ، فالدول اليوم غير قادرة على التحكم في تدفقات المعلومات داخلها و فهم و تحليل هذا الكم العابر للقوميات

[1] حسن توفيق ابراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص.318 .

[2] المرجع نفسه، ص ص. 323 ،324 .

و المتجاوز لحدودها و بالتالي توظيفه ضمن أجندتها (كون أن حيازة المعرفة و المعلومات هي من أهم المعايير و المحددات الرئيسية للأمن القومي) ، خاصة حماية قواعد البيانات الخاصة بالبنى التحتية الأساسية في ظل ما يسمى الإرهاب السيبراني هذا الأخير هو نشاط تختلف فواعله من أفراد جماعات دول حكومات و مجاله الفضاء السيبراني (الأقمار الصناعية ، الانترنيت ، الوسائل الممغنطة) حيث يتم الاعتماد عليه من قبل التنظيمات الإرهابية لإلحاق الضرر بالحكومات مثلا (أحداث 11 سبتمبر 2001 اعتمدت تلك التنظيمات عليه لتعلم قيادة طائرة و تعيين الإحداثيات) أو إلحاق أضرار داخل الفضاء السيبراني تدمير قواعد بيانات لبنة التحتية ما أو قرصنة و سرقة معلومات [1].

تعتبر الدول النامية على وجه الخصوص خاضعة لحالة من التدفق غير المنتظم الرسمي للمعلومات و الأفكار كذلك القرصنة و عمليات التشويش الالكتروني ، إضافة إلى حالات لا تستطيع الحكومات فيها توجيه الو لاءات لشرعية نظم الحكم السائد و هو يخضع في حالات كثيرة لنشاط شركات عملاقة ذات خطاب عربي تكنولوجي غائي مدار .

تمثل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية سلاح يضفي سمة القوة و النفوذ للفواعل المتحكمة في تدفقاته سواء أكانت دولية أو غير دولاتية كالشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد على المقوم التكنولوجي كورقة لمساومة أنظمة العالم الثالث هذه الأخيرة في ظل هشاشة بنى حماية قواعد بياناتها أضحت معرضة بشكل متزايد لهجمات الإرهاب السيبراني .

[1] السعيد لوصيف ، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**. مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2009-2010)،ص ص .216-219 .

المطلب الثاني :الدولة الويستفالية بين منطق خصخصة الأمن و الفشل الوظيفي

01-خصخصة الأمن :

يعتبر ظهور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة انقلابا في الشؤون العسكرية ، فهذه الأخيرة سوف تحدث تغيرا في الطريقة التي سوف تتم فيها تنفيذ الحروب في المستقبل فلأول مرة في تاريخ الدول القومية تتنازل الحكومات طوعية عن إحداهم حقوقها و هو احتكار استخدام القوة و العنف بشكل شرعي لصالح هذه الشركات التي تعتمد على جنود لا يخضعون لإجراءات العقابية وفقا للمعايير العسكرية المعروفة ، حيث أن كثير من الباحثين قد اعتبر ظهور هذه الشركات بمثابة شكل جديد من أشكال المرتزقة بحكم التشابه بينهما فكلاهما يقوم على مبدأ تقديم الخدمة الأمنية مقابل المال ، و بالتالي أصبح الأمن سلعة تباع و تشترى في الأسواق و هذا في إطار ما يسمى بخصخصة الأمن .

تمثل دينامية الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة خطوة في طريق هدم الدولة الحديثة ، حيث مر هذا البناء بعدة مراحل حتى اكتمل : الدولة الحارسة ⟵ الدولة المتدخلة ⟵ الدولة الحارسة ، التي تقتصر مهمتها على حفظ الأمن العام داخل الدولة ، إلا أن الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة أضحت تنافس الدول في أداء الوظائف التقليدية المنوط بها [1] من خلال عملية خصخصة الأمن التي تعني بتوجه الدول لتحويل جزء من مهامها الأمنية و العسكرية إلى القطاع الخاص ، و الأمر لا يقتصر على الوحدات القومية فقط بل يتعداه ليشمل الكيانات الأخرى من افراد ، شركات تجارية ، و ذلك في ظل عجز المؤسسات الأمنية الحكومية على ضمان الأمن العام داخل حدودها [2] .

إن استعمال المرتزقة أمر معروف في التاريخ البشري فالرومان كانوا من أوائل الأمبروطيات الاستعمارية التي جندت البرابرة في حروبها ، إلا أن المفارقة تكمن في أتساع الرقعة الجغرافية لخدماتها و تزايد عددها (عولمة هذا النشاط) ، فبعدما كان نشاطها يقتصر في بداية القرن العشرين على تقديم خدمات الحراسة و الأمن فقط و اتساعها عقب الحرب العالمية الثانية ليشمل نشاطات الإسناد و الدعم اللوجستي كشركة Vinnel Corporation التي قدمت في الستينات الدعم اللوجستي لأمريكا في حربها في الفيتنام.

---

[1] السيد مصطفى احمد أو الخير ، مرجع سابق ، ص. 78 .

[2] حسن الحاج علي احمد ، " خصخصة الأمن : الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة " ، **مجلة دراسات إستراتيجية** ، ع 123 (2007) ، ص. 16 .

لتمدد نشاطها بعد الحرب الباردة ليشمل العمليات القتالية ، الأمر الذي يستدعي البحث عن العوامل و الأسباب التي أحدثت هذا التحول العميق في نشاط هذه الشركات التي غيرت من مفهوم الحرب الذي كان استمرار لسياسة أضحى غاية في حد ذاتها .

أ-أسباب متعلقة بالدول :

1-تجنب الضغوطات الإعلامية و المجتمعية بفعل الخسائر البشرية الكبيرة في صفوف الجيوش النظامية ، لذلك تعتمد الدول على الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة .

2-فرض الوجود الغربي في المناطق الجيواستراتيجية (الاعتماد على الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة يعتبر وسيلة فعالة للتواجد الميداني و تجنب التدخل العسكري المباشر لتجنب المحاسبة في حالة حدوث تجاوزات لاسيما و انه هنالك غياب لإطار قانون دولي ملزم لنشاطات الشركات).

3-عدم قدرة الجيوش النظامية على مواجهة بعض التهديدات بفعل البيروقراطية التي تتميز بها في اتخاذ القرار و كذا عامل الوقت في مقابل المرونة التي تتسم بها الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة [1] .

4-لقد صدرت العديد من التقارير تؤكد على أن الجيش الأمريكي لن يكون قادرا على الدخول مستقبلا في حروب دون دعم الشركات العسكرية ، فقد نشر معهد الدراسات الإستراتيجية دراسة متفائلة حول مستقبل هذه الشركات حيث أن هذه الدول لن تجازف و تخاطر في العمليات القتالية في المناطق التي تتدخل فيها لإدارة النزاعات ، فالاعتماد على الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة إستراتيجية اعتمدها البنتاغون مفادها خصخصة الكثير من المهام التي يضطلع بها الجيش الأمريكي و هو فكرة " ديك تشيني " نائب الرئيس الأمريكي السابق ، و ذلك في صفة مقاولات للتخفيف من الضغط و المهام الملقاة على كاهل الجيش الأمريكي الأمر الذي فتح المجال لها للقيام بمهام مزدوجة (قتالية ، لوجيستية) خاصة في أفغانستان و العراق [2] .

يستخدم البنتاغون أكثر من 7000.000 عنصر من هذه الشركات و تدر صناعة الخصخصة العسكرية ربحا سنويا يقدر بـ 100 بليون دولار لليوم على الجيش الأمريكي الاستغناء عن دعمها.

---

[1] وليد عالم ، **دور الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات في إفريقيا حالة غينيا الاستوائية** ، مذكرة ماستر غير منشورة(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية : قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية ،2014/2013) ، ص ص. 99-102 .

[2] السيد مصطفى احمد أبو الخير ، **إستراتيجيات فرض العولمة : آليات و وسائل الحماية** (القاهرة : ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،2008) ، ص. 81 .

5-أن الفشل الذي تعرفه منظمة الأمم المتحدة في التعامل و الإلمام بجميع النزاعات الداخلية الحادة ، بالإضافة إلى حالة الجمود الذي تعتريها من الحين إلى الأخر عقب توظيف حق الفيتو في مجلس الأمن يسبب تنافر أهداف و مصالح الأعضاء الدائمين ، فتح المجال لتدخل هذه الشركات للاعتماد عليها في عمليات حفظ السلام [1] ، إلا أن هنالك جدل فكري شديد قائم حول شرعية نشاطها كونها غير خاضعة للمساءلة في قضايا حقوق الإنسان و لا يمكن اتهامها أو تقديمها للمحكمة الدولية الجنائية .

إلا أن ردود فعل الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة على هذه الاتهامات تجسدت في التكتل و استحداث ما يسمى "الرابطة الدولية لعمليات السلام" لتمثيلها و الدفاع عن مصالحها حيث تعمد دائما إلى نقد النقائص التي تشوب عمليات حفظ السلام الأممية للحصول على صفقات للقيام بهذه العمليات .

6-الإخفاق الأمني و السياسي لبعض الوحدات القومية في مواجهة التهديدات التي يمكن للقطاع الخاص أن يتعامل معها بمرونة أكبر .

7-ضعف الجيوش على الرغم من بروز الجيوش كمؤسسات قومية انصهرت فيها القبائل و الانتماءات الإثنية ، إلا أن ممارسات الأنظمة السياسية المستبدة عصفت بالتوجهات القومية فأضحت تعاني من التشرذم و التعصب القبلي و لم تعد مؤسسة قومية تعتمد عليها في حماية كيان البلاد .

8-تفشي ظاهرة الانقلابات خاصة في القارة الإفريقية ما يجعل حكامها يعتمدون على حماية هذه الشركات ضد شعوبها أو ضد أي محاولات انقلابية داخلية .

9-الاعتماد على الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في حروب أو دعم طرف ما و ذلك في سرية تامة لتفادي التدخل العسكري المباشر لتجنب التحقيق في الجرائم [2] .

10-في ظل ارتفاع وتيرة النزاعات الداخلية خاصة بعد الحرب الباردة و بتعقد أنشطة حفظ السلام و عدم قدرة الدول على الإلمام بجميع عمليات حفظ السلام أصبحت الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة فرص متناهية للاستثمار في هذه البيئة النزاعية [3] .

---

[1] خديجة عرسان ، مرجع سابق ، ص. 490 .

[2] حسن الحاج علي أحمد ، مرجع سابق ، ص ص. 31-36 .

[3] Carlos Ortiz , **Private Armed Forces And Global Security** , **A Guide To The Inssu**es , (United State Of America :Abc-Clio.Llc.2010),P.52 .

ب–أسباب متعلقة بالشركات العسكرية و الأمنية الخاصة :

1–التطور التكنولوجي الذي تتميز به هذه الشركات كونها متخصصة في هذا المجال (عمليات الخداع العسكرية ، الهجمات السيبرانية ..) .

2–مع نهاية الحرب الباردة انخفض تعداد الجيوش النظامية بشكل كبير ، حيث تقلص عدد المستخدمين العسكريين في العالم بـ 07 ملايين حسب تقديرات 1985 ، وقد أفرزت هذه الوضعية فائض كبيرا في الجنود و الضباط الذين توجهوا إلى سوق الأمن يعرضون خدماتهم بحثا عن التوظيف [1] .

3–في ظل الفراغ القانوني الذي يشوب ظاهرة خصخصة الأمن على الصعيد الدولي فإن الدول تفضل استخدام المتعاقدين الخواص نظرا للغموض الذي يكتنف كيفية محاكمتهم و المسؤولية المترتبة عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان [2] .

02–الفشل الدولاتي :

–عرف مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية الدولة الفاشلة ، بأنها تلك التي تعاني من حالة ضعف في الوظائف التنمية الأساسية و حماية أمنها و فرض سيطرتها على أراضيها .

معهد strategic assement فقد عرف الدولة الفاشلة بأنها تلك الغير قادرة على تسيير تحديات النزاعات الإثنية للعشائرية و القبلية أو الدينية مما يؤدي إلى فوضى داخلية و انتهاكات حقوق الإنسان تبدأ بانهيار دولة القانون إلى حركة اللاجئين أما المرحلة الحرجة فهي مرحلة التحول التدريجي من عنف داخلي متقطعّ إلى حرب أهلية كاملة .

–بالنسبة لباري بوزان فإن إدراك ضعف الدولة تجسد من خلال ثلاثة أبعاد : [3]

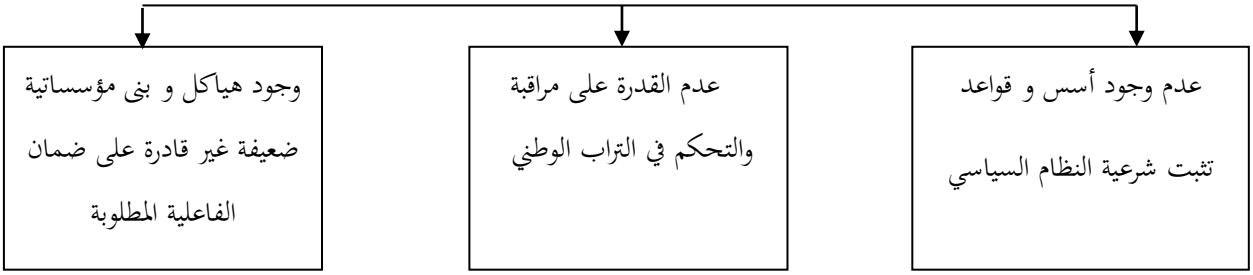

[1] حسن الحاج علي احمد ، مرجع سابق ، ص. 39 .

[2] مصطفى بن عيسى ، **خصخصة الأمن دراسة حالة شركة بلاك ووتر** .مذكرة ماستر غير منشورة(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية:قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية، 2011–2012)، ص ص .18،19 .

[3] زيدان زياني ، مرجع سابق ، ص. 18 .

- بالنسبة إليه فإن الفشل الدولاتي مرهون بالفشل السياسي و العسكري فاخطر مشكلة يمكن أن تعاني منها الوحدات القومية بالإضافة إلى تمرد الجنود النظاميين إضافة إلى برامج الإصلاح و التكيف الهيكلي التي صعدت من الضعف الاقتصادي .
- كما أنه أكد على أن الدولة القومية تعاني من معضلتين .[1]

الفشل الدولاتي ليس مرتبط فقط بالإخفاق و العجز العملي و إنما عنصر الإرادة فهي لا تحاول تطوير للوعي و الإحساس و الانتماء المجتمع الوطني .	الفواعل غير الدولاتية المنافسة للدول (الجريمة المنظمة ، الجماعات الإثنية و العرقية المسلحة ...) .

هنالك من لا يفرق بين الدولة الفاشلة و المنهارة هذه الأخيرة تشهد انهيار كليا لأجهزتها و تنظيماتها السياسية و يشوب حرب الجميع ضد الجميع ، و هي حاجة إلى إعادة البناء سواء كان النظام قديما أو جديدا على عكس الدولة الفاشلة التي لازالت تحافظ على الحد الأدنى من الدولاتية [2] .

–و في هذا السياق يمكن أن تعرف الدولة الفاشلة بأنها التي تتمتع بالوجود القانوني على المستوى الدولي و لكن سلطتها أصبحت ضعيفة و عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه مواطنيها فضلا عن عدم احتكارها الشرعي للقوة و العنف و تراجع شرعيتها اتجاه مواطنيها .

الأسباب الخارجية للفشل الدولاتي :

ا–الظاهرة الاستعمارية :

هنالك علاقة طردية بين الظاهرة الاستعمارية و النزاعات الداخلية التي تعانيها دول العالم الثالث خاصة على مستوى القارة الإفريقية ، حيث انه عقب مؤتمر برلين (1884–1885) حيث انه جرى تقسيم مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية ،

[1] عدنان بوزيدي ، **الدولة الفاشلة في إفريقيا جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ، مذكرة ماستر غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية : قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية ، تخصص دراسات إستراتيجية و دولية ، 2014/2013) ، ص ص .25–27 .

[2] زيدان زياني ، مرجع سابق ، ص. 16 .

و بالتالي فإن معظم الدول الحديثة جاءت أساس في إطار تقسيمات استعمارية للحدود السياسية تتجاهل الاعتبارات الإنسانية و أضحت تتألف من مزيج من الجماعات غير المتجانسة و في ظل هذه التعددية الإثنية في كثير من الدول تنشب العديد من النزاعات الداخلية و الإقليمية (الحدودية) بعد الحصول على الاستقلال [1] ، ديناميكيات العولمة هي أيضا من الأسباب المؤثرة في العجز الدولاتي و قد سبق الإشارة إليها .

و يتجسد ذلك خاصة بالنسبة للمستعمرات التي كانت خاضعة للمستعمر البريطاني و البلجيكي ، حيث أنها أكثر قابلية لاندلاع الحروب الأهلية لأن أنظمة الإدارة اعتمدت على مبدأ فرق تسد بدرجة أكبر من أي نظام استعماري آخر بالإضافة إلى اعتماده على أسلوب المناطق المغلقة و هذا ما أدى إلى إذكاء النزاعات الإثنية و خلق مشاكل أثناء عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال (السودان ، رواندا ...) .

ب–زوال الاستقطاب عقب الحرب الباردة :

أثناء الحرب الباردة تميز العالم باستقرار نسبي بوجود توازن قوى و صراع غير مباشر بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي و غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اللذين تحكما في الأنظمة المحيطة بشكل مباشر أو غير مباشر فبعدما نالت معظم الدول الإفريقية استقلالها كانت الحرب الباردة في أوجها و أصبحت هذه الدول ساحات صراع أو حروب بالوكالة بين القطبين ، و كان أي تغيير للحدود السياسية في أي جزء من القارة له مدلوله على مستوى توازن القوى(كنصرة الاتحاد السوفيتي للنظام الأثيوبي و الحيلولة دون ضم إقليم الأوغادين (الصومال) .

الأسباب الداخلية :

يمكن تفسير الحركيات الداخلية المسببة للفشل الدولاتي بالاعتماد على مجموعة من المقاربات النظرية التي حاولت الاقتراب من هذه الظاهرة و أهمهما :

أ–المقاربة الإثنو واقعية : ترى بان المعضلة الأمنية أو ما يسمى المأزق الأمني هو الأرضية الممهدة لاندلاع النزاعات ، فقد اعتمدت على الجماعات الإثنية و العرقية كوحدة تحليل لها و أثر الخوف الذي ينتابها من التعرض للهيمنة على الخصوصيات

[1] زيدان زياني ،مرجع سابق ، ص ص. 23،24 .

الثقافية و القلق على حياة أفرادها في ظل الفشل الدولاتي و عجز النظام عن خلق جو من الاستقرار أو في ظل غياب إرادة النخبة الحاكمة على فرض النظام ، تسود الفوضى و التوتر بين الجماعات الإثنية التي سرعان ما تنصرف إلى تجنيد و حماية نفسها و بقائها بوسائلها الخاصة ، الأمر الذي يفسر من قبل الجماعات الأخرى على انه إجراء استباقي هجومي و تعمد هي الأخرى بدورها إلى التسلح و في سياق ذلك قد تنشب حرب أو نزاع مسلح داخلي في نهاية المطاف .

2-المقاربة البنائية :

تركز افتراضات هذه الأخيرة على التأثير المتبادل بين البنية و العضو بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية و المجموعات الإثنية و العرقية كأعضاء وحدات ، فبعد الحرب الباردة تصاعدت النزاعات التي تتمحور حول متغير الهوية فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار الهوية المشتركة تؤطر بشخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجئون إلى اطر بديلة كالتجمعات الاثنية التي تكون أكثر فعالية كما أن هذه النظرية تولي اهتماما كبيرا بالأفكار و الخطاب السائد لأنه يعكس و يشكل في نفس الوقت المعتقدات و المصالح . [1]

مع نهاية الحرب الباردة و إعادة بناء نظام جديد دخلت العديد من الدول التي كانت تابعة لأحد المعسكرين و خاصة المعسكر الشرقي مرحلة التقهقر و التراجع بسبب عدم قدرتها على إدارة شؤونها السياسية و الاقتصادية في ظل غياب مرافقة و دعم من خلال المساعدات المالية كما كان في السابق ، فقد فقدت هذه الأنظمة الديكتاتورية سيطرتها على مؤسساتها السيادية و جيوشها النظامية (نظام سياد بري في الصومال)،و اضطرت للخضوع لمشروطية الأنظمة الغربية (الأمريكية – الأوروبية) [2] .

تصنف العديد من الدولي في منطقة القرن الإفريقي على أنها دول فاشلة كالصومال،السودان،جنوب السودان حيث أن أغلب هذه الدول شهدت نزاعات و حروب أهلية .

[1] سمية بلعيد ، **النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ،2010/2009) ، ص ص .33-43 .

[2] وليد عالم ، مرجع سابق ، ص. 29 .

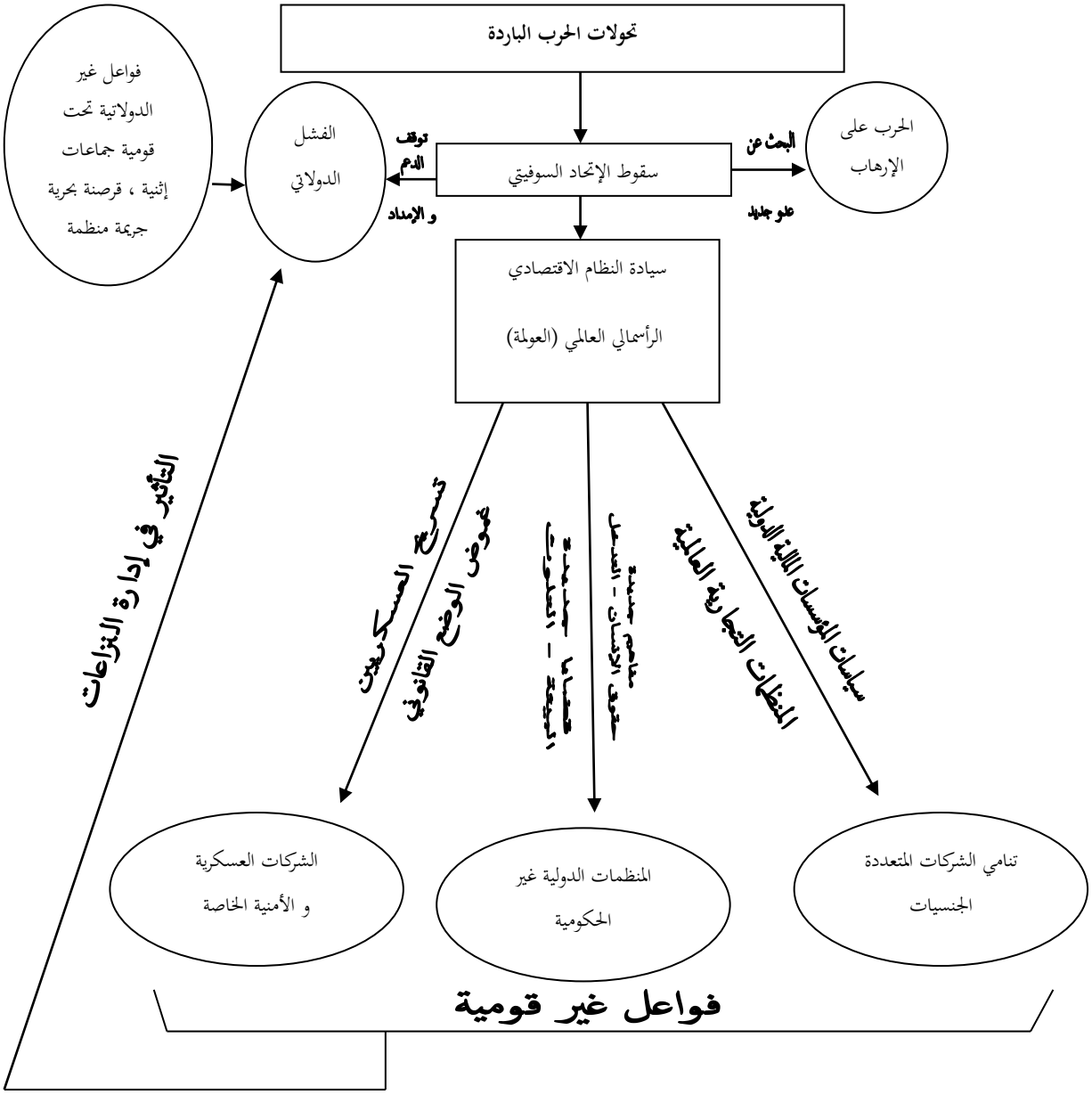

من إعداد الطالب

في ظل الفشل الدولاتي يغيب الحس القومي المشترك في ظل ممارسات الدول التي تعتبر مصدر مكرس لنمو النزاعات الإثنية الداخلية بحكم سياسات التمييز و التفصيل بين الجماعات الإثنية المتمثلة في التوزيع الغير عادل لنواتج التنمية و احتكار المناصب السياسية الأمر الذي يؤثر على مفهوم المواطنة ، و قد تكون النتيجة الحتمية استخدام العنف ضد الآخرين كوسيلة ضاغطة لاسترجاع حقوقهم .

03-إخفاق مشروع الدولة القومية في إفريقيا :

و ذلك إثر الاحتفاظ بكثير من ملامح الحكم للفترة الاستعمارية و لا سيما سياسات القمع و الإكراه ، فالدولة الإفريقية تمثل صيغة مستوردة ،و بالتالي فإنها تفتقر إلى التطور العضوي داخل مجتمعاتها ما يجعلها معرضة للفشل و الانهيار [1] .

[1] عبد الحليم غازلي ، " الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير و الممارسة ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، ع2(ديسمبر 2014) ، ص.45 .

خلاصة الفصل:

كان لتحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة دور في توزيع الأدوار بين مختلف الفواعل ، فلم تصبح الدولة المحتكر الوحيد لإدارة العلاقات الدولية ، بل اتسع المجال لصالح الفواعل غير دولاتية ، و ذلك بموجب الخصائص و مقومات القوة التي تتسم بها ، خاصة في ظل التحديات و المشاكل العبر قومية التي عجزت الدول عن معالجة نتائجها و آثارها ، والأكثر من ذلك فإن بعض الفواعل غير دولاتية تمثل القوى المحركة و المكرسة لاستمرار النظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي كالشركات المتعددة الجنسيات .

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

تمهيد :

القرن الإفريقي هو من أهم المناطق التي تشهد اهتماما مضطردا من قبل الباحثين الذين اختلفوا في تحديد نطاقه و حدوده بالإضافة إلى الدوائر الحكومية الغربية على مدار الفترات الاستعمارية فالحرب الباردة إلى غاية اليوم ، حيث أضحى القرن الإفريقي فضاء لاستحداث فواعل غير دولاتية و استقطاب أخرى خارجة عن نسقه الأمر الذي يستدعي إلقاء الضوء على دينامية هذه الفواعل التي تتحرك وفقا لمجموعة من الخصائص و المميزات التي يتسم بها القرن الإفريقي .

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

المبحث الأول :الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الأول :الأهمية الجغرافية لمنطقة القرن الإفريقي :

01-التعاريف الضيقة لمنطقة القرن الإفريقي :

القرن الإفريقي هو ذلك الرأس النائي من اليابسة في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية ، الناطح على شكل قرن يشق البحر على شطرين الشمال منه هو البحر الأحمر و الجنوبي منه هو المحيط الهندي ، وعليه فعن القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يضم كل من : أثيوبيا ، الصومال ، جيبوتي [1]، هذه الأخيرة يحدها من الشمال البحر الأحمر و خليج عدن و من الشرق المحيط الهندي و من الجنوب كينيا و من الغرب السودان [2] .

02-التعاريف الموسعة لمنطقة القرن الإفريقي :

لقد تم استخلاص وثيقة بريطانية وردت في وثائق الأرشيف السوداني بدار المحفوظات البريطانية ،و هي عبارة عن خطاب موجه من المفوض البريطاني في أديس أبابا إلى حاكم السودان في ظل الحكم الثنائي المصري البريطاني للسودان مؤرخ في 1917/10/11 و قد عرضت الوثيقة تصورا شاملا لمنطقة القرن الإفريقي على أساس أنه يمثل للبروز المثلث الشكل للواقع بين الشرق الإفريقي الذي يشرف على المحيط الهندي و خليج عدن و يمتد شمالا على ساحل البحر الأحمر و يمتد داخل القارة الإفريقية ليشمل كل من الصومال ، جيبوتي ، إريتريا ، أثيوبيا ، السودان ، كينيا ، أوغندا و ذلك نظرا لتداخل الحدود و التركيبة الإثنية فيها بين هذه الدول [3] ، و هو التعريف الذي تبنته منظمة الفاو العالمية .

إلا أن الفكر الإستراتيجي الأمريكي عقب إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قد استحدث مفهوم "مشروع القرن الإفريقي الكبير " ، ليضم كل من (الصومال ، جيبوتي ، إريتريا ، السودان) بالإضافة إلى البحيرات الكبرى (كينيا ، أوغندا ، تنزانيا الكونغو الديمقراطية ، رواندا ، بوروندي) ، و قد اعتمد تركيب خارطة القرن الإفريقي يهدف للربط بين المناطق الحيوية ذات البعد الجيواستراتيجي في شرق إفريقيا و البحيرات العظمى لما يضمن الهيمنة على هذا الجزء من العالم في ظل المخاوف الأمريكية من تنامي العلاقات الصينية الإفريقية و دخول إيران كلاعب أساسي من جهة و محاصرة الإرهاب و الدول المارقة من جهة أخرى [4] .

ما يمكن ملاحظته هو انه ليس هناك اتفاق على حدود دول منطقة القرن الإفريقي، ما يعني أن الدلالة السياسية له تطغى على التحديد الجغرافي ،فقد يوسع أو يضيق بما يضمن انسياب المصالح للأطراف و القوى الدولية .

---

[1] فارس مظلوم مكي ، **الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الإفريقي دراسة في الجغرافيا السياسية** (عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2012)، ص .17.

[2] يوسف روكز ، **إفريقيا السوداء سياسة و حضارة** (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1986)، ص.144 .

[3] علي حسن خولاني ، " تحديد و أهمية منطقة القرن الإفريقي " ،في :http://www.al-tagheer.com/art30564.html
2015/05/02 ، 04:25 .

[4] زيد ربحي المحبشي ، " اجندة المتصارعة في القرن الإفريقي "في :http://www.yemerss.com/mabaneves/24062
2015/05/03 ، 03:36 .

تؤكد نظرية قلب الأرض " لما كندر " أن من سيطر على قلب الأرض فقد سيطر على العالم ، و يمكن محاكاة هذه المقاربة النظرية على القرن الإفريقي بحدوده الضيقة أو الواسعة هذا الأخير هو عمق إستراتيجي لثلاث قارات (آسيا ، إفريقيا ، أوروبا) و من تحكم فيه سيطر على العالم .

ما أكسب منطقة القرن الإفريقي هذه الأهمية المتزايدة هو مجاورتها لمصادر إنتاج النفط الخام بكل من الخليج العربي ، فضلا عن توفر هذه الموارد الطاقوية في دول القرن في حد ذاتها الأمر الذي يستدعي نقلها عبر المضيق الذي تتحكم فيه منطقة القرن الإفريقي إلى الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية و حديثا الصين و دول أخرى ، و توريد السلع المصنعة و النصف مصنعة (القطع الحربية) من هذه الأقطاب الاقتصادية الكبرى إلى دول المنطقة ، و لا يمكن أن نتحدث عن تحكم منطقة القرن الإفريقي من خلال مضيق المندب على الملاحة الدولية دون تكاملها الوظيفي مع الممر المائي الثاني و هي قناة السويس التي يبلغ طولها 610 كلم و عمقها 68 متر ،و إذا كان المضيق يؤثر تأثيرا إيجابيا في قناة السويس التي تمثل إحدى الموارد الرئيسية للاقتصاد المصري [1] ، فإن هذه القناة تؤثر تأثيرا يتراوح بين الإيجاب و السلب في مضيق باب المندب ، فقد فقـد البحر الأحمر قيمته التجارية بعدما تم اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح إلا أنه عاد إلى حالة ازدهاره السابقة بعدما تم شق قناة السويس في 1869 فمن خلالها يمكن اختصار الطريق بنسبة تتراوح بين 40-60 % بالمقارنة مع طريق رأس الرجاء الصالح .

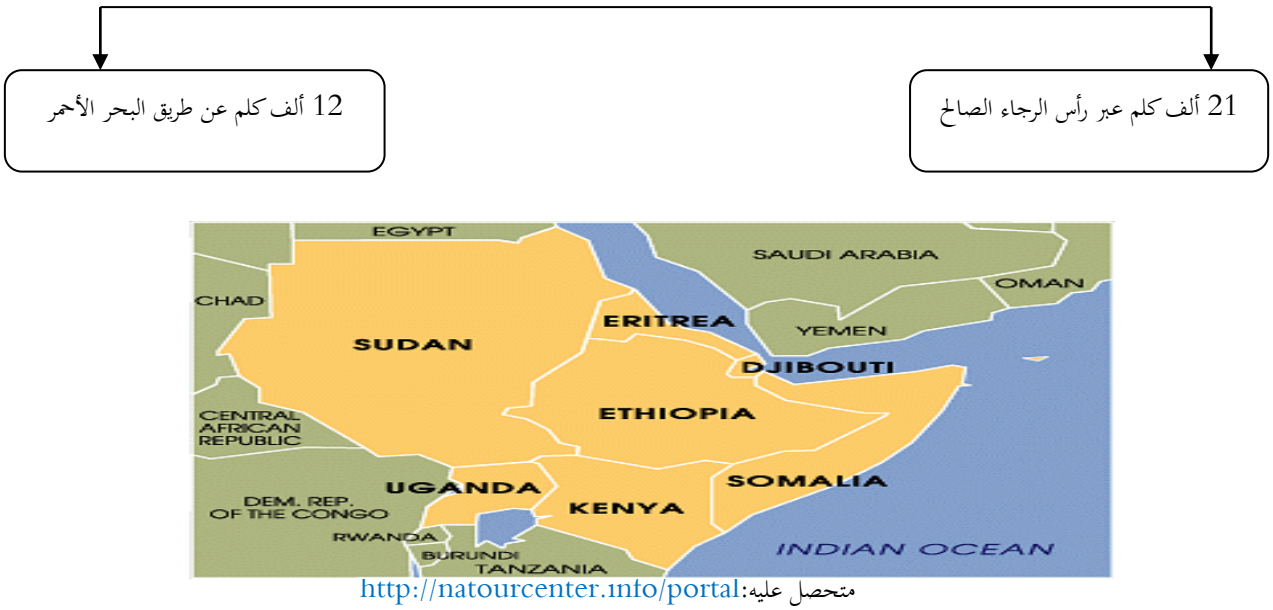

متحصل عليه:http://natourcenter.info/portal

[1] علي الدين هلال ، " الأمن العربي و الصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر " ، **مجلة المستقبل العربي** . ع9 (1969)، ص .27.

* المضيق « strait » عبارة عن انكماش لمياه البحر المحصور بين جزأين من اليابس ، بصيغة أخرى هو عبارة عن ممر مائي بحري بين جزأين من اليابسة و يصل بين مسقطين من المياه .

بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك عدد من الجزر للدول المشاطئة للمضيق لعل الجزر اليمنية [1].

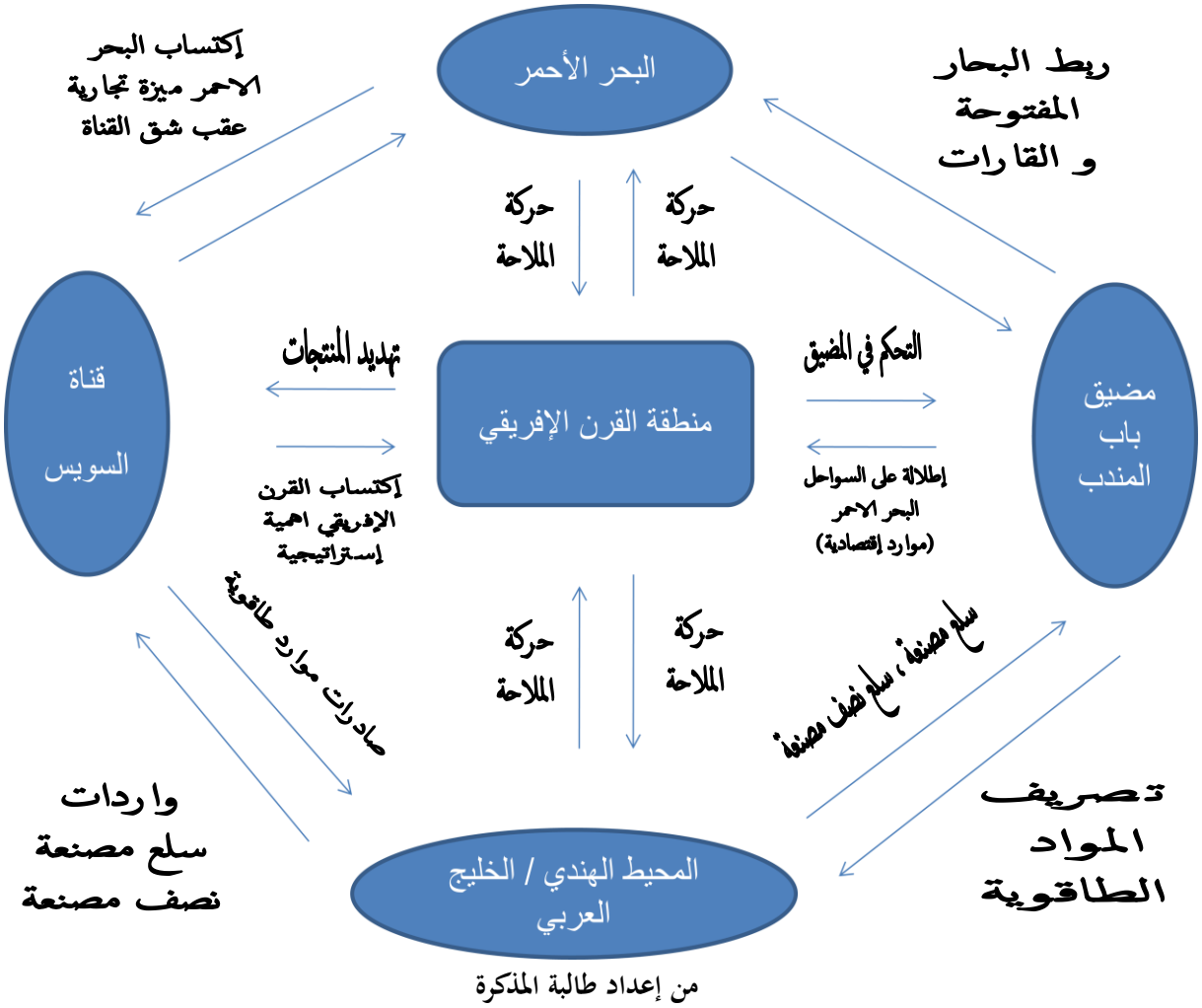

من إعداد طالبة المذكرة

المطلب الثاني:الأهمية الاقتصادية لمنطقة القرن الإفريقي :

01-المياه:

تتحكم دول القرن الإفريقي في منابع نهر النيل الذي يعتبر نهرا دوليا عابرا للحدود تتداول على استغلاله العديد من الدول (أوغندا ، الكونغو الديمقراطية ، السودان ، مصر ، كينيا ، تنزانيا ، بوروندي ، ...) ، فالبعض منها يعتمد عليه اعتمادا كليا كمصر (الزراعة ، الري) و البعض الآخر قد يقتصر استخدامه في الملاحة النهرية ، توليد الطاقة الكهربائية كإثيوبيا ، و ذلك لأنها تزخر ببدائل مائية تتجسد في مياه الأمطار و المياه الجوفية ،و لعل السودان خير مثال على ذلك ، إذا تعتبر هذه الأخيرة من الدول التي تجاوزت خط الأمن المائي ، حيث تعتبر أول دولة عربية من حيث كمية الأمطار التي تتساقط عليها و التي تبلغ

[1] علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص. 28 .

1094,4 مليار متر مكعب سنويا ، أما بالنسبة للمياه الجوفية فتوجد بكثرة خاصة في الصخور النوبية التي تشغل مساحة 65 % من السودان ، ولا يزيد استخدام مياهها سنويا عن 500 مليون متر مكعب [1] .

[2]

المصدر	الكمية (مليار متر مكعب سنويا)	النسبة المئوية %
مياه سطحية (نهر النيل)	18,5	83
وديان موسمية	3,3	15
المياه الجوفية	0,5	2
الإجمالي	**22,3**	**100**

النهر	الطول (كلم)	المساحة كلم2	الدول المشتركة
النيل الأبيض	3,700	1,800,00	السودان ، الكونغو الديمقراطية ،تنزانيا ، رواندا،أوغندا.
النيل الأزرق	1,450	325,000	السودان ، إثيوبيا .
بحر العرب	800	60,800	السودان ، إفريقيا الوسطى ، جنوب السودان .
تيكيزي	756	86,10	السودان ، أثيوبيا ، إريتريا .
ماراب« Mareb »	440	31,000	السودان ، أثيوبيا ، إريتريا .
Atbarah	805	69,000	السودان ، أثيوبيا .

[3]

[1] رمزي سلامة ، **مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع و التسوية** (الإسكندرية : منشاة المعارف ، 2001)، ص ص. 55 ،56 .

[2] المكان نفسه.

[3]" sudan river map" , in:http://www.mapsofworld.com/sudan/river-map.html , 09/05/2015 05 :40 .

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

-أثيوبيا :

يطلق المؤرخون على الأرض الأثيوبية ببرج الماء ، فهضابها تصف على أنها الأكثر ارتفاع على مستوى القارة الإفريقية كما أن تساقط الأمطار هو على مدار العام ، و بموجب ذلك فإنها تمد نهر النيل بحوالي 85 % من متوسط الإيراد السنوي للمياه ، الأمر الذي يوحي بأن الهضبة الإثيوبية هي من أهم منابع النيل و أخطرها على الإطلاق و هي تتكون من أحواض صغرى رئيسية هي :

أ-حوض نهر السوباط :

يبدأ من الهضبة الإثيوبية عند نهر البارو و الذي يمد نهر النيل بكمية تقدر بـ 13,3 مليار متر مكعب من المياه التي يفقد منها حوالي 4,1 مليار متر مكعب جراء التبخر و تراكم المياه في المستنقعات .

ب-حوض النيل الأزرق :

يبدأ من بحيرة تانا التي تقع على ارتفاع حوالي 1840 متر [1] من منسوب سطح البحر و تبلغ مساحتها 3060 كلم 2 و يتم تجميع مياه المطر و الروافد المائية الهابطة من المرتفعات المحيطة بها ثم يصب النهر عند مدينة الخرطوم و يقدر إيراده بحوالي 48,5 مليار متر مكعب .

ج-حوض نهر عطيرة :

يبدأ من الأطراف الشمالية من الهضبة الأثيوبية و يتكون عن التقاء مجموعة من الروافد المنتشرة و هو منحدر انحدار شديد و تكون سرعة مياهه كبيرة و يبلغ إيراد نهر النيل عند بلدة عطيرة 11,5 مليار متر مكعب من المياه [2].

[1] رمزي سلامة ، مرجع سابق ، ص .38 .

[2] المرجع نفسه، ص . 39 .

النهر	طوله (كلم)	مساحته (كلم 2)	دول حوض النهر
النيل الأزرق	1450	325000	أثيوبيا ، السودان .
نهر أواش OUACHE	1200	110000	أثيوبيا.
نهر شابال SHEBELLE	1130	297000	أثيوبيا ، الصومال .
أومو	760	56371	أثيوبيا ، السودان ، كينيا .
نهر تيكيزي TEKEZE	756	82350	أثيوبيا ، السودان ، إريتريا .
نهر بارو	306	41400	أثيوبيا ، جنوب السودان.

[1] المصدر: http://www.mapsofworld.com/ethiopia/ethiopia-river-map.html

ما يمكن أن نلاحظه هو أن أثيوبيا تتحكم بشكل كبير في منابع النيل (أحواض و انهار) الأمر الذي يمكنها من توظيف ذلك في إدارة علاقاتها الإقليمية خاصة مع الدول التي تعتمد على مياه النيل بشكل كبير كمصر .

[1] "ethupia river map" ,in: http://www.mapsofworld.com/ethiopia/ethiopia-river-map.html , 09/05/2015 05:10 .

-أوغندا :

البحيرة	الخصائص
بحيرة فكتوريا	هي ثاني اكبر بحيرة استوائية في العالم مساحتها 68870 كلم 2 ارتفاعها 1135 م فوق سطح البحر ، يبلغ عمقها 82 م و تطل عليها ثلاث دول : كينيا ، أوغندا ، تنزانيا .
بحيرة ألبرت	تقع على الحدود بين أوغندا و الكونغو الديمقراطية و هي سابع اكبر بحيرة في إفريقيا ، طولها 160 كلم و عمقها 51 متر و ارتفاعها 619 م فوق مستوى سطح البحر ، البحيرة جزء من نظام معقد من أعالي النيل مصدراها نهر فيكتوريا و نهر سيمليكي الذي يخرج من بحيرة إدوارد في الجنوب الغربي و يتجه نهر ألبرت إلى السودان حتى يصبح اسمه بحر الجبل .
بحيرة إدوارد	هي أصغر البحيرات العظمى الإفريقية و هي جزء من الوادي المتصدع الكبير الغربي في شرق إفريقيا على الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية و يبلغ طولها 64 كلم و مساحتها 2,150 كلم 2 .
بحيرة كيوجا	طولها حوالي 200 كلم و عرضها 5,7 متر .

[1] المصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki

[1] تصنيف بحيرات أوغندا ، الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، في :http://ar.wikipedia.org/wiki/ ، 2015/05/03 ، 03:40 .

-كينيا :

النهر	طوله بالمتر	مساحته بـ كلم 2	دول حوضه
نهر النيل	4,132	3,349,000	كينيا ، مصر ، تنزانيا ، بورندي ، رواندا ، كونغو ، أوغندا ، جنوب السودان ، أثيوبيا .
نهر جاتا	620	35,376	كينيا .
آتي كلانا ساباكي athi calana sabaki	242	70,00	كينيا .
نهر مارا	245	13,504	كينيا ، تنزانيا .
نهر تاسوفو	56	/	كينيا .
نهر أوهايو نمر	43	7,130	كينيا ، تنزانيا .

المصدر:Http://Www.Mapsofworld.Com/Kenya/River-Map.Html [1]

[1] " Kenya River Map" ,in: Http://Www.Mapsofworld.Com/Kenya/River-Map.Html , 09/05/2015 04 :10 .

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

–موارد دول منطقة القرن الإفريقي:

1–السودان:

سنحاول هنا دراسة أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها السودان وواقع الانفصال وما يحدثه من الخلل و عدم التوازن في تقسيم هاته الأخيرة:

موارد الأرض Land Resources:

المورد	السودان الموحد /كلم^2	النسبة (%)	ج. السودان/كلم^2	النسبة (%)	د.الجنوب/كلم^2	النسبة (%)
الأرض	2,560,000	100	1,861,000	72.7	699,000	27.3
الصالحة للزراعة	840,000	32.8	630,300	75	209,700	25

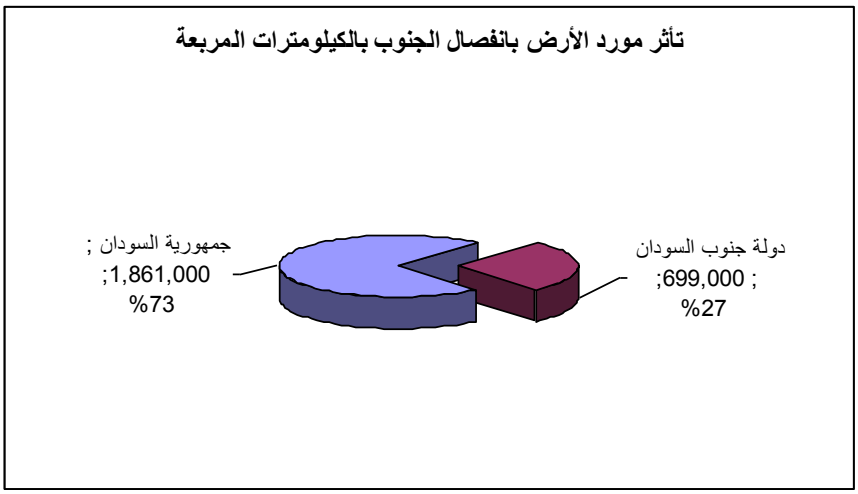

المصدر:محمدزراعي.عمار حسن بشير عبد الله،**إدارة الموارد الطبيعية في السودان بعد الانفصال**

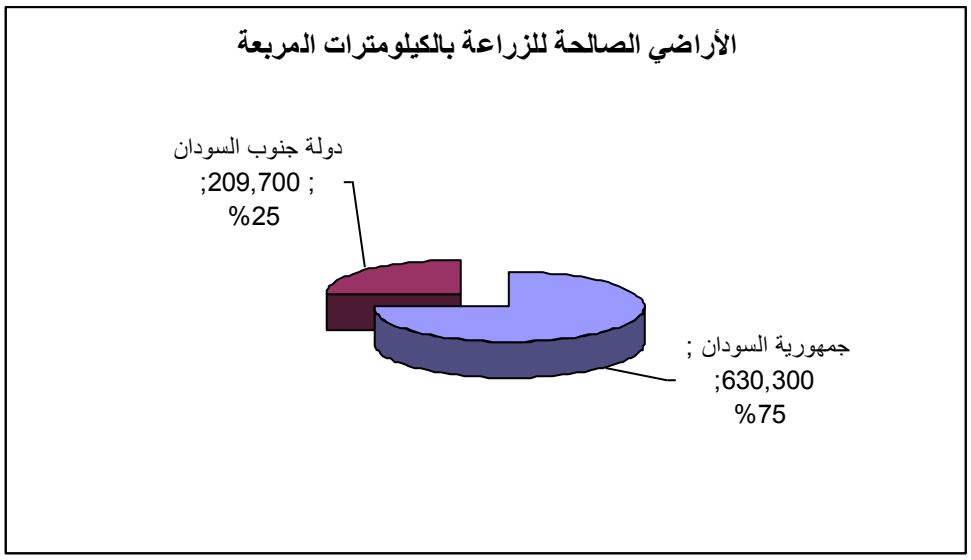

مما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

أسيئ استخدام موارد الأرض مما نتج عنه أراضٍ بعضها يستوجب تغيير أنماط الإنتاج فيه، كما في الأجزاء الشمالية من البلاد. والبعض الآخر يتطلب التحسين وحسن الإدارة والإصلاح المؤسسي ،كما في المناطق الوسطى المطرية والمروية وبالرغم من معضلات موارد الأرض المؤسسية، فإن الأرض السودانية تتسم بالوفرة على خلاف المياه التي تمثل موردا محدداً للتطور في المرحلة القادمة، وتبلغ جملة المساحة الكلية (2,56 مليون كلم^2) منها 1,861,000 كلم^2 (72,7%) للسودان، الجنوب 699 ألف كلم^2 (27,3 %) لجنوب السودان[1].

وتبلغ جملة الأرض السودانية الصالحة للزراعة 200مليون فدان (84 مليون هكتار، المستغل منها 18 مليون هكتار)، بينما تبلغ المساحة الإجمالية للغابات والمراعي في السودان نحو 279 مليون فدان[2] .

غابات السودان Soudan Forest:

المورد	السودان الموحد /كلم 2	النسبة (%)	ج. السودان/كلم^2	النسبة (%)	د.الجنوب/كلم^2	النسبة (%)
الغابات	757,760	29,6	596,990	78.8	160,770	21.2

[1] "الأراضي الصالحة للزراعة في السودان "،في :
http://moai.sudanagri.net/topics/103888#http://moai.sudanagri.net/posts/508175-19-05-2015_13:14 .

[2] محمد.زراعي.عمار حسين بشير عبد الله،**إدارة الموارد الطبيعية في السودان بعد الانفصال** (الخرطوم:كائز المعرفة للدراسات والبحوث،2011)، ص.06.

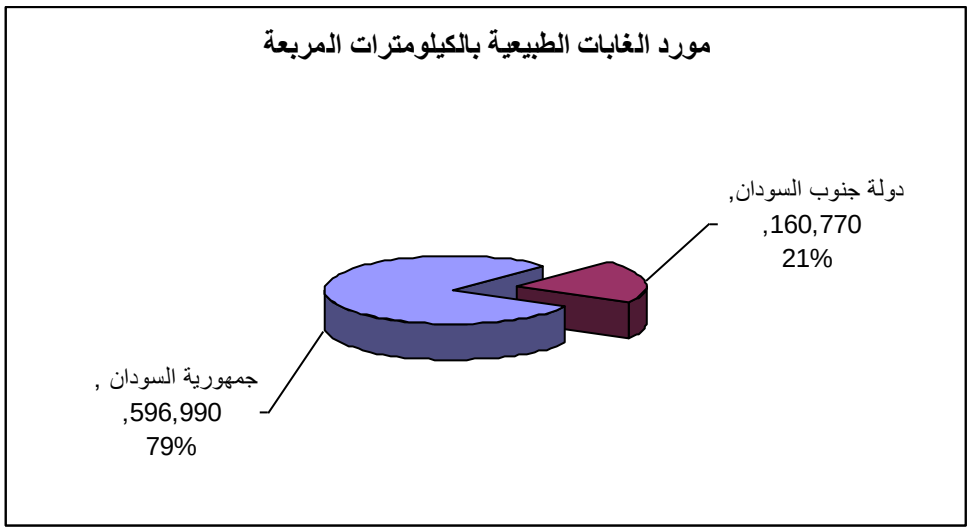

المصدر:محمد.زراعي.عمار حسن بشير عبد الله،**إدارة الموارد الطبيعية في السودان بعد الانفصال**

تغطي الغابات حوالي 29.6% من مساحة السودان (74,1 مليون هكتار)، وتساهم بنسبة 3.3% من إجمالي الناتج القومي، وتوفر 71% من جملة الطاقة الكلية المستهلكة بالبلاد كما ظلت تسهم بأكثر من 12% من عائد العملات الحرة للبلاد وتساهم بغالبية احتياجات البلاد من الأخشاب المنشورة ومواد البناء وأعلاف الثروة الحيوانية القومية، إضافة إلى توفيرها لحوالي 15% من العمالة الريفية، يبلغ الاستهلاك السنوي من الأخشاب بولايات السودان الشمالية حسب آخر إحصاءات متوفرة، 21 مليون متر^3/السنة، فيما تنمو الغابات بمعدل 11 مليون متر^3/السنة [1]. أي أن معدل استنزاف موارد الغابات يقدر حاليا بحوالي 10 مليون متر^3/السنة فوق طاقتها،المعدل السنوي لإزالة الغابات خلال (1992 – 2002م)، 995 ألف هكتار/ السنة أي 1,4% من مساحتها الكلية،كما يشكل التصحر والزحف الصحراوي أحد أبرز الظواهر والمعوقات التي تتعارض مع هدف البلاد الإستراتيجي بزيادة الغطاء الغابي في البلاد[2].

مراعي السودان Sudan Land Range:

المورد	السودان الموحد /كلم ^{2}	النسبة (%)	ج. السودان/كلم^2	النسبة (%)	د.الجنوب/كلم^2	النسبة (%)
المراعي	1,024,000	40	744,400	73	279,600	27

[1] "عصام حامد دكين، "الموارد الطبيعية في السودان ، يونيو 2011".في :-http://rakaiz.org/index.php/resarche-studes/434-2011 15:20 2015-05-19،10-19-13-10-18

[2] محمد.زراعي.عمار حسين بشير عبد الله،مرجع سابق،ص.11.

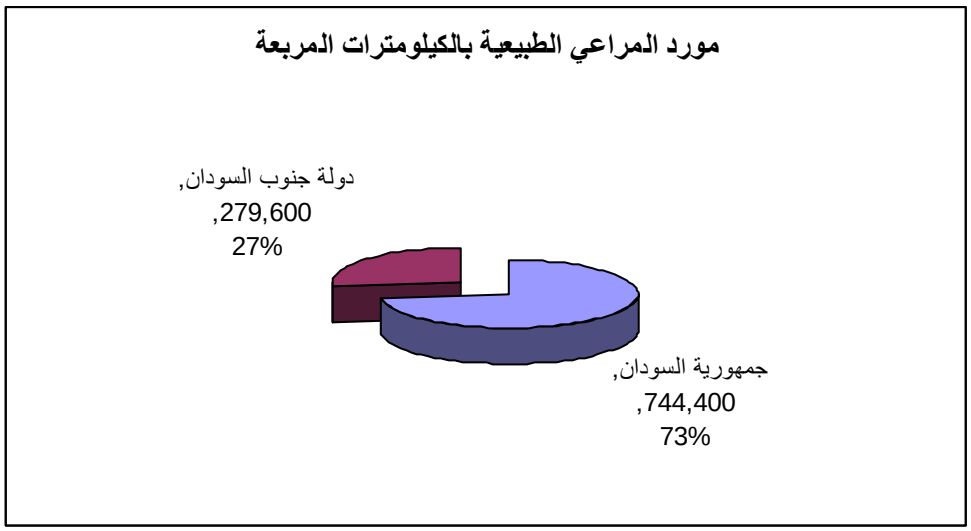

المصدر: محمدزراعي،عمار حسن بشير عبد الله،**إدارة الموارد الطبيعية في السودان بعد الانفصال**

تحتل المراعي مساحات واسعة ضمن بيئات السودان النباتية المختلفة، وتزداد أهميتها بمرد ودها البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتشهد المراعي تدهورا مريعا، كما أنها ظلت مهملة وفقيرة من الناحية البيئية والاقتصادية. السياسات الرعوية تساعد على تنظيم استخدام المراعي لضمان استمرارية عطائها والمحافظة عليها، وذلك يحتم ضرورة وجود سياسة رعوية واضحة لأنها بمثابة العمود الفقري بالنسبة للموارد الرعوية والتي عن طريقها يمكن ترشيد استثمارها واستغلالها لتتخذ صفة الاستدامة،لا توجد سياسة رعوية مجازة رسميا في السودان حتى الآن، وقد أرجع ذلك إلى أن مورد المراعي يحتل أولوية أقل في سلم أولويات الدولة، وذلك نسبة لعدم الاهتمام بفوائد المراعي العديدة.

معادن وبترول السودان Sudan Metals and Oil:

المورد	السودان الموحد/ألف برميل/اليوم	النسبة (%)	ج.السودان ألف برميل/اليوم	النسبة (%)	د. الجنوب/ألف برميل/اليوم	النسبة (%)
البترول	800	100	300	37,5	500	62,5

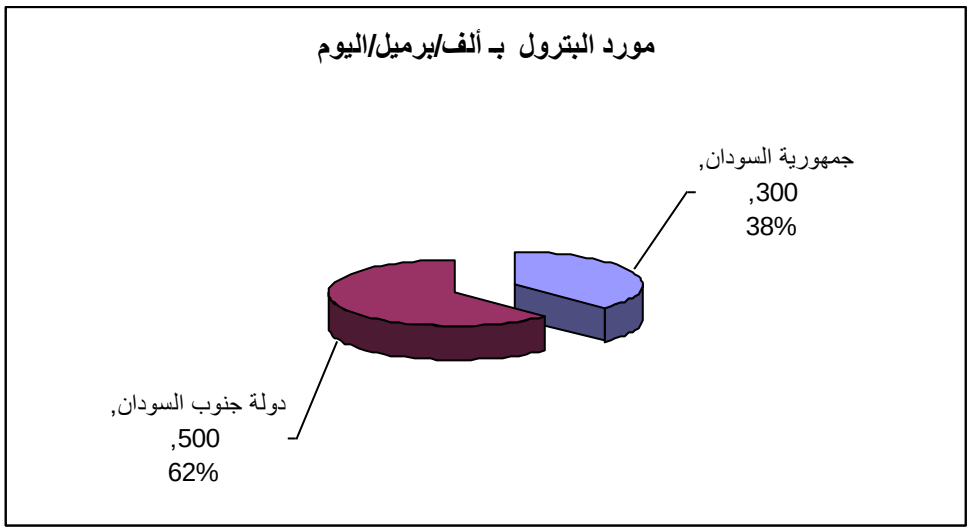

المصدر:محمد.زراعي.عمار حسن بشير عبد الله،**إدارة الموارد الطبيعية في السودان بعد الانفصال**

يشكل البترول المستخرج من جنوب السودان 70% من بترول السودان، ويمثل عائدا للحكومة الاتحادية يقدر ب 40 – 45% من إيرادات الموازنة العامة، ويبلغ 95% من جملة صادرات السودان. ودولة الجنوب تنتج بعد الانفصال 500 ألف برميل/اليوم، بينما ينتج السودان 300 ألف برميل/اليوم .أكدت المسوحات الجيولوجية على وجود كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي في شرق وغرب ووسط السودان. يحاول السودان زيادة إنتاجه من الذهب والمعادن الأخرى (الكروم، الحديد، اليورانيوم، المنغنيز والألمونيوم) لتعويض فقدانه معظم الإنتاج النفطي (500 ألف برميل/اليوم)، حيث منح السودان 200 رخصة للتنقيب عن الذهب والمعادن الأخرى. إجمالي إنتاج السودان من الذهب 66 – 70 طنا وهو أقل بقليل من السقف الإنتاجي المستهدف سابقا والمقدر ب 74 طنا[1].

ويؤكد محللون وباحثون أنه من الصعب التحقق من أرقام الإنتاج غير الرسمي للذهب، خارج مظلة التعدين المنتظمة (التعدين الأهلي)، كما أن السودان سيشغل مصفاة للذهب لتحسين جودته وإدخاله مظلة الاقتصاد السوداني بدلا عن تهريبه للخارج. وعليه فإن طاقة الإنتاج السنوية المتوقعة من الذهب والفضة ستبلغ 150 طنا. ومن آثاره الحاضرة السالبة على النشاط الزراعي، تعرية التربة الزراعية وتأثيره المباشر على العمالة الزراعية حيث انتقل العديد من الزراع والرعاة إلى العمل في مجال التنقيب الأهلي، كما أن له العديد من الآثار الصحية نسبة لعدم إتباعه نظم السلامة في عملية التنقيب (استخدام الزئبق والتعرض للإشعاعات الضارة) [2].

[1] محمد.زراعي.عمار حسين بشير عبد الله، مرجع سابق،ص.15،16.

[2] سيف الدين محمد فضل الله،"إدارة الموارد البشرية".في :-http://rakaiz.org/index.php/resarche-studes/417-2011-09-19-09 26-34 2015-05-19 15:45

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

02-إثيوبيا:

أ-الاستثمار الزراعي في إثيوبيا:

تعتبر الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الإثيوبي حيث توفر فرص العمل لحوالي 85 ٪ من المواطنين الإثيوبيين, وعلاوة على ذلك فالزراعة لها دورا هام ورئيسي في توفير المواد الخام اللازمة للصناعة، وتتنوع المحاصيل التي تزرع في إثيوبيا حيث ينمو فيها تقريبا جميع أنواع الحبوب ، ومحاصيل الألياف والمحاصيل الزيتية والقهوة والشاي و أشجار الفاكهة ،كذلك يزرع الكثير من الخضروات.

ب-أهم المحاصيل الغذائية التي تزرع في إثيوبيا:نظرا لتنوع التربة والمناخ بإثيوبيا فهي تحتوي على العديد من المحاصيل الزراعي القابلة للتطوير والتصدير ومن أهمها ما يلي[1]:

- **تشمل المحاصيل المزروعة :**

المحاصيل النجيلية(التاف والقمح والذرة)،كذلك المحاصيل البقولية (الفول، البازلاء ،العدس ، الفول الصويا ، الحمص إضافة إلى البرسيم الحجازي) أما عن المحاصيل الزيتية فهي (السمسم , الفول ،الصويا ,بذرة الكتان ,الفول السوداني ,عباد الشمس , بذرة القطن ,بذور البنجر).

- **محاصيل المشروبات:**

تعد أثيوبيا اكبر منتج للقهوة العربي وتعتبر القهوة أهم المحاصيل النقدية في أثيوبيا ،الشاي أيضا من المحاصيل التي تجود وتصلح في المناخ الاثيوبى ، كما يتم حاليا إنتاج وتجهيز وتصدير الشاي الاثيوبى لكثير من دول العالم إضافة إلى الاستهلاك المحلي.

- **محاصيل الألياف:** من أهم محاصيل الألياف التي تزرع في إثيوبيا :القطن و الكتان حيث يوفرا فرصا كبيرة للتصدير إضافة إلى الصناعات القائمة لإنتاج المنسوجات محليا.
- ج- **الثروة الحيوانية:**

تمتلك أثيوبيا ثروة حيوانية هائلة تضم 35 مليون رأس من الأبقار،11.4مليون من الغنم والماعز وكمساهم في الاقتصاد الوطني وبالتالي يمكن أن تكون الفرص الاستثمارية جذابة في هذا المجال[2].

[1] "عبد الرحمن إبراهيم زنوبي،"الاستثمار الزراعي في أثيوبيا،"في :http://kenanaonline.com/users/FarmAnimals/posts/159950 19-05-2015 16:13

[2] ممدوح الوالي،"العجز يحيط بالاقتصاد الأثيوبي رغم الموارد الطبيعية والزراعية"،في :http://www.al-sharq.com/news/details/183270#.VU9GY_A0sSY 19-05-2015 16:23

د–التعدين:

تتيح أثيوبيا فرصا ممتازة للتنمية والتنقيب عن المعادن ،حسبما ذكرت وزارة المناجم والطاقة فان الأحزمة الخضراء واحدة من أفضل المناطق لتعدين الذهب في أي مكان في العالم،وبالفعل فهي تحتوي على أكثر من 500طن متري من رواسب الذهب، وقد حددت الحكومة جهود استكشاف إضافية من احتياطات الذهب من المتوقع أن يتم تحديدها في ما لا يقل عن سبع مناطق من البلاد .كذلك البلاتين والنيكل ورماد الصودا والبوتاس والأحجار الكريمة وخام الحديد والفحم والنحاس،وغير ذلك فيما يتعلق بموارد الطاقة الأحفورية،مما يؤكد على فرصا كبيرة لإيجاد والتنقيب عن النفط والغاز في الأحواض الرسوبية الرئيسية الأربعة وهي:اوغادين،غامبيلا،والنيل الأزرق وجنوب الوادي المتصدع .

03–الصومال:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بـ 8 ملايين هكتار ما يعادل 13% من مساحة البلاد ، استغل منها فقط مليون واحد ،أما البدو وأشباه البدو الذين يعتمدون على الدواجن والماشية في غذائهم فيمثلون الغالبية العظمى من عدد السكان وأهم المحاصيل التي يتم تصديرها هي الموز والسكر وهذه المحاصيل تزرع أساساً للسوق المحلي[1].

الثروات الطبيعية في الصومال:

1–المعادن:

تتنوع الثروات الطبيعية في الصومال لتنوع المناخ وكذا التربة ومن أهم هاته المعادن اليورانيوم وخامات الحديد ، القصدير ، الملح ، الغاز الطبيعي وقد تم التأكد بعد التنقيب على البترول من وجود النفط بكميات تجارية سنة 1961 ولغاية اليوم لم يتم استغلاله بالشكل الجيد ، كذلك المعادن النفيسة كالزمرد والألماس والجبس والنحاس[2].

2–الثروة السمكية:

الصومال غنية بالثروة السمكية وهي عرضة الآن للنهب من قبل الدول العظمى بشكل خاص جنوب الصومال وتمارس حرفة صيد الأسماك خصوصا في السواحل الشمالية وتقدر نسبة العاملين بصيد الأسماك بنحو 1% من الأيدي العاملة، وأهم الأسماك على السواحل الصومالية التونا، والسردين، والروبيان. وتمثل الأسماك 4% من قيمة الصادرات[3].

[1] "الصومال"،في: http://www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm16:40 2015-05-19

[2] " الصومال قديما وحديثا"،في:http://www.marefa.org/favicon.ico 19-05-2015 16:53

[3] المكان نفسه.

04-كينيا

تقع دولة كينيا على الساحل الشرقي لقارة إفريقيا وتطل على المحيط الهندي بين الصومال وتنزانيا وتمتد من ساحل المحيط إلى عمق القارة الإفريقية ويمر خط الاستواء عبر أراضيها.

-الموارد الطبيعية: من أهم الموارد الطبيعية الكينية :الحجر الجيري والصودا الكاوي،والملح،والأحجار الكريمة والفلوسبار،الزنك والجبس والعقيق الأحمر والحيوانات البرية والطاقة الكهرومائية[1].

-استغلال الأرض طبقا لتقديرات 2011 [2]:

-أراضي زراعية:9.48% ،محاصيل دائمة 1.12% .

-الأراضي المروية: 1032 كم^2 طبقا لتقديرات عام 2003.

-إجمالي مصادر المياه المتجددة:30.7%كم^2 طبقا لتقديرات 2003.

-الزراعة: من أهم المنتجات الزراعية في كينيا البن والشاي والذرة والقمح وقصب السكر والخضروات ومنتجات الألبان واللحوم والأبقار ولحم الخنزير والدواجن والبيض.

05-جيبوتي:

-المشاكل الاقتصادية لدولة جيبوتي:

تمتلك جيبوتي موارد طبيعية قليلة بخلاف الملح ذو العائد المنخفض .فالأراضي القاحلة توفر فرصة زراعية ضئيلة، وهناك القليل من الثروة المعدنية، ولا يوجد نفط مكتشف قبالة السواحل. تكمن المشكلة في أن العمالة ليست مدربة تدريبا جيدا بما يكفي لتوفير المهارات في إدارة الأعمال الدولية. لا توفر البنية التحتية المتطلبات لجذب الأعمال التجارية الدولية .الميزة الرئيسية لجيبوتي تكمن في موقعها الاستراتيجي فلديها ميناء حيوي في منطقة واسعة من الأراضي غير الساحلية البلاد. ومنذ بدء الصراع بين إثيوبيا وإريتريا استفادت جيبوتي من أثيوبيا عن طريق توفير بديل للموانئ الإريترية [3] ، إلى جانب قلة مواردها الطبيعية المتمثلة في بعض المنتجات الزراعية التي تمثل عوائدها نحو 4 في المائة من الناتج القومي و الملح تعاني دولة جيبوتي من مشاكل عديدة أهمها أزمة البطالة التي و برغم أن عدد السكان ليس ضخما إلا أن عددا كبيرا من الشباب عاطل عن العمل، فالنظام الجيبوتي لم يحقق

---

[1] "السمات الجغرافية لكينيا"ا،موسوعة المقاتل،متحصل عليه من: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/KENYA/Sec02.doc_cvt.htm(19-05-2015 17:24)

[2] المكان نفسه.

[3] "جمهورية جيبوتي" ،متحصل عليه من:
http://ency.kacemb.com/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A(19 -05-2015 17:13)

بعد أحلام الشباب، إذ تقدر نسبة البطالة حوالي 40 في المائة، مما يوحى بأن المجتمع يواجه أزمة مستفحلة لم تقدر الدولة على مواجهتها بخاصة و أن نسبة التعلم تبقى منخفضة رغم أن المستعمرات الفرنسية السابقة تتميز بتركيز حكوماتها على التعليم و وضعه ضمن أولوياتها إلا أن نسبة الالتحاق بالتعليم في جيبوتي لا تتعدى 31.7 في المائة .

في الصناعة تقوم بجيبوتي مشروعات صغيرة الحجم مثل منتجات الألبان وتعبئة المياه المعدنية والملح. ويشكل قطاع الصناعة 21 في المائة من الناتج القومي.

06–اريتريا:

هي أيضا مثل جيبوتي ،لا تحضى بقدر وفير من الموارد الأولية أو الزراعية لكنها تتمتع بموقع استراتيجي إذ تقع بمحاذاة اكبر الممرات البحرية ازدحاما في العالم ،وقد احتفظت بالساحل الأثيوبي كله المطل على البحر الأحمر بعد الاعتراف باستقلالها في 24 ماي 1993.

07–أوغندا:

أوغندا دولة إفريقية داخلية ليس لها واجهات بحرية مفتوحة. يخترقها خط الاستواء وتقع في الوسط الشرقي من إفريقيا

–النشاط الاقتصادي في أوغندا:

أوغندا بلد زراعي، وتطورها الاقتصادي ضعيف. فالإنتاج الزراعي يقدم 50 %من مجموع الإنتاج العام، والإنتاج الصناعي 14%، والنقل والاتصالات 6%، وباقي الدخل يأتي من الخدمات ومصادر أخرى مختلفة، وقد أسهم الاستعمار في عرقلة تطور القطاع الصناعي، وحد من تطور الزراعة. وفي عام 1973 أُممت جميع المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية التي كانت بيد الأجانب، ووضعت التجارة الخارجية تحت إشراف الدولة. وأهم صادراتها البن والقطن والشاي والتبغ [1].

ومنذ عام 1972تقلصت المساحة المزروعة بالغلال التصديرية قليلا، وازدادت المساحة المزروعة بالمواد الغذائية. فالبن معروف في أوغندا منذ القدم ومعظم الإنتاج يصدر إلى الخارج. وهو من أهم المنتجات الزراعية في أوغندا، ويزرع في أكثر من 800 ألف مزرعة فلاحية (بمعدل 3هكتارات في كل مزرعة) موزعة في أقاليم بوغندة وبونورو وسيبي وبوغيسو. وأكثر الأنواع انتشارا هو بن روبوستة، لكن أكثرها دخلا هو البن العربي الذي يزرع في غربي البلاد في إقليم بونورو على مساحة 30ألف هكتار. ويشرف على إنتاج البن وتصديره دوائر حكومية مختصة .وأهم المستوردين لبن أوغندا الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا أما القطن فقد بُدئ بزراعته في أوغندا منذ مطلع القرن العشرين وهو من المواد التصديرية المهمة، وتبلغ المساحة المزروعة به 550ألف هكتار. ويزرع الشاي في إقليم بوكيدة وبوسوغة وأنكول وكيغيزي. ويبلغ الإنتاج السنوي منه 15ألف طن. ويساعد المناخ على زراعة قصب السكر، الذي تجود زراعته في ثلاثة أقاليم هي: بوسوغة وبوغندا وبونورو. وتبلغ المساحة المزروعة به 18.5 ألف هكتار [2].

[1] "أوغندا"،متحصل عليه من:http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%88%D8%BA%D9%86%D8%AF%D8%A7 19-05-2015 18:00

[2] المكان نفسه.

للموز في أوغندا أثر مهم في تغذية السكان، ويثمر على مدار العام. أما في أقل الأقاليم أمطاراً فتزرع نباتات أقل أهمية .وتزرع المحاصيل القليلة الأهمية من الناحية التصديرية في بعض المناطق لتوفير متطلبات السوق المحلية. فالموز يزرع في الجنوب والباقوليات في جميع المناطق.

تنتشر تربية الحيوانات في أقاليم البلاد بنسب مختلفة، ففي أوغندا نحو 5ملايين رأس من الحيوانات الكبيرة (الجاموس والبقر) و4ملايين رأس ماعز ومليون رأس من الضأن. وأهم الأقاليم الرعوية هي أنغولي وبودولي وسينغو وبونورو وشمالي البلاد .وفي أوغندة إمكان كبير لتطوير تربية الأسماك. فمتوسط صيد الأسماك السنوي من البحيرات يبلغ 180ألف طن. ومن أهم مراكز صيد السمك بلدة مجانجي Mjanji على بحيرة فيكتوريا قرب الحدود الكينية. ومن أهم المراكز التي تقوم بتسلّم الأسماك وتصنيعها وحفظها وبيعها هي كاتوِه Katwe ببحيرة إدوارد وبوكاكاتا ببحيرة فيكتوريا ، وهناك 20 مركزا يقوم بتنظيم بيع السمك [1].

[1] أوغندا ، مرجع سابق .

المطلب الثالث : التركيبة الإثنية لمنطقة القرن الإفريقي :

01-إريتريا :

على الرغم من أن الاحتلال الإثيوبي لإريتريا قد طور شعورا وطنيا بالانتماء و الرغبة في الاستقلال ، إلا انه لم يكن كافيا لتكوين هوية وطنية متميزة فهي تضم تسع جماعات إثنية موزعة كالتالي : [1]

المجموعة الإثنية	الخصائص و المقومات الذاتية	الفرنسية	النسبة المئوية %
التغري	تقطن في المرتفعات الجنوبية و الوسطى و الشمالية و تتحدث اللغة التغرينية و اغلبهم مسيحيين .	**Tigrina**	%50,82
التغر	يشغلون الجزء الشمالي لإريتريا الشرقية و هم بدو و رعاة كما أنهم يدينون بالديانة الإسلامية .	**Tigre**	% 28,6
العفر	يعتقد أنهم من نسل النبي نوح يتوزعون بين كل من الصومال ، جيبوتي ، أثيوبيا ، إريتريا) و معظمهم من البدو .	**Afar**	% 3,20
الساهو	/	**Saho**	% 6,40
البلين	/	**Bilen**	% 3,69
حدارب	/	**Hadrb**	% 2,91
البازا	/	**Baza**	% 2,42
الباريا	/	**Baria**	% 1,55
الراشدية	/	**Rachida**	% 0,19

[1] "culture: nine ethnic groups of eritrea ",in: http://www.eritrea24.com/articles.php?aid=4 , 09/05/2015
03 :40 .

02-جيبوتي:

يتكون من قبيلتين :

أ-الصوماليون و اغلبهم من قبائل العيسى و يمثلون الأغلبية و يتوزعون أربع قائل و هي (العيسى ، الدارود ،الآباك الغار لبورشي) .

ب-العفريون فيتوزعون على قبيلتين هما :

- الأدوباسرة .
- سابمرة .

و توجد إلى جانبهما مجموعات أخرى من المهاجرين من الجزيرة العربية و خاصة اليمن .

03-الصومال :

يمثلون قومية واحدة ، و هي من اكبر القوميات المتماسكة في إفريقيا فهم متجانسون إلى حد كبير في اللغة ، الدين الإسلامي المهنة (الرعي) ، حيث تصل نسبة التجانس إلى 92 % ، إلا أن ذلك لم يمنع من انقسام الشعب الصومالي إلى عدة قبائل تتفرغ إلى عدة عشائر و بطون يمكن تقسيمها إلى [1] :

-الصوماليون .

-السلب .

1-الصوماليون :

هذه الأخيرة تشمل بدورها عدة قبائل و هي :

أ-الدارود:تنتشر في وسط و شمال و جنوب الصومال ، و أيضا داخل أثيوبيا و هي القبيلة التي ينحدر منها الأسبق سياد بري .

ب-قبيلة الهوية :و التي تنتشر حول العاصمة مقديشو و ينحدر منها الرئيس الحالي الشيخ شريف أحمد .

ج-قبيلة الإسحاقي :التي أعلنت استقلالها عن الصومال و أسست إقليمها في شمال الصومال (جمهورية ارض الصومال) .

د-قبيلة الدير[2]

[1] فارس مظلوم مكي ، مرجع سابق ، ص.100،99 .

[2] عبد السلام إبراهيم البغدادي ، مرجع سابق ، ص. 191-193 .

2-السلب:

أ-قبائل الديجل يقطنان في المنطقة الخصبة بين نهري شيلي و جوبا .

ب-قبائل الرهانيون و هي من القبائل الزراعية بخلاف القبائل الأخرى الرعوية .

4-أثيوبيا:

لقد اعتبرت موسوعة العالم الثالث أثيوبيا متحفا للجماعات الإثنية حيث لديها أزيد من 70 جماعة إثنية متعددة اللغات ، الديانات ، اللهجات و من الصعب على أي نظام سياسي إدارة التنوع الكبير و المتشعب لهذه الإثنيات التي تتوزع على المجموعات التالية :

1-المجموعة الأولى : وتمثل الجماعات الرئيسية المؤثرة .

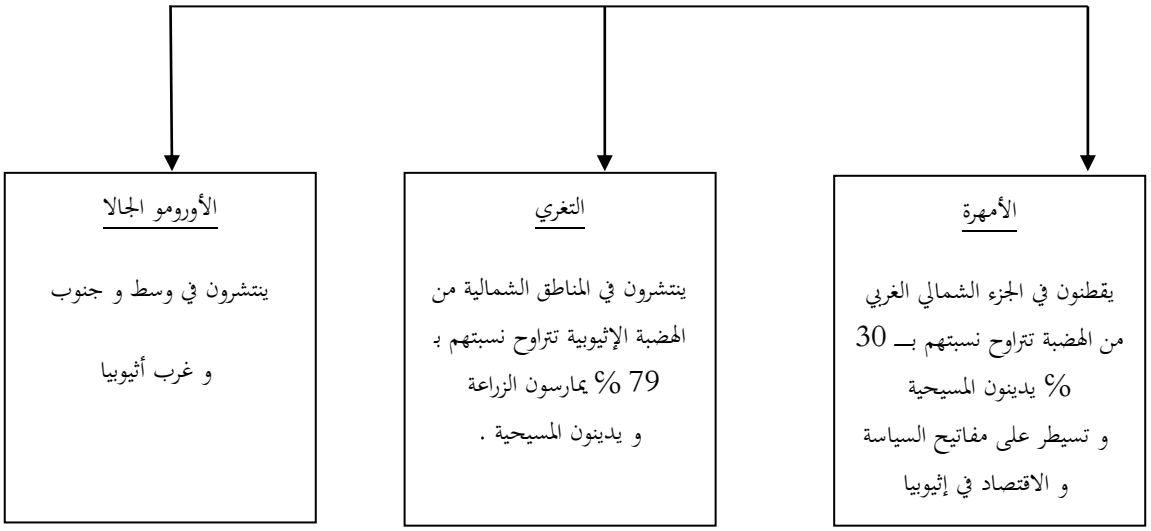

2-المجموعة الثانية ذات التأثير المحدود :

أ-الصوماليون : و هم أقلية تمثل 3,79 % لديهم إقليم خاص (الأوغادين) و هم امتداد الصوماليون (في حالة مقاومة من اجل الانفصال و الانضمام إلى دولة الصومال) .

ب-الفلاشا :يهوديين و قد هجرت أعداد منهم إلى إسرائيل و لم يبقى سوى بضعة آلاف يتمركزون في أعالي الهضبة [1].

[1] "ethiopian tribes" , in :http://interesting-africa-facts.com/africa-people/ethiopian-tribes.html , 09/05/2015 04:49 .

ج–العفر : و هو أقلية تمثل 1,13 % أي 4 % من مجموع السكان في إثيوبيا لهم إقليم إداري خاص بهم و هم ينتشرون في شمال شرق إثيوبيا .

د–الكوارج (القوارق) :

نسبتهم تتراوح بين 4,35 % لديهم إقليم خاص و ينتشرون في جنوب الهضبة .

هـ–السيدامو

3–المجموعات الصغيرة أو الهامشية :

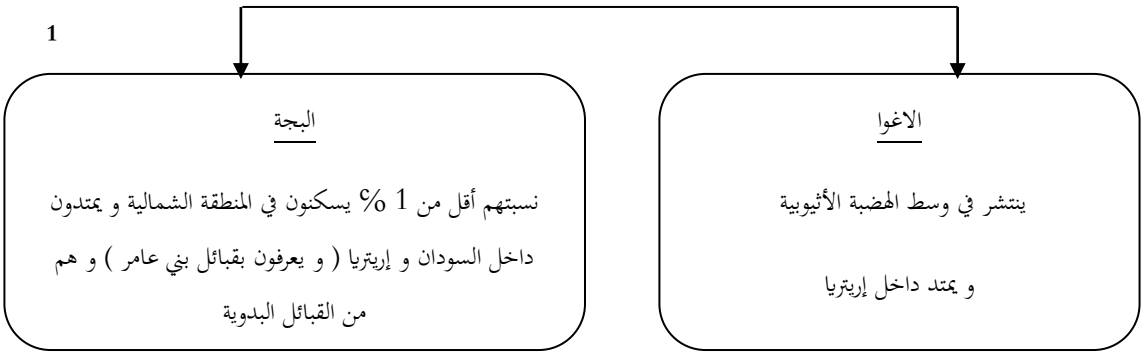

5–كينيا :

أ–قبائل الكيكويو: " Kikuyu "

هي القبيلة الأكثر عددا في كينيا (خمس سكان تقريبا) و موطنها عند جبل كينيا وسط البلاد حول العاصمة نيروبي و المقاطعة الوسطى ،و هي من قبائل البانتو الزراعية و تتمتع هذه القبائل بنفوذ سياسي و اقتصادي في البلاد .

ب–قبيلة الليو اللو النيلية :

هي ثاني قبيلة من حيث العدد و تتمركز حول ضفاف بحيرة فكتوريا و تطمع للمشاركة في السلطة .

ج–قبائل أخرى :

–قبائل الماساي ، قبائل التوركانا ، التي تنتشر في الشرق و على الحدود مع تنزانيا و هم من الرعاة [1] .

[1]" ethiopian tribes" , in: http://interesting-africa-facts.com/africa-people/ethiopian-tribes.html , 09/05/2015 04:49 .

-قبائل الكوهيا تقطن حوض نهري غلانا و تانا في جنوب و غرب البلاد .

-الأرمو التي تنتشر في المقاطعة الشمالية الشرقية ، الصوماليين الذين يمثلون 2,25 % من نسبة السكان و يقطنون في إقليم أفيندي الذي ضمته بريطانيا و رفضت كينيا إعادته .

6-أوغندا:

تنقسم قبائل أوغندا على 63 قبيلة تكاد تنحصر في مجموعتين :

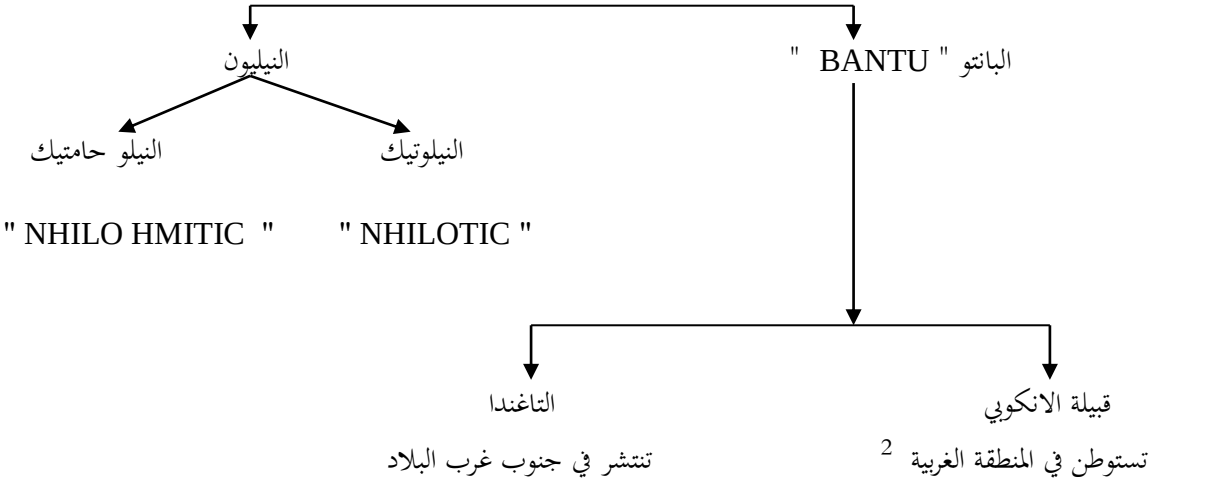

7-السودان :

تتوزع المجموعات الإثنية في السودان على فرعين أساسين هما :

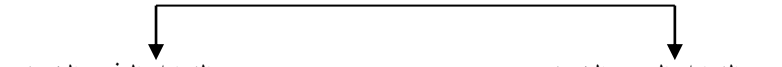

1-جبال النوبة التي تقع في جنوب من ولاية جنوب كردفان فتضم أغلبية المسلمين من أصول إفريقية متباينة ، وقد أطلقت عليهم تسمية النوبانيين لتمييزهم عن النوبيين المصريين .

2-ولايات دارفور الثلاث (الشمال ، الجنوب ، الغرب) تحتضن 500 قبيلة .

---

[1] عبد السلام إبراهيم البغدادي ، مرجع سابق ، ص .186-188 .

[2] المرجع نقسه، ص .196،197.

[3] المرجع نفسه ، ص .139-150 .

3-تنتشر في الشرق الأوسط المحاذي لإريتريا قبائل البجة الرعوية و معها قبائل بني عامر ، و قبائل التغري الذين يعتنقون الإسلام.

4-جنوب السودان و قد استقلت في 2011 بعد الاستفتاء و بذلك أصبحت الدولة رقم 53 في الإتحاد الإفريقي و193 في الأمم المتحدة و هو بدوره يضم العديد من القبائل الإثنية (النيليون ، الديلكا ، النوبر) [1].

جدول إحصائي للإثنيات في منطقة القرن الإفريقي[2]

الإثنية	تواجدها	نسبتها المئوية %
" AFAR " العفر	أثيوبيا ، جيبوتي ، إريتريا	1,5
" BEJA " البجة	السودان ، إريتريا ، مصر	2
" AMHARA " الأمهرة	أثيوبيا	20
" CWRAGE " الكوارج	أثيوبيا	1,9
" OROMO " أرومو	أثيوبيا ، كينيا	30
" SOMALI " الصوماليون	الصومال ، جيبوتي ، أثيوبيا ، كينيا	20
" TIGRAY " التغري	أثيوبيا ، إريتريا	6,7
" TIGRE " التغر	السودان ، إريتريا	1,5

ما يمكن أن نلاحظه هو أن منطقة القرن الإفريقي هي نموذج للتداخل الإثني حيث نلاحظ أن المجموعات العفرية تنتشر في كل من جيبوتي ، أثيوبيا ، إريتريا و هو ما يسمى بالمثلث العفري ، و مثال آخر على ذلك قبائل الصومال التي تنتشر في كل من إريتريا ، أثيوبيا ، كينيا .

و أمر آخر جدير بالذكر بأن هذه الإثنيات قد تكون أقليات (مهمشة أو حاكمة) أو أغلبية (مهمشة أو حاكمة) في دول القرن الإفريقي .

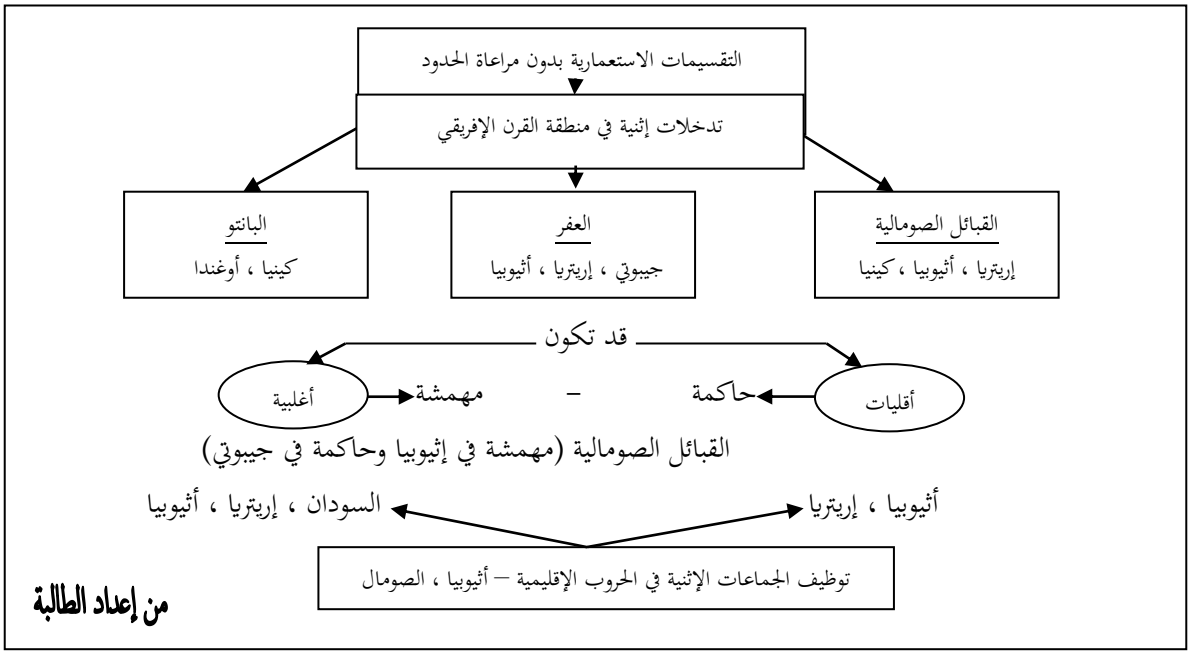

[1] عبد السلام إبراهيم البغدادي ، مرجع سابق ، ص (154) .

[2]" ethnic groups in africa ",in: http://www.saylor.org/site/wp-content/uploads/2011/04/ethnic-groups-in-africa.pdf , p (03) .13:01 2015-05-16

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

المبحث الثاني : جيوبوليتكية القرن الإفريقي وظاهرة القرصنة البحرية الصومالية .

المطلب الأول :أسباب ظهور القرصنة البحرية الصومالية .

01-كانت الصومال محور عملية الاستقطاب بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي عقب الحرب الباردة ، حيث كانت تعتمد بشكل شبه كلي على المساعدات و الدعم السياسي ، الاقتصادي ، العسكري . إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة فقد نظام سياد بري توازنه خاصة في ظل ممارساته الاستبدادية المغذية للنزاع الداخلي في الصومال هذا الأخير يحضى بدرجة كبيرة من التجانس القومي و يتجلى ذلك من خلال المركب التالي [1]:

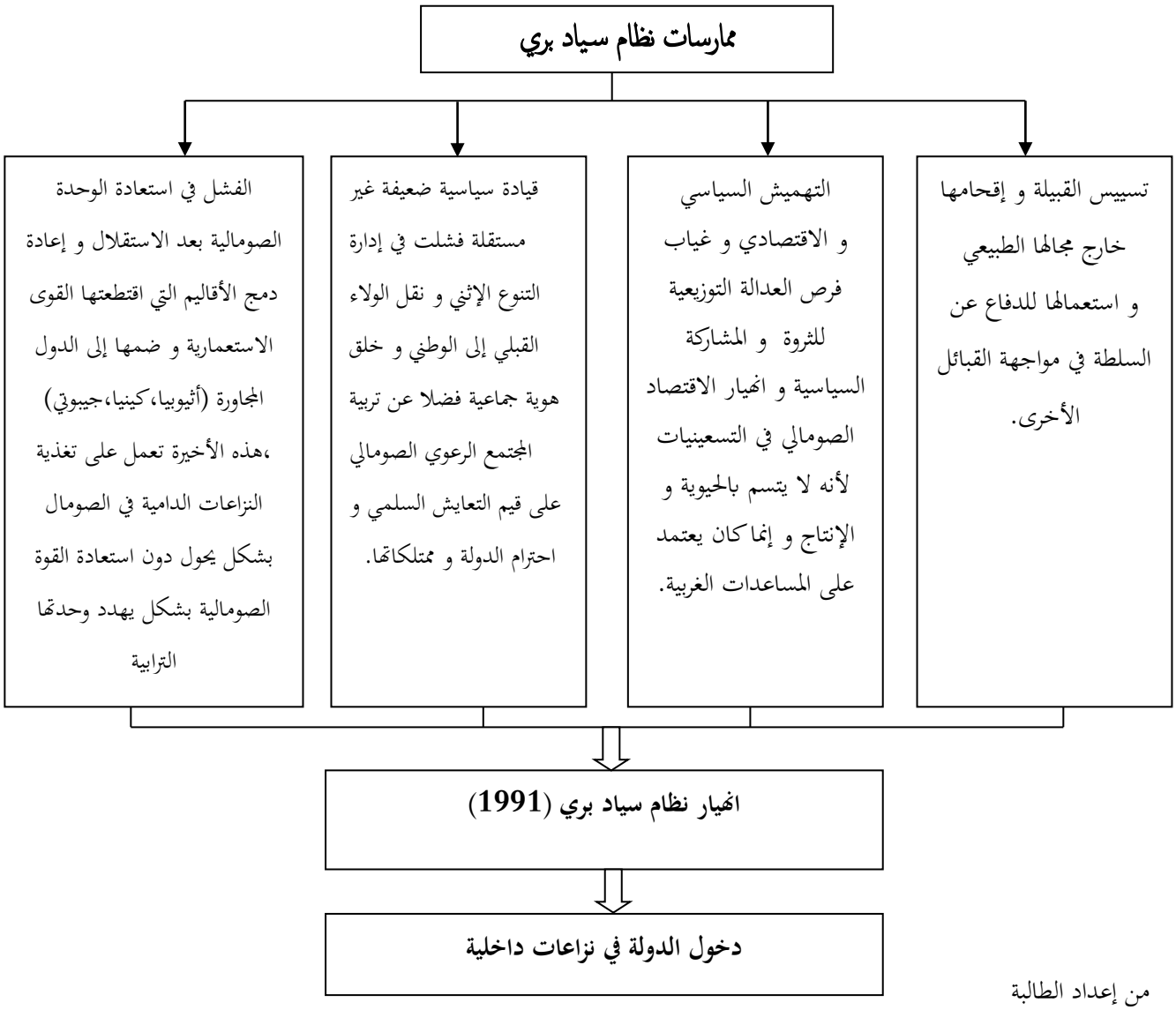

من إعداد الطالبة

[1] إيناس محمد البهجي ، يوسف المصري ، **جريمة القرصنة البحرية في القوانين الدولية** (القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2013)، ص .202-206.

02-في ظل الانهيار المستمر لمؤسسات الدولة و غياب القدرة و القوة العسكرية الوطنية للسيطرة ،و فرض السيادة البرية و البحرية على كافة أرجاء الأقاليم الصومالية، إذ لم يتجاوز الإنفاق العسكري الصومالي 0,9 % من الناتج القومي الإجمالي في التسعينات و جراء ذلك فقد أعلنت العديد من الأقاليم انفصالها عن الصومال كجمهورية الصومال و بونت لاند [1]. الأمر الذي فتح المجال للسفن الأجنبية العملاقة لممارسة الصيد الغير مشروع في المياه الإقليمية للصومال التي تتمتع بثروة سمكية متنوعة بما فيها طيور البحر و أسماك القرش و العديد من السلاحف و الحيتان ، و ذلك باستخدام معدات الصيد المحظورة عالميا بما فيها الفتحات الصغيرة جدا و النظم المتطورة للإضاءة تحت الماء لجذب الأسماك و التجذيف المحرم دوليا مما قضى على مصائد الأسماك الشاطئية وإمكانية خطر الانهيار على المدى الطويل لهذه الثروة السمكية التي تعتبر مصدر الرزق الأساسي للصيادين الصوماليين ،الذين تولدت لديهم ردود فعل دفاعية انتقامية من هذه الممارسات الجائرة الغير مقدور الرد عليها في ظل غياب حكومة مركزية و انتشار فوضى الحرب الأهلية (استعمال السفن الأجنبية للأسلحة النارية و خراطيم ضغط المياه لقلب الزوارق الصغيرة للصيادين) و تم الدخول في مواجهة مباشرة بينهما ،لان هذه الشركات لجأت إلى تغيير أساليبها فسعت إلى استصدار تراخيص تمنحهم حق صيد السمك من قبل أمراء الحرب الذين سهلوا المهمة في مقابل ملايين الدولارات ، فقد كانت تخضع كل منطقة إلى أمير حرب بمعية مليشياته القبلية ، و كانت تجوب المنطقة التي تخضع لها حامية السفن الكبيرة من اعتداءات الشباب الصيادين الصوماليون .

الأكثر من ذلك فقد أبرمت الشركات الأوروبية عقودا مع أمراء الحرب في الصومال تسمح بالتخلص من النفايات النووية المشعة و المعادن الثقيلة و النفايات الصناعية و الكيماوية ،و هي في اغلبها شركات فرنسية ، إيطالية [2] ، سويسرية الأمر الذي أثار حفيظة الشعب الصومالي لأن المنظومة الدولية لم تحرك ساكنا و التزمت الصمت أمام هذه التجاوزات غير القانونية ، بينما تندد و تجرم ظاهرة القرصنة البحرية هذه الأخيرة شهدت تناميا و تطورا خدمة جملة من العوامل أهمها :

أ-تردي الأوضاع الاقتصادية في الصومال حيث لا يتجاوز الناتج القومي الإجمالي للصومال 2,209 مليار دولار مما عرض المواطن الصومالي إلى الاستقطاب من قبل القراصنة [3]، الذين سرعان ما أدركوا أنها تدر مكاسب مالية كبيرة جراء الفدية التي يدفعها أصحاب السفن بمعية أطقمها فقد بلغت إيرادات القرصنة 150 مليار دولار ، و قد انعكست على المستوى المعيشي للقراصنة الذين أضحوا يتخذوا لأنفسهم المنازل الفاخرة و أجهزة الهاتف المتطورة و سيارات الدفع الرباعي ، الأمر الذي أغرى قطاعات كبيرة الانخراط في صفوفها منهم :

-المدرسون في إقليم بوت لاند تركوا قاعات الدراسة ليعملوا مترجمين لدى القراصنة .

---

[1] حسام حميد شهبان ، "القرصنة البحرية في الصومال و أثرها على الملاحة البحرية"، في: www.iasj.net/iasj?func=fulltex8old=56728 , 2015/03/21 16:35 , ص. 13 .

[2] إيناس محمد البهجي ، يوسف المصري ، مرجع سابق ، ص .19-46 .

[3] حسام حميد شهبان ، مرجع سابق ، ص .13 .

-التقنيون الذين يجيدون التعامل مع الأجهزة المتطورة .

-بقايا المليشيات الذين استقلوا عن أمراء الحرب نتيجة الإغراءات المالية للقرصنة البحرية .

-تواطأ الدوائر السياسية في إقليم بونت لاند مع القراصنة من خلال تقديم تسهيلات و الأكثر من ذلك المشاركة في تنظيم العمليات مقابل تقاسم إيرادات الفدية ، ما يعني أن القرصنة البحرية تنظيم متكامل محكم ،و ما تجدر الإشارة إليه هو أن القرصنة البحرية الصومالية في إقليم بوت لاند تحظى بقبول و ترحيب مجتمعي فضلا عن كن الاحترام لها و اعتبارها مهنة مقدسة غايتها فقط الكسب المادي و حماية السواحل الصومالية و ليس لهم أي أجندات سياسية [1] .

ب-المجال التي تنشط فيه القرصنة يغطي كل سواحل الصومال التي يبلغ طولها حوالي 3300 كلم إذ تبدأ من جنوب البحر الأحمر و خليج عدن لتمتد إلى أجزاء مختلفة و شاسعة من المحيط الهندي وصولا إلى سواحل جنوب شرق القرن الإفريقي [2] ، و هو فضاء ملاحي مشغول بصفة دائمة من قبل السفن التجارية خاصة النفطية منها و حاملات الشحن التي تتسم بحركة بطيئة خاصة في ظل الخصائص الطبيعية الوعرة التي يتسم بها البحر الأحمر حيث أن خليج عدن تعبره حوالي 95 % من تجارة الشرق الأقصى المتجهة إلى أوروبا و نحو 7 % من تجارة النفط العائمة عبر محيطات العالم إذ يقدر التدفق اليومي عبر خليج عدن بنحو 3,3 ملايين برميل من النفط الخام الذي يتجه إلى أوروبا عابرا مضيق باب المندب و قناة السويس ، الأمر الذي يمثل بيئة مثالية لممارسة للقرصنة البحرية .

ج-امتلاك القراصنة موانئ آمنة توفر لهم الدعم اللوجستي و تمكنهم من احتجاز السفن المختطفة و طاقمها كرهائن و التفاوض مع أصحابها و دولها لفترات طويلة و ذلك على طول مدن الساحل الشرقي للصومال كهارديري ، جاد كارت ، بوصاصو أجوري[3] ، فضلا عن ميناء أيل و هو الأكثر أهمية في قرصنة القرن الإفريقي .

د- القراصنة يتمتعون الآن بمقدرة عالية على التكيف في مواجهة تزايد أعداد السفن الحربية للدول الأجنبية و خاصة في مياه خليج عدن ،فاعتبارا من الثلث الأخير من عام 2008 شن القراصنة هجمات خداعية بهدف تحويل أهداف السفن الحربية بعيدا عن المنطقة المراد مهاجمتها، بالإضافة إلى إرسال إشارات استغاثة زائفة لإرباك السفن و هي على معرفة تامة بالمياه التي يرتادونها و يدركون الحدود السياسية و القانونية التي تتقيد بها هذه الأساطيل الحربية ،و الأهم من ذلك هو استخدامها لسفن صيد كبيرة يطلق عليها تسمية "السفن الأم" تلك التي تحمل على متنها زوارق صيد سريعة هذه الزوارق مصنوعة من الخشب و المطاط و البلاستيك حتى لا تتمكن الرادات من التقاطها محملة ببنادق و قنابل صاروخية لشن هجمات ،و لهذا السبب فقد أكد المكتب الدولي للملاحة البحرية بضرورة الابتعاد عن السواحل الصومالية لمسافة 18 ميل بحري ثم صعدها إلى 200 ميل بحري كما أن المكتب أصدر في أوت 2008 صور و بيانات عن السفن الأم المحتمل استخدامها من قبل القراصنة الصوماليين .

---

[1] إيناس محمد البهجي ، يوسف المصري ، مرجع سابق ، ص .21 .

[2] كريستيان بويغير , " القرصنة، تجُنب التهديدات البحرية والدروس المستفادة من فريق الإتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال " ، في:- http://www.counterpiracy.ae/upload/2014-Briefing-AR/Dr.%20Christian%20Bueger-Briefing%20Paper-Final-Arabic%20Website.pdf 2015-05-15 15:22 .

[3] محمد صفوت الزيات ، **القرصنة في القرن الإفريقي : تنامي التهديدات و حدود المواجهات** (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2010)، ص .24،25 .

هـ-يعمل القراصنة على اختراق شبكات الاتصالات الخاصة بالسفن التجارية عن طريق دخول شبكات الكومبيوتر و التصنت على إشاراتها اللاسلكية بجهاز الربط بالأقمار الاصطناعية الجديدة (AISS) ضمن شبكة ربط عنكبوتيه (GMPSS)، يتميز الجهاز بقدرته على الرصد عن بعد لجميع بيانات السفن في محيط الإبحار، و المفترض أن يرتبط هذا النظام بشبكة ربط مباشر مع محطات الرصد الأرضية لمعرفة جميع السفن المحيطة و خصائصها ،لكن الشبكة العنكوبتية عمليا غير مربوطة بالمحطات الأرضية و هذا ما جعل القراصنة يتحركون براحة دون رصد لتحركاتهم، و ذلك النظام أقرته المنظمة البحرية الدولية في 2002 لسلامة السفن إلا أنها لا تلتزم به [1] .

تمر عملية القرصنة البحرية الصومالية بالمراحل التالية

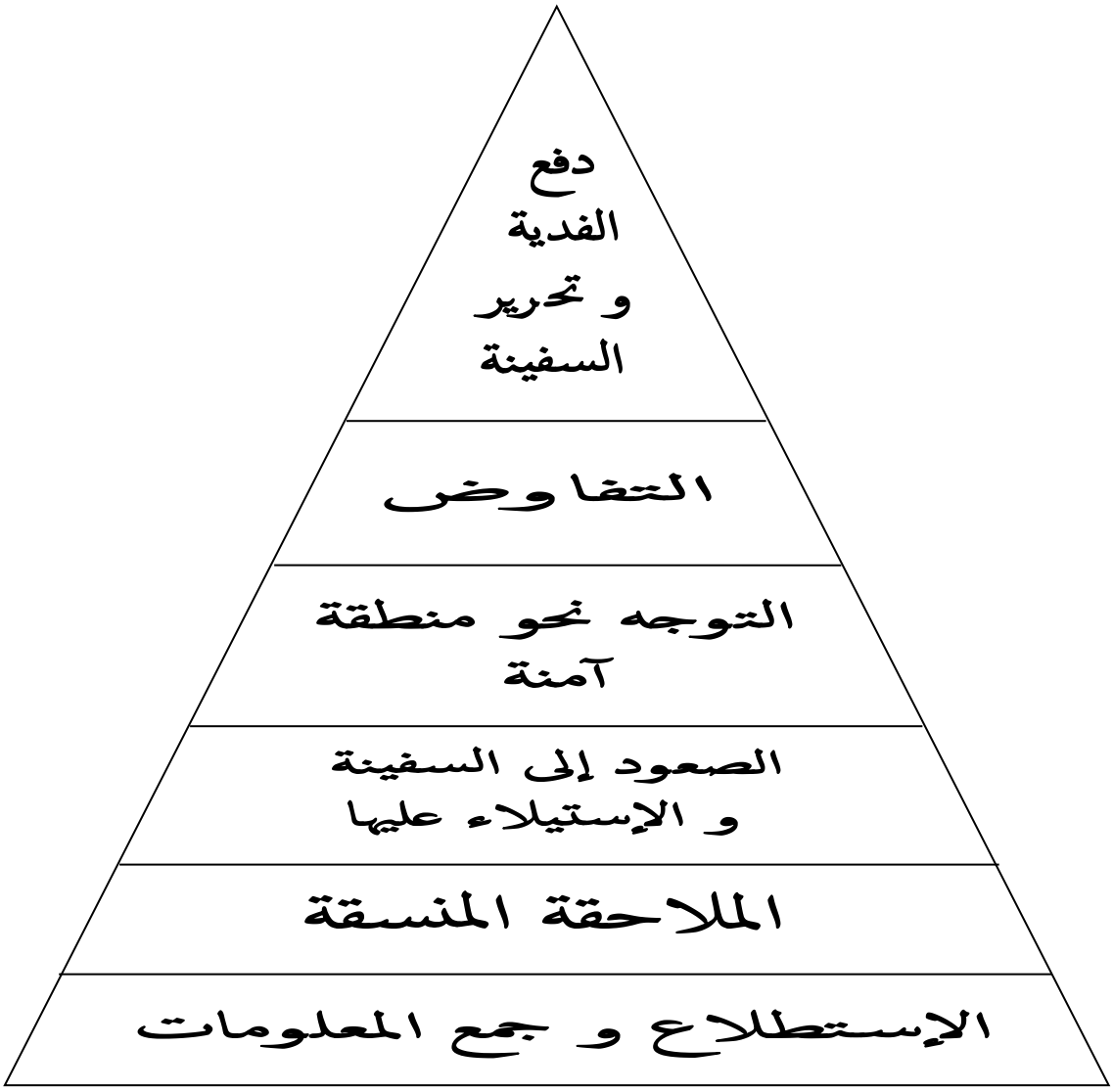

[1] كريستيان بويغير ، مرجع سابق ، ص .20 .

و–هناك تطور بارز ساهم في تطور و دينامية القرصنة الصومالية البحرية ألا و هو المحاكم الإسلامية ، فقد نشأت هذه الأخيرة بصورة أولية في عام 1994 لتكون حكما في النزاعات القائمة بين المواطنين في الصومال في ظل انهيار الحكومة المركزية، إلا أنها تحولت تدريجيا إلى حركة سياسية ذات نفوذ في المجتمع الصومالي و ذلك بموجب تبنيها للمقاربة الإسلامية المقبولة لدى المجتمع الصومالي ، و قد استولت على السلطة في مقديشو في يونيو 2006 و فرضت سيطرتها على ثلثي الوسط و الجنوب الصومالي و عمدت على تعزيز قبضتها خلال فترة حكمها القصيرة التي لم تتجاوز الشهور الستة إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد القراصنة حيث شنت " حركة الشباب المجاهدين " الجناح المسلح للمحاكم الإسلامية هجمات مسلحة ضد قواعدهم ،و في نهاية عام 2006 اندفعت القوات الأوروبية بمعية الحكومة الانتقالية الصومالية و المدعومة أمريكيا داخل الأراضي الصومالية و أسقطت نظام المحاكم الإسلامية في مقديشو ، إلا أنها عجزت عن فرض النظام في الوسط و الجنوب الصومالي مرة أخرى بسبب النفور الشعبي الصومالي تاريخيا اتجاه أثيوبيا ، و بسبب إعادة تنظيم المحاكم الإسلامية لصفوفها و شنها لهجمات مضادة في مقديشو و المناطق المحيطة و أعيد تكرار نموذج العنف مرة أخرى حيث قتل أكثر من 10 ألاف مواطن صومالي و نزوح ما يقارب مليون صومالي أخريين ، إلا أن تحالف إعادة تحرير الصومال الذي تأسس في إريتريا في أيلول 2007 بقيادة كل من شيخ شريف شيخ احمد رئيس المكتب التنفيذي للمحاكم الإسلامية و حسين طاهر عويس رئيس مجلس شورى المحاكم الإسلامية لقيادة الكفاح ضد أثيوبيا قد تعرض للانقسام الداخلي إلى فصلين [1].

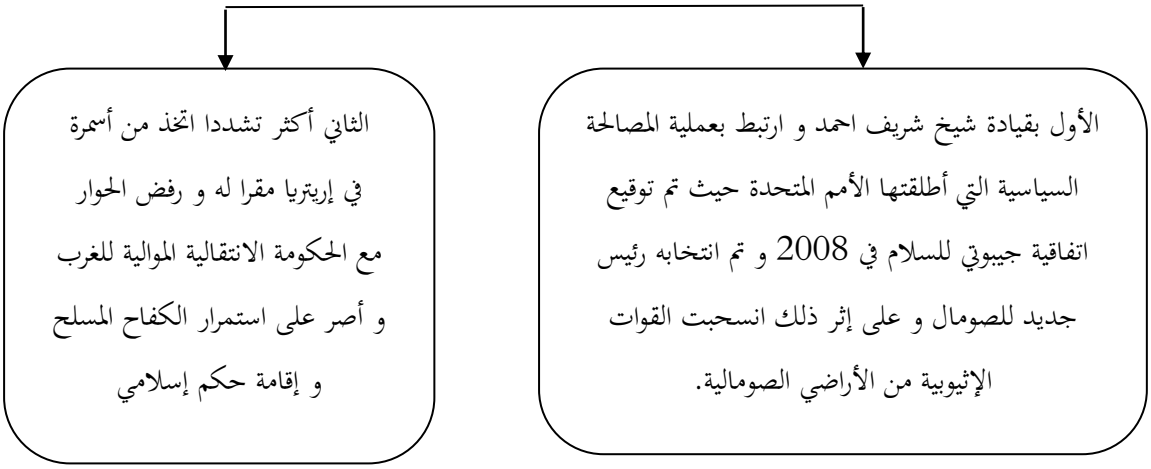

و في ظل ذلك استجد الصراع المسلح بين الحكومة الصومالية الجديدة المدعومة دوليا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و بين جهة أخرى القوى الإسلامية الأكثر تشددا التي تضم كل من حركة الشباب المجاهدين و تحالف إعادة تحرير الصومال، الأمر الذي أفرز من جديد انشغال الحكومة بحروبها مع هذه الجماعات و استنزافا و عجزا متناميا اقتصاديا ، عسكريا ما كرس لتجدد القرصنة البحرية الصومالية بشكل مذهل عقب (2008–2010) .

[1] محمد صفوت الزيات ، مرجع سابق ، ص .17-19 .

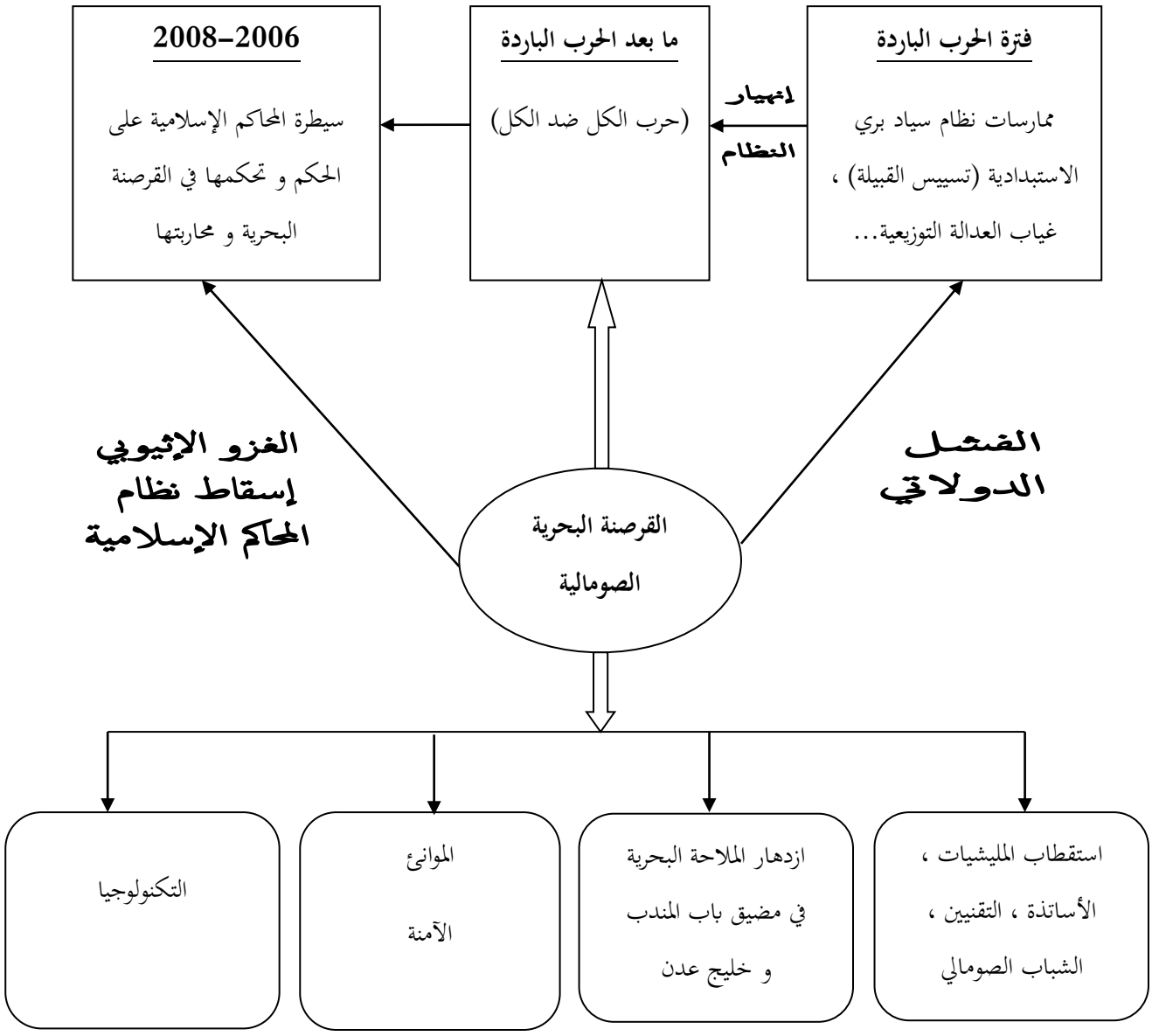

من إعداد الطالبة

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

المطلب الثاني : التهديدات المترتبة عن القرصنة البحرية الصومالية

01-التأثير على الملاحة و التجارة الدولية :

يعتبر مضيق المندب من أهم المضايق كونه يربط بين أوروبا و الشرق الأوسط و آسيا ، و تقدر السفن التي تعبره سنويا من 16 إلى 20 ألف سفينة بمتوسط 59 سفينة يوميا ، و قد تنامت القرصنة البحرية على مستوى هذا الأخير بشكل كبير خاصة سنة 2008 ، فقد أطلقت الأمم المتحدة عليه عام القرصنة فعلى المستوى الدولي ارتفعت هجمات القرصنة البحرية من 263 هجوما في عام 2007 إلى 293 هجوما في 2008 أي بزيادة نسبتها 11 % و شكلت حصة القرصنة الصومالية في عام 2007 إلى 16,7 % من إجمالي الهجمات الدولية و في 2008 شكلت نسبة 38 % من إجمالي الهجمات على المستوى الدولي كما و قدرت نسبة المبالغ الفدية التي تحصل عليها القراصنة الصوماليون حوالي 120 مليون دولار لسنة 2008 عقب نجاحهم في اختطاف سفن عملاقة كالسفينة الأوكرانية المحملة بالأسلحة الروسية الثقيلة و المعدات العسكرية ، و السفينة السعودية ناقلة النفط "سيروس ستار ".

قد توسع المدى الجغرافي لعمليات القرصنة فبعد أن كان لا يتجاوز 50 ميلا بحريا على الشواطئ الصومالية أصبح يتعدى 100 ميلا بحريا على صعيد المحيط الهندي، حيث أضحى ينتهك حرمة المياه الإقليمية لجمهورية تنزانيا و كينيا و مصر [1] ،و بموجب ذلك فقد ارتفعت أسعار النقل البحري من خلال ارتفاع أسعار التامين التي ازدادت إلى عشر أضعاف ما كانت عليه في السابق (فمثلا زادت تكلفة تامين الرحلة الواحدة عبر خليج عدن من 500 دولار أمريكي إلى 20 ألف دولار أمريكيو هو ما يضيف أعباء مالية تقدر بـ 400 مليون دولار سنويا) [2] و أسعار الشحن فزادت بتكلفة 30 % .

وما ينجم عن ذلك من ارتفاع أسعار النقل و بالتالي التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي من خلال خلق أزمات اقتصادية الأمر الذي دفع شركات بالنقل البحري العالمية للإعلان في تغيير خط سيرها الملاحي و تحويله إلى طريق رأس الرجاء الصالح و مثال ذلك الشركة العالمية للنقل البحري ميرسك " MAERSK " بتحويل أسطولها (50 ناقلة)، و الأمر سيان بالنسبة لمجموعة الشحن النرويجية أودفيل " ODVEL " و ما قد ينجر عن ذلك من تبعات :

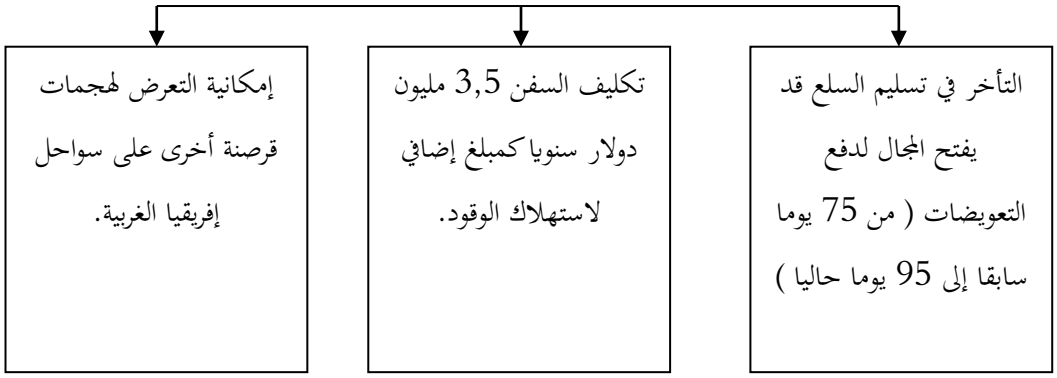

[1] إيناس محمد البهجي ،يوسف المصري، مرجع سابق ، ص .243. .

[2] حسام حميد شهبان ، مرجع سابق ، ص .17،18 .

02-تدويل البحر الأحمر :

لم يتم اعتبار أعمال القرصنة البحرية الصومالية تهديدا للملاحة البحرية الدولية يستدعي إعلان الحرب عليها إلا في عام 2008 عن طريق الأمم المتحدة ،و هو ما مهد لقيام بعمليات عسكرية في خليج عدن و مضيق المندب من خلال القرارات التي أصدرها مجلس الأمن و أهمها :

القرار رقم 1816 في جوان 2008: أجاز دخول السفن الحربية إلى المياه الإقليمية الصومالية لمكافحة القرصنة البحرية .

القرار رقم 1838 في أكتوبر 2008: يجيز للدول المتضررة من أعمال القرصنة استخدام كل من الأساطيل الحربية و الطيران الحربي لمكافحة الظاهرة إذ تضمن التالي :

" يدعو مجلس الأمن الدولي جميع الدول المهتمة ضمان سلامة الملاحة البحرية بان تشارك بصورة فعالة في محاربة القرصنة عند سواحل الصومال و بخاصة نشر السفن الحربية و الطيران الحربي بموجب القانون الدولي " .

القرار رقم 1851 في ديسمبر 2008: الذي يسمح بعمليات دولية برية ضد القراصنة داخل الأراضي الصومالية و نص القرار على أنه:

" يجب على الدول التي تشارك في مكافحة القرصنة البحرية ، اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في الصومال ، لمنع تحرك الذين يستخدمون أراضيه للإعداد لعمليات قرصنة في عرض البحر أو تسهيلها أو القيام بها "

.

و بناء على هذه القرارات قامت العديد من الدول بإرسال نحو 50 سفينة حربية إلى المنطقة ، و هذا التواجد الدولي المتعدد الأطراف سعى من خلال القرارات الأممية إلى اكتساب الشرعية أكثر منه محاولة للقضاء على القرصنة ، فهذا يعرض أمن و سيادة جميع الدول المطلة على البحر الأحمر للتهديد ،حيث تصبح مياهها عرضة للانتهاك من السفن القادمة إليها و المغادرة منها و ستكون عرضة للتفتيش بذريعة ملاحقة القراصنة ، الأمر الذي سوف يتحول إلى حصار غير معلن على واردات هذه الدول من أسلحة و تكنولوجيات عسكرية [1].

و الأهم من ذلك فإن غايات التواجد الدولي في تدويل البحر الأحمر تتركز في حماية إمدادات النفط (الإفريقية ، الخليجية) و الأكثر من ذلك محاصرة تمدد الصين و التنظيمات الإرهابية [2]:

أ-روسيا : تواجدت وحداتها البحرية في خليج عدن في 2009 باعتباره الطريق الأقل تكلفة لنقل البضائع من المحيط الهندي إلى البحر الأسود و بحر البلطيق ،و قد سارعت إلى ذلك بعد اختطاف السفينة الأوكرانية في سبتمبر 2008 التي كانت تحمل على ظهرها 33 دبابة روسية و معدات حربية أخرى و كانت في طريقها إلى كينيا ، و الهدف لا يقتصر على حماية جارتها مع دول العالم و إنما تتعد إلى الرغبة في العودة من جديد إلى مناطق النفوذ السابقة في فترة الحرب الباردة للتحكم في خطوط إنتاج الطاقة و نقلها .

ب-الصين:من جانفي إلى نوفمبر 2008 تعرضت حوالي 20 % من السفن الصينية التي عبرت خليج عدن لهجمات القراصنة الصوماليين ،حيث أن 30 % من حاجياتها البترولية تمر عبر هذه المياه التي تتمركز فيها هجمات القراصنة ، في هذا الصدد قامت جمهورية الصين الشعبية في سبتمبر 2008 بإرسال مدمرات و سفينة إمداد قبالة السواحل الصومالية بغرض حماية السفن الصينية و هي تعتبر من العمليات الصينية العسكرية النادرة بحكم اعتمادها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

---

[1] "القوات الأجنبية في البحر الأحمر أهداف دولية مضمرة و مواقف دولية مرتبكة" ،في:
http://www.swissinfo.ch/ar/،7040088/ 04:20، 2015/05/15 15:03 2015-05-15

[2] كريستيان بويغير ، مرجع سابق ، ص .26-28 .

ج–الإتحاد الأوروبي: نشر قوات جوية و بحرية لحراسة السفن التجارية و لحماية طريق الملاحة في المياه المقابلة لسواحل القرن الإفريقي و تأمين وصول شحنات الأغذية المقدمة للشعب الصومالي التابع للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 2008 بمعدل 7 سفن حربية بينها فرقاطات و سفينة تموين تدعمها طائرات الاستطلاع البحري تحت مسمى عملية "أتلنتا" على أن تكون مدة العمليات قابلة للتجديد [1] .

د–إسرائيل:لقد نقل عن كانستلون قائد البحرية الإسرائيلية السابق قوله :

" نحن نملك أسطولاً بحرياً ضخماً يعمل في كافة موانئ العالم، وسيرتفع عدده في عام 1956م؛ ولهذا فعلينا أن نعد العدة لمستقبل تستطيع فيه أساطيلنا البحرية والحربية أن تحطم الحصار المفروض علينا، وأن نفرض الحصار بدورنا على بعض الدول العربية بشكل أقوى مما فرضوه علينا، أي باختصار مطلوب منا أن تكون لدينا خطة نستطيع عن طريقها أن نحول البحر الأحمر إلى بحيرة يهودية بالتدرج " [2] .

إسرائيل مدركة بان ميناء إيلات لن يسمح لها بالقيام بدور قوة إقليمية للتحكم و الإشراف على حركة الملاحة البحرية و مراقبتها في جنوب البحر الأحمر، فهو المخرج الوحيد لتصدير منتجاتها و الحصول على ما تحتاجه من سلع خاصة ،كما أنها قد استفادت من درس حرب يوليو 1967 عندما قامت مصر بإغلاق قناة السويس ثم حرب السادس من أكتوبر 1973 عندما قامت اليمن بإغلاق باب المندب عليها [3] .

الولايات المتحدة الأمريكية و شريكتها إسرائيل تخشيان من أن يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية إفريقية إسلامية، و على هذا الأساس حاولا التغلغل في منطقة القرن الإفريقي من خلال استثمار علاقتها في العديد من الدول ذات الجزر المتحكمة بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر [4].

هـ–إريتريا : إسرائيل عملت على إقامة قاعدة في ميناء مصوغ و الاستفادة من الجزر الإريترية على امتداد ساحلها الذي يضم جزيرة حالب ، جزيرة فاطمة و لعل أهم القواعد هناك قاعدة الرواجيات و قاعد مكهيلاوي على حدود السودان .

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت اتفاقيات ثنائية مع كل من كينيا و أوغندا بشان التعاون الأمني العسكري كمدخل لتكثيف تواجدها هناك بالإضافة إلى جيبوتي فلقد احتضنت القاعدة العسكرية الأمريكية "كامب ليمونيه" و أصبحت مقر قوة العمل المشتركة افريكوم و تقوم هذه القاعدة بمراقبة المجال الجوي و البحري و البري لستة دول إفريقية و هي السودان ، إريتريا ، الصومال ، جيبوتي ، كينيا ، اليمن ، كما تتمركز في جيبوتي سفينة " Mount Whitney " و تعتبر أكثر مراكز

---

[1] محمد سيف حيدر ، مرجع سابق ، ص. 108–110 .

[2] "محمد عثمان ، إسرائيل في البحر الأحمر .. من القباب ما يتخفى على حبة" ،في: http://www.sudaress.com/alnilin/10143 ، 2015/05/07، 00:07 .

[3] عامر عادل ،" قراصنة البحر الأحمر ودور إسرائيل" ،في:http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/11/21/151359.html 2015/05/07 01:13.

[4] "مخاطر وانعكاسات التواجد العسكري الأمريكي في القرن الأفريقي" ،في:http://www.academia.edu/4262942/%D9%85%D8%AE ، 2015/05/08 ، 10:12 .

الاستخبارات تطورا في العالم حيث أنها مجهزة بأحدث وسائل الإتصال و التي تكون متكاملة لتحليل الصور التي التقطها الأقمار الصناعية الأمريكية [1].

و–أثيوبيا :هناك قاعدة أمريكية في مدينة أربا مانش جنوب إثيوبيا و تضم أسطولا من الطائرات المحملة بالصواريخ (هيل فاير) بدون طيار لتنفذ عمليات عسكرية على ارض الصومال ،و تستخدم أيضا كما ذكر تقرير واشنطن بوست ضد ثوار و مجاهدين إقليم الأوغادين خصوصا بعد أن قاموا بهجمات عنيفة ضد شركة النفط الصينية هذه الأخيرة التي اكتشفت عدة حقول ما دفع مالكيها بالانسحاب من هذه الأراضي .

كما أن هنالك ضغطا فرنسيا أمريكيا على اليمن من اجل إقامة نقاط مراقبة على جزرها الإستراتيجية (جزيرة بريم ، حنيش ،سوقطرى) [2].

03–الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في مواجهة القرصنة البحرية الصومالية :

لقد أفاد المكتب البحري الدولي عن وقوع 236 هجوم خلال 2011 مما يشكل 53 % من مجموع الهجمات العالمية و أصبحت مطالب الفدية تتراوح بين 4 و 5 مليون دولار ، و بلغ حجم المبالغ المدفوعة 159,62 مليون دولار ، الأمر الذي فتح المجال للطلب المتزايد على الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة بهدف حماية الناقلات التجارية ،حيث أنه في سنة 2012 أعرب إندرو شابيرو مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية صراحة عن تأييده استخدام الحماية للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة [3]، مشيرا إلى أن حتى الآن لم تتعرض أي سفينة على متنها حراس أمنها مسلحين تابعين لشركة أمنية خاصة لأي عملية قرصنة .

و من جهة أخرى فقد عبرت شركات تامين أخرى عن تأييدها استخدام شركات عسكرية و أمنية خاصة مقدمة تخفيضا في أقساط التامين بنسبة تصل إلى 4 % من السفن التي توظف حراس خاصين الذين يقدمون الخدمات التالية :

1–تنفيذ عمليات تدقيق أمنية لتحديد و معالجة نقاط الضعف في السفينة .

2–إخضاع ملاحي السفينة لدورات تدريبية حول كيفية الرد على الهجمات المحتمل التعرض إليها .

3–المساعدة على استرداد السفن المخطوفة أو التفاوض على الفدية و لقد تعاقدت الحكومة الصومالية مع شركة ساراسين "Saracen "التي تتخذ من بيروت مقرا إليها للقيام بالمهام التالية :

- تدريب حرس شخصيين لقيادة الحكومة الصومالية .
- محاربة أنشطة القرصنة البحرية .
- هنالك دراسات تقول بأن هذه الشركات تم الاعتماد عليها لمساعدة الحكومة الصومالية في حربها مع حركة شباب المجاهدين .

---

1 منى خوجلي ، "إسرائيل والبحر الأحمر.. من الفرات للنيل" ،في:-http://majmau-africans.blogspot.com/2013/02/blog post_4655.html ، 2015/05/07، 02:20

2 فيليب ليماري ، "جيبوتي بين القوة العظمى والفقر الأعظم" ،في:http://www.mondiploar.com/fev03/articles/leymaire.htm ، 2015/05/08 ، 14:02 .

3 بيتر تشوك ، "الشركات الأمنية الخاصة ومكافحة القرصنة"في:-http://www.counterpiracy.ae/upload/Briefing/Peter%20Chalk %20Essay-Ar.pdf ، 2015/05/08 ، 15:00 .

و قد الح مسئولون بالأمم المتحدة إلى أن هذه الشركات الأمنية تساعد في تنظيم و تسليح مليشيات تابعة للحكومة في ظل قرار حصر السلع المفروض على الصومال [1].

4-نشر حراس مسلحين و غير مسلحين و زوارق حراسة مرافقة للسفن أثناء العبور في مناطق عالية المخاطر [2].

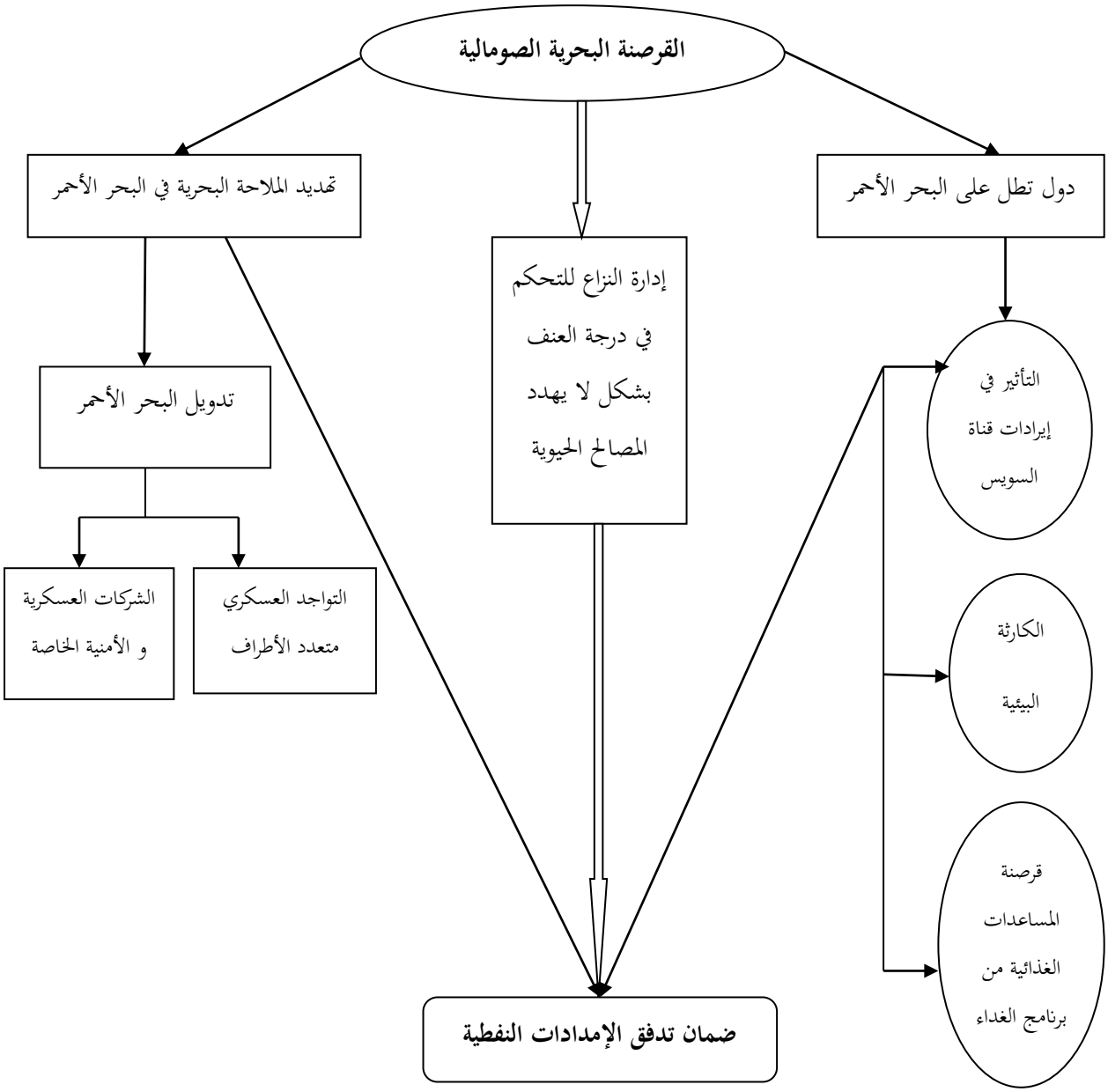

[1] أون إسلام ، " بعد العراق و أفغانستان .. الشركات الأمنية تغزو الصومال "
في:-http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/127469-2011-01-01-11-36-48.html ، 2015/05/10 ، 14:02 .

[2] بيتر تشوك ، مرجع سابق .

04–التأثير على اقتصاديات الدول المعتمدة على الملاحة في البحر الأحمر :

أ–من الناحية الاقتصادية القرصنة الصومالية لها تأثير سلبي على قناة السويس التي تعتبر أهم مورد لمصر بعد قرار الناقلات النفطية بتغيير الاتجاه ،حيث أن هذه القناة قد تضطر إلى الإغلاق في حالة استمرار القرصنة نتيجة زيادة قيمة التأمين على السفن المارة عبر خليج عدن إلى قناة السويس ، فقد تقلصت عائدات القناة في 2008 لتصل إلى 467،5 مليون دولار و هو اقل عائد شهري حققته حركة الملاحة في البحر الأحمر .

ب–البحر الأحمر يمثل المنفذ الوحيد لحركة الواردات و الصادرات لبعض الدول كالسودان ، جيبوتي ، حيث أن 90 % من سواحل السودان و تجارته تعتمد على سواحله ، و أرباك الملاحة بالقرصنة الصومالية على مستوى هذا الأخير يضر باقتصاديات هذه الدول [1].

05–تحالفات القرصنة البحرية مع الجماعات الإرهابية :

تشير الدراسات إلى قيام تحالفات بين جماعات الشباب المجاهدين و القراصنة الذين يساعدوهم في عمليات تهريب المقاتلين جهاديين من الخارج إلى الداخل و كذلك إدخال أسلحة متطورة مثل القذائف المضادة للدبابات و القذائف المضادة للطائرات لدعم عمليات قتالها مع الحكومة الصومالية [2] .

و في ظل تنامي نشاطات القرصنة البحرية و أتساعها ورواجها قد تندمج بشكل ما مع تنظيمات القاعدة، هذه الأخيرة أصبحت مدركة أن ضمان بقاءها مرهون بتوسع نطاق تحالفاته (شن عمليات مؤثرة ضد أساطيل حربية غربية في المحيط الهندي و خليج عدن) [3] .

06–السطو على المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغداء العالمي :

أن ما يقارب 03 ملايين صومالي يعانون من الفقر و نقص الغداء من جراء ظروف الجفاف و الاقتتال الداخلي و انعدام حكومة مركزية و في ظل ذلك فإن المساعدات الغذائية المحملة في السفن تم الاستيلاء عليها إما عند اقترابها من السواحل الصومالية أو عند تفريغ حمولاتها [4] .

07–الكوارث البيئية :

باعتبار عبور ناقلات النفط العملاقة و كذلك السفن التجارية الحاملة لمواد كيماوية خطيرة و فإن تعرضها لهجمات القرصنة قد ينجم عنها كوارث بيئية بحرية يصعب تحديد حدودها ، و من ثم فإن تبعات هجمات القراصنة على تلك المنصات العائمة تتجاوز في خطورتها التكلفة الاقتصادية و البشرية ، حيث أن كارثة بيئية ستحصل من منظور الأوضاع الإنسانية القائمة على السواحل الصومالية إضافة إلى الحياة البحرية ذاتها في أعماق هذه المياه (حادثة الهجوم على الناقلة النفطية تاكاياما ذات الحمولة البالغة 150 ألف طن و التي قام القراصنة بإيصالها بقذائف صاروخية مما نجم عن ذلك تسرب الزيت بالمياه قبل احتواء الوضع) [5] .

---

[1] محمد سيف حيدر ، مرجع سابق ، ص .55–65 .

[2] محمد صفوان الزيات ، مرجع سابق ، ص .38.

[3] حسام حميد شهبان ، مرجع سابق ، ص. 17 .

[4] مرجع نفسه ، ص .52 .

[5] محمد صفوان الزيات ، مرجع سابق ، ص .37 .

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

المبحث الثالث : الرهان الطاقوي للشركات المتعددة الجنسيات في منطقة القرن الإفريقي :

المطلب الأول : تنافس الشركات النفطية الأمريكية و الصينية على النفط السوداني :

1-الشركات النفطية الأمريكية وعلاقتها بدوائر صنع القرار الخارجي الأمريكي:

تعتبر الشركات النفطية لوبيات اقتصادية ضاغطة ومن أهم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية ،حيث تتفاعل هذه الأخيرة مع صناع السياسة الخارجية في محاولة منها لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية من خلال القوة الاقتصادية النسبية التي تمتلكها للتأثير على السلطات ،وهنا يمكن التفريق عن غيرها من التنظيمات الأخرى كالأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة ومقاليد الحكم [1].

هذه الشركات لديها مجموعة من الآليات التي تمكنها من التأثير في صنع القرار الأمريكي وأهمها:

أ-التمثيل المباشر في أجهزة صنع القرار وخاصة البرلمان و الأجهزة التنفيذية [2] .

ارتفاع نسبة رجال الأعمال داخل المجالس النيابية و الأحزاب الحاكمة يتيح لهم فرص توجيه النظام السياسي الوجهة التي تحقق مصالحهم، وبذلك تتمكن من الجمع بين السيطرة السياسية و الاقتصادية،إن فرص تحقيق الهدف الذي تسعى إليه هذه الجماعات الاقتصادية تكون من خلال الكونغرس أين يفتح على مستوى هذا الأخير المجال للمناورة و توسيع التصويت المطلوب ،كما أنها تسعى جاهدة للسهر على صياغة القوانين و التشريعات المتعلقة يقضياها ،ووضعها موضع التطبيق الفعلي وتحويل الحكومة إلى شريك في تحمل مسؤولية تحقيق ذلك،تعزيز التعديلات المطلوبة في السياسات العامة و إزالة ما يعترض مصالحها [3].

ب-تمويل الحملات الانتخابية:

يتم ذلك من خلال الدعم المادي الإعلامي الدعائي المقدم لمرشحين ، فالحملات الانتخابية جد مكلفة و تتيح لرجال الأعمال فرصا أكثر من غيرهم على تمويلها مقابل اتفاق مبرم مع هؤلاء المرشحين مفاده أن تتصدر مصالح وقضايا هذه اللوبيات أولويات الأجندات السياسية للمرشحين خاصة في ظل تعديل يناير 2014 من قبل المحكمة العليا التي أزالت القيود المفروضة على حجم إجمالي المبالغ التي تمول بها التنظيمات و الجماعات المختلفة الحملات الانتخابية ، فمثلا تراوحت تكاليف التجديد النصفي

---

[1] صابون محمد راشد،**التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة**(القاهرة :دار النهضة العربية،2011)،ص 135. .

[2] محمد الصالح ،"دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية "،**مجلة الحوار المتمدن**،ع3755 (جوان 2012).

3المكان نفسه.

لأعضاء الكونغرس التي أجريت في 2010 حوالي3.64مليار دولار، وطرأ عليها تغيير طفيف في 2012 حيث قدرت ب 3.66مليار دولار،وتعتبر لجان العمل السياسية منظمـات أنشـأت بغرض تجميع تبرعات من قبـل أفراد أو جمـاعات

مصالح أمريكية ،بحيث تقوم عادة بتوجيه هذه الأموال لمساعدة أعضاء الكونغرس القدامى الساعيين للحفاظ على مقاعدهم بشكل يضمن استمرار انسياب مصالح هذه اللوبيات الاقتصادية كما أنها تقدم الدعم لكل من أعضاء الحزب الديمقراطي و الجمهوري .فمثلا نجد رئيس مؤسسة نيوز ويك تعتبر أكثر الداعمين للديمقراطيين في العديد من الدورات الانتخابية وانفق نحو 9 ملايين دولار في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأخيرة ،أما بالنسبة اللجان الداعمة للحزب الديمقراطي فأهمها[1]:

-FRED EYCHANER

-SENATE MAJORITY PAC

-HOUSE MAJORITY PAC

-NEXT GEN ELIMAT ACTION

ج–الداعية الإعلامية لاستقطاب وإقناع الجماهير بقضاياها واهتماماتها إذ إن اغلب المؤسسات الإعلامية هي مملوكة للشركات العملاقة ذات الدور المحور في تحريك التوجهات الشعبية [2].

2–شركة شيفرون النفطية و الرغبة في العودة من جديد إلى السودان :

احتكرت هذه الشركة على مدار 18 سنة عملية التنقيب و الإنتاج النفطي في السودان حيث انه في سنة 1970 تم العثور على الغاز في منطقة سواكيين و في 1974 قامت نفس الشركة بحفر 90 بئر، إلا انه عقب انفجار الحرب الأهلية و هجوم المتمردين على المنشآت القاعدية لهذه الشركة و استهداف و قتل العاملين فيها انسحبت هذه الشركة من الاستثمار في السودان و تركته يعاني من المديونية التي بلغت 28 مليار دولار، و في غضون سنوات قليلة و بالتحديد عام 1995 تقدمت الصين إلى السودان في مبادرة للاستثمار و استخراج النفط السوداني و حفرت أول بئر استكشافي خلال الربيع الأول لعام 1997 ،لقد عوضت الصين السودان ما فقده من موارد مالية بعد خروج شركة شيفرون النفطية مما أدى إلى تحسين الدخل القومي السوداني

[1] سلمى العليمي، " ديمقراطية المصالح: تأثيرات تمويل الحملات الانتخابية على مستقبل النظام الأمريكي" ، في: http://www.rcssmideast.org/Article/2903/ ، 2015/05/18 ، 04:50 .

[2] "جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية "،في :http://www.noonpost.net/content/5179 ، 2015/05/17 15:02.

خاصة بعد مد خط النفط الثاني في 2006 لنقل النفط الخام السوداني إلى الموانئ النفطية بالبحر الأحمر و تمكين السودان من تصدير نصف مليون برميل يوميا ، و في محاولة من الإدارة الأمريكية للعودة إلى السودان اتخذت جملة من **الإستراتيجيات** :

أ–سياسة الاحتواء و العزل : تهدف هذه السياسة إلى الخنق الإستراتيجي للسودان و محاولة عزله على الصعيد المحلي و الإقليمي وحتى للدولي، و ذلك بسبب الحكومة العسكرية السودانية الجديدة التي كانت نتاجا و ثمرة لانقلاب عسكري على حكومة منتخبة ،فضلا عن أنها اتجهت إلى تبني أحكام الشريعة الإسلامية و صرحت بالعلن أنها لن تتخلى عن مشروعها الحضاري السلمي مهما كانت الضغوط، و هذا ما أثار حفيظة و قلق الولايات المتحدة الأمريكية لأن توجهات الحكومة الجديدة لا تخدم مصالحها لذلك فقد سارعت إلى تفعيل جملة من المآخذ و الآليات التي يبغى بها تطويق و محاصرة هذا النظام للانصياع في نهاية الأمر للولايات المتحدة الأمريكية و هي كالتالي :

1–اتهامها بأنها حكومة غير منتخبة أي غير ديمقراطية و هذا على حسب الولايات المتحدة الأمريكية يتعارض و النظام الدولي الحالي إلا أن أمريكا تعتمد على ازدواجية المعايير فهي تقيم علاقات وطيدة مع نظم في المنطقة التي لا علاقة لها بالانتخابات أو الديمقراطية لمجرد أنها تحقق لها مصالحها .

2–أعلنت الإدارة الأمريكية رسميا اتهامها و إدراجها ضمن قائمة الدول الإرهابية في أوت 1993 من خلال اتهامها : بإيواء فصائل فلسطينية مسلحة و إقامة معسكرات لتدريب مقاتلين من جنسيات مختلفة و تحميلها وزر عملية الانفجار الكبرى التي تعرض لها مبنى التجارة العالمية في نيويورك 1993 و تورطها في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في 23 نوفمبر 1996 و بترتيب أمريكي جاءت قرارات الأمم المتحدة (1040–1054–1070) المتعلقة بالحظر الدبلوماسي و الحظر الاقتصادي و الجوي كما و قد تم في فيفري 1996 إغلاق السفارة الأمريكية بالخرطوم بدعوى أن هناك مجموعات إسلامية أصولية تنشط في الخرطوم ولها مكاتب مثل حركة الجهاد[1] .

و جاء رد الأطراف الفاعلة في النظام السوداني كما يلي حيث صرح غازي صلاح الدين وزير الدولة :

" أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تدعم الإرهاب لأنها تدعم الكيان الصهيوني و هو اكبر جبهة إرهابية في العالم

كما و أعرب الرئيس السوداني عمر البشير عن تحديه "أن تثبت أي جهة وجود أجنبي واحد في معسكرات الدفاع الخاص بأبناء السودان .

3–اتهام الإدارة الأمريكية السودان بانتهاك حقوق الإنسان من سكان الجنوب و مسيحي النوبة في شمال البلاد و قد صرح السفير الأمريكي في الخرطوم :

1 آدمون غريب و آخرون ، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002)، ص. 88–90 .

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

" هناك معوقات محددة تعترض تحسين العلاقات الأمريكية السودانية و هي الديمقراطية ، حقوق الإنسان بمفهومها العريض ، الحرب في الجنوب "

وبموجب ذلك عمدت واشنطن إلى إصدار قرار من الكونغرس لسنة 1994 يدين السودان من ناحية انتهاكها لحقوق الإنسان كما و قد نجحت في تمرير مشروع قرار الجمعية العامة يدين السودان من جانب حقوق الإنسان كما و قد اتجهت الإدارة الأمريكية للضغط أكثر من المنظمات الدولية لإصدار قرار و توصيات تدين السودان في معاملتها للأقليات الغير مسلمة مثال ذلك : منظمة الراصد الإفريقي مقرها واشنطن أصدرت قرار تدين فيه بشكل صريح السودان بشنها حملة ضد النوبيين المسيحيين في الجنوب ، وترد الحكومة السودانية على هذه الاتهامات بوصفها أنها تستهدف الشريعة التي يستمد منها السودان قوانينه الجنائية و المدنية ،و قد أبلغ الرئيس السوداني الخبر الأعظم (البابا) أثناء زيارته للسودان عام 1993 " أن حقوق المسيحيين السودانيين و حرياتهم تحظى باحترام تام ، كما وقد ذكرت وزارة الخارجية السودانية في بيان أصدرته في أكتوبر 1995 " إن الإدعاءات الأمريكية التي تتحدث عن الانتهاكات لحقوق الإنسان في السودان وإساءة معاملة المسيحيين لا تستند إلى الواقع و تفتقر إلى الدليل[1] .

4-تتهم الإدارة الأمريكية السودان بسوء الأوضاع الإغاثة في الجنوب و قد نفت الحكومة السودانية ذلك على لسان اللواء محمد بن عويضة الناطق عن القوات المسلحة السودانية :

" إن السودان قادر على توصيل الغذاء للمتضررين بالجنوب و ملتزم ببنود اتفاقية نيروبي التي وقعت في تشرين الماضي بين الحكومة و أطراف التمرد و الأمم المتحدة "

إذ أنها رفضت مبادرة المناطق الآمنة المقترحة أمريكيا بحجة أنه جاءت مباشرة بعد فشل جهود جون فرنق في الاستيلاء على مدينة جوبا في أقصى الجنوب في 1995 .

5-اتهامها بمصادقة الأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية بموجب :

أ-موقف السودان المؤيد لاحتلال العراق للكويت في حرب الخليج الثانية .

ب-علاقاتها الجيدة مع النظام الإيراني ، هذا الأخير الذي يدعم الإرهاب الدولي و يشجع حركات المعارضة الأصولية كمساندة التحالف الوطني الصومالي المقاوم للتدخل الأمريكي في الصومال و كان رد الرئيس السوداني كما يلي :

" نحن مع احترام المواثيق الدولية و ميثاق الجامعة العربية ونؤمن بعدم حل النزاعات العربية عن طريق القوة ، إننا لا نؤيد العراق في اجتياحه للكويت لكن في نفس الوقت نحن ضد الوجود الأجنبي ،لأن أمريكا هي حليفة عدونا الصهيوني فلا يمكن أن نستعين بعدونا لحل مشاكلنا و إن كان اجتياح الكويت خطأ فلا يمكن معالجة هذا الخطأ بخطأ أكبر منه " .

1آدمون غريب و آخرون ، مرجع سابق ، ص.90-92 .

6-اتهام الإدارة الأمريكية للحكومة السودانية بالتحرش بالأنظمة السياسية الإقليمية بموجب تحريضها ودعمها الجماعات اثنية مسلحة في دول الجوار الاقليمي.

اتهام الحكومة السودانية بدعم لحركة المعارضة المسلحة الإسلامية لحركة الجهاد الإسلامي الاريترية بقيادة الشيخ محمد عرفة مما أدى إلى توتر العلاقات الدبلوماسية السودانية الإريترية ،بمعنى أنها تسعى إلى تأليب الأمن و الاستقرار داخل الدول المجاورة .

و يظهر دور إسرائيل على نحو الإيقاع بينها و أوغندا و إحداث أزمة عميقة بينهما من خلال إقناعها بأن السودان يدعم متمردي جيش الرب للذين يرفعون السلاح في وجه الحكومة الأوغندية كما أنها قدمت مبلغ 20 مليون دولار في سنة 1996 لثلاث دول إفريقية (اريتريا ، أوغندا ، إثيوبيا) في صورة مساعدات عسكرية لإسقاط النظام السوداني[1] .

7-فرض عقوبات اقتصادية بهدف الضغط عليها على نح وما حصل أثناء فرض حضر على صادرات من القمح إلى السودان منذ 1990 كما أنها عاودت الكرة في 1997 من خلال فرض عقوبات اقتصادية بصفة منفردة .

8-التدخل المباشر أو الغير مباشر من خلال الدول المجاورة في النزاع للحركة المتمردة في الجنوب ماديا و لوجيستيا على حساب الحكومة السودانية و الضغط على الحكومة للسير في مسار تقرير المصير بالنسبة لجنوب السودان .

ب- سياسة خطوة خطوة : و تعد اعتماد هذه الأخيرة بموجب :

1-الإخفاقات الأمريكية :

أ-فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم أي دليل على أن السودان دولة إرهابية خاصة بعد حل مؤتمر الشعب العربي الإسلامي و مغادرة أسامة بن لادن و سليم كارلوس إلى فرنسا .

ب- فشلها في تقديم إثبات في تفجير مبنى التجارة في نيويورك 1993 .

ج – فشلها ومن خلال دعمها للحركة التمردية في الجنوب لإسقاط النظام السوداني .

2-الدبلوماسية السودانية :

أبدت انتعاشا و نشاط فعالا في إعادة علاقاتها مع الدول الإقليمية و بالتالي الخروج من العزلة الإقليمية وحتى على الصعيد الداخلي فقد عمدت إلى بناء إلى بناء السلالم من خلال:

–اتفاقية الخرطوم للسلام في 1997 مع 6 فصائل من الجنوب.

– اتفاقها مع عناصر تمردية في جبال النوبة .

[1] إجلال رأفت و آخرون ، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب .. قبل السلام** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.)، ص.185-186 .

– انفتاح سياسي تجاه المعارضة و تفعيل دور الأحزاب و تحديث دستور 1998 الذي يمهد للديمقراطية و آلياتها .

3–الضغوطات على الإدارة الأمريكية :

منذ مارس 2000 تعرضت الإدارة الأمريكية لضغط كبير من قبل الشركات المتعددة الجنسيات (النفطية) التي تطالب بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول على نصيب وفير من النفط السوداني .

في ظل هذه المجريات أدركت الإدارة الأمريكية أنه عليها استحداث سياسة جديدة تمكنها من التغلغل أكثر و تحقيق مصالحها و إلا فسوف تجد نفسها خارج اللعبة السودانية ،لذلك اتجهت إلى اعتماد سياسة خطوة خطوة التي تقوم على المزاوجة بين الدبلوماسية الناعمة ما يعني المفاوضات و الحوار و أسلوب الضغط الذي لطالما اعتمد عليه في السابق .[1]

عمدت الإدارة الأمريكية إلى تعيين القس جون دانغورث في سبتمبر 2001 لطمأنة لوبياتها أن مطالبهم ستكون على رأس أولويات المبعوث الرئاسي، و قد عمدت إلى التمهيد و التكريس لسياسة القائمة على الحوار من خلال دفعها لمجلس للأمن لرفعه للعقوبات المفروضة على السودان منذ 1996 .كما وقد عملت على العمل مع الدول الإفريقية و الأوروبية على اعتبار أنها لن تتمكن في هذا القرن من مجابهة للإرهاب بشكل منفرد ، لذلك فقد تم اعتماد مبادرة ' ايغات ' "تحت الوصاية العربية – الإفريقية الأوروبية، و كان لها دور في تفعيل اتفاقيات ماشا كوس و نيفاشا التي في جوهرها تهدف إلى فصل و تقرير مصير الجنوبيين أكثر من الوحدة ،و من أجل الضغط على السودان في مفاوضاتها هذه تم اعتماد مشروع للسلام السوداني الأمريكي كنموذج لدعم الحكم الديمقراطي و مراقبة مدى مصداقية و حسن نية الطرفان، حيث نص على تقديم تقارير كل 6 أشهر للكونغرس و أي مخالفة الطرفان لشروط اتفاق السلام يترتب عليها عقوبات اقتصادية ،و في النهاية تحقق ما كانت تصبو إليه الإدارة الأمريكية في تفتيت السودان من خلال المحطة الأولى و هي جنوب السودان.[2]

بناءا على ذلك فإن الشركات البترول الصينية ستواجه تحديات كبيرة في جنوب السودان حيث أنها تمتلك 40 بالمئة من الاستثمارات النفطية في السودان ،هذه الشركات سوف تضطر على إعادة توقيع اتفاقيات نفطية مع حكومتي الشمال و الجنوب و بالتالي فالمصالح التجارية للصين سوف تنقسم على أجزاء و هذا يحكمه طبعا إرادة الحكومة جنوب السودان على استمرار انسياب الاستثمارات الصينية النفطية حيث أن هنالك دراسات تؤكد بان استقلال جنوب السودان كان بوابة لعودة شركة شيفرون الأمريكية للجنوب و الخروج الشركات الصينية من البوابة نفسها .

أما بالنسبة لدارفور و كمحطة ثانية لتفتيت السودان فقد اتجهت الإدارة الأمريكية إلى توظيف المحكمة الجنائية الدولية لمطاردة رموز النظام السوداني و توقيفهم كأداة إضافية لابتزاز و الضغط على الحكومة السودانية ،فعقب زيارة كولين باول لدارفور في 2004 حمل فيها وزير الخارجية السوداني ما يجري في دارفور و خيره بين وقف القتال أو تشديد العقوبات ،وفي نفس السنة أصدر

1 إجلال رأفت ، مرجع سابق ، ص. 211-217.

2 " العلاقات السودانية – الأمريكية بين الترويع و التطبيع " في:
http://www.smcsudan.net/hiles/3.html ، 2015/05/16، 10:02.

الكونغرس الأمريكي قرارا بأن ما يجري في دارفور هو إبادة جماعية و أضحى هذا المصطلح معتمدا من كافة التصريحات الرسمية للمسئولين و محرري الوكالات الإعلامية الأمريكية و قال الرئيس بوش في هذا الشأن و بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 2001 .

" إن شعبنا هالته الإبادة الجماعية في دارفور ، إن من المناسب أن نمضي الوقت في تذكر قيمة كل حياة إنسانية و حق كل شخص في العالم في العيش بسلام و كرامة " [1].

وقد استعانت و اعتمدت الإدارة الأمريكية على إصدار قرارات أممية تؤثر فيها على الحكومة السودانية أهمها :

1-قرار مجلس الأمن رقم 1557 في 30يوليو 2004:يقضي بضرورة احترام السودان للحقوق و القانون ونزع السلاح و اعتقال القادة .

2-قرار مجلس الأمن رقم 1574 في 18 سبتمبر 2004 :يقضي بعدم التزام السودان بما نص عليه القرار السابق و تهديدها باتخاذ تدابير على القطاع النفطي .

3-قرار مجلس الأمن رقم 1593 في 31 مارس 2005 :يقضي ببعث لجنة التحقيق الدولي و ضرورة التعاون السوداني إذا ما تم إحالة ملفها إلى المحكمة الجنائية الدولية .

4-قرار مجلس الأمن رقم 1706 في 31 أوت 2006 :يقضي بإرسال قوات دولية ذات صلاحيات واسعة (استعمال الوسائل اللازمة لحماية المضطهدين، مصادرة جميع الأسلحة ، القيام بحملة إعلامية لفهم مجريات الأحداث) ،كما أن إقامتها مفتوحة .

تراوحت ردود الفعل الصينية في محاول تعطيل قرارات مجلس الأمن بناءا على الفصل السابع من خلال الامتناع عن التصويت و قد أضحت دارفور مجالا حيويا للصراع بين الشركات الصينية و شركاة شيفرون التي تتواجد على الحدود السودانية التشادية من خلال حكوماتهم ، فاليوم تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لربط النفط الدارفوري بشبكة أنابيب يتم إنشائه من حقول النفط في تشاد و الذي يمتد إلى ميناء الكرموني في ساحل المحيط الأطلسي على طول 1000 كلم بشكل يؤمن لها النفط لدرجة اقل تكلفة للنفط شرق الأوسط [2] .

ما يمكن ملاحظته هو أن الدول تتحرك استجابة لضمان استثمارات لشركاتها المتعددة الجنسيات الوطنية كالصين، أو شركاتها المتعددة الجنسيات الخاصة بحكم ارتباط دوائر صنع القرار الأمريكي بمصالح هذه الأخيرة وتتجسد هذه المقاربة بشكل جلي

1محمد جمال عرفة ، " ماهي الأهداف الإستراتيجية من التدخل في دارفور "في:

http://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&lang=A&id=127072،015/05/16 ، 10:02 ،

2 هاني رسلان ، " أزمة دارفور القرار 1706-الأبعاد و التداعيات " . **مجلة السياسة الدولية** . ع166.206،(دت ن) ص. 183-184.

من خلال المساعي الصينية و الأمريكية للحصول على عقود استثمارية لشركاتهم في السودان،حيث أن الصين اتجهت إلى اعتماد سياسة تمكنها من استقطاب الدول الإفريقية للقبول باستثارتها قوامها ما يلي:

1-دولة الصين تعتمد مبدأ مهم في سياستها الخارجية وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد اتجهت إلي الدول التي تم التخلي عنها وانتقادها من قبل المجتمع الدولي لأنها لا تستوفي معايير الحكم الراشد.

2-تعتمد الصين في إدارة علاقاتها مع دول القارة الإفريقية على إستراتيجية القوة الناعمة و التي تتم من خلال تقديم المساعدات و المعونات في المجالات المالية،الاجتماعية المختلفة كالصحة و التعليم دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية حيث انها عمدت إلى:

-إلغاء الديون التي نشأت من خلال فوائد القروض التي حصلت عليها الدول الإفريقية خاصة الدول الأقل نموا و التي لديها علاقات دبلوماسية مع الصين.

-فتح الأسواق الصينية للمنتجات الإفريقية و الفاء التعريفية الجمركية خاصة بالنسبة للدول الإفريقية الأقل فقرا.

وقد عملت على دعم الحكومة السودانية في مشروعها الذي أطلق عليه سد مروي، إذ تبنت الشركات الصينية عملية بناءه ويبلغ طوله 11 كيلومتر و يهدف إلى توليد الطاقة الكهربائية و استغلال مخزونه في الزراعة... ،فضلا عن مشروع جسر الصداقة بين مدينتي مروي و كريمة إذ مولت الجسر الشركة الصينية العاملة في السودان بالإضافة إلى ذلك زيارة الرئيس الصيني هوجنتاو 2008 وعقد معها تسع اتفاقيات خاصة بالتعاون الاقتصادي و الثقافي و الديون تصل إلى 19 مليون دولار [1].

تعد الصين المستورد الأول للنفط السوداني حيث تستورد نحو25 بالمئة من حاجياتها النفطية في إفريقيا، و قد استغلت الصين خروج الولايات المتحدة الأمريكية و شركتها النفطية شيفرون كسياسة لملأ الفراغ وتمكنت الصين من شراء 40 بالمئة من أسهم شركة النيل الأعظم النفطي ف بالسودان و التي تضخ 300 ألف برميل يوميا، كما قامت شركة « sinopec »بإنشاء خط أنابيب طوله 15000 كيلومتر لتنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان من البحر الأحمر عبر الناقلات النفطية المتجهة إلى الصين، كما تعتبر الشركة النفطية الوطنية الصينية « snpc » اكبر مستثمر أجنبي للنفط في السودان بمبلغ 5 مليار دولار لتطوير حقول النفط ومنذ 1999 استثمرت الصين 15 مليار دولار في السودان و هي تملك 50 بالمئة من مصفاة النفط بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم، إذ تحصل الصين على 8 بالمئة من احتياجاتها البترولية من السودان بما يمثل 60-80 بالمئة من الإنتاج الذي يعادل 600 ألف برميل [2].

---

[1] فراح بلعاشي،**التنافس الصيني الأمريكي على النفط الافريقي دراسة حالة السودان**،مذكرة ماستر غير منشورة(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية:قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية، 2013،)،ص.53-83 .

[2]محمد المجذوب،علي حسين باكير،**دبلوماسية الصين النفطية ،الأبعاد و الانعكاسات التنافس الجيو استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة**(بيروت:دار المنهل اللبناني ،2010)،ص.128.

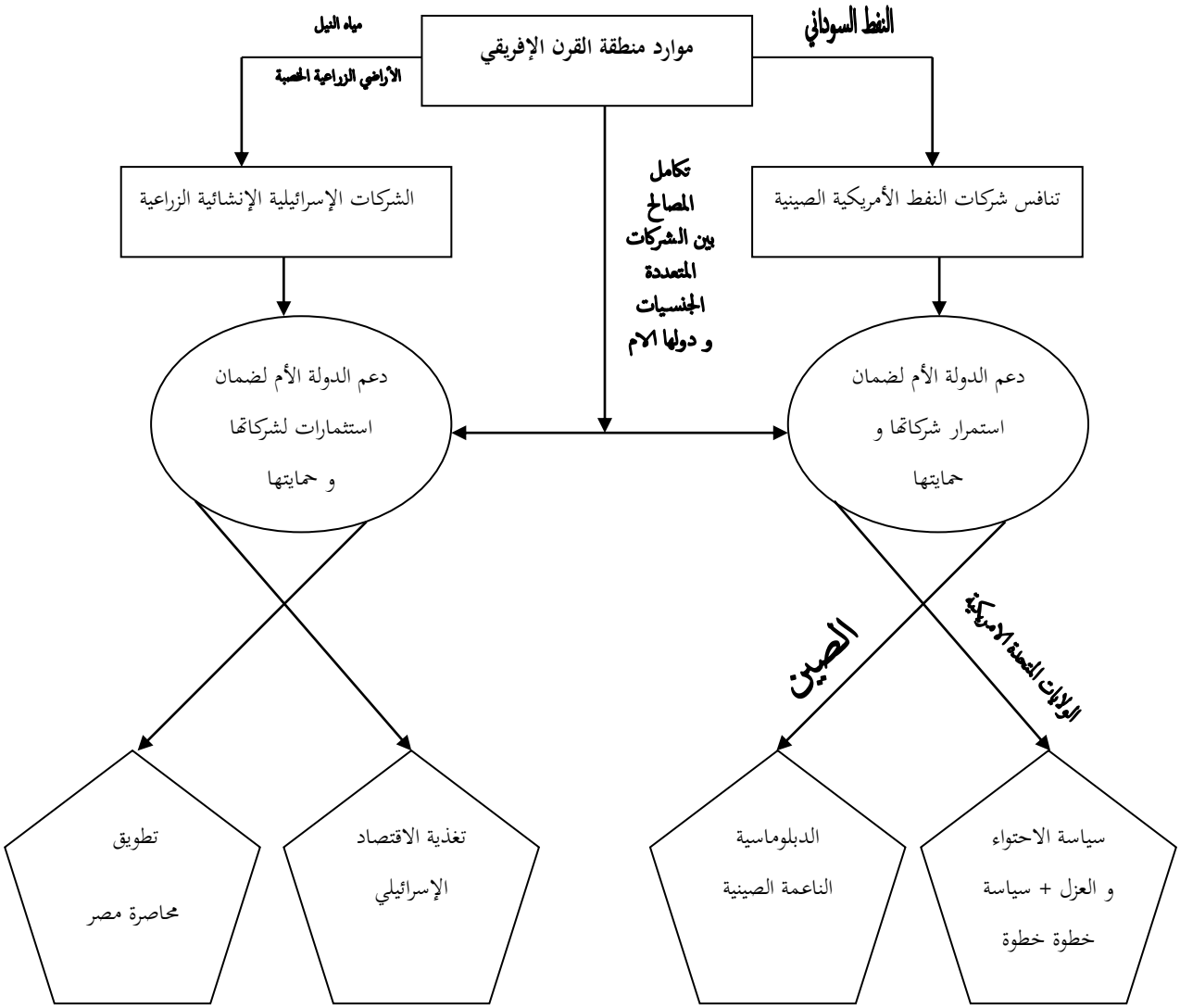
موارد منطقة القرن الإفريقي
مياه النيل
الأراضي الزراعية الخصبة
النفط السوداني
الشركات الإسرائيلية الإنشائية الزراعية
تكامل المصالح بين الشركات المتعددة الجنسيات و دولها الام
تنافس شركات النفط الأمريكية الصينية
دعم الدولة الأم لضمان استثمارات لشركاتها و حمايتها
دعم الدولة الأم لضمان استمرار شركاتها و حمايتها
الصين
الولايات المتحدة الامريكية
تطويق محاصرة مصر
تغذية الاقتصاد الإسرائيلي
الدبلوماسية الناعمة الصينية
سياسة الاحتواء و العزل + سياسة خطوة خطوة

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

المطلب الثاني : نهر النيل ورهانات الشركات العالمية :

لا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي من دون تحقيق الأمن الغدائي و لا يمكن تحقيق هذا الأخير من دون تحقيق الأمن المائي الذي يمكن تحصيله من إيرادات الأمطار و المياه الجوفية و الأنهار التي عادة ما تتسم بعبورها لحدود دول متجاورة، الأمر الذي يكرس لحتمية الاقتسام و الاشتراك وفق اتفاقيات دولية بين دول الحوض ، وبالتالي فإن المياه أضحت متغير رئيسي يمكن أن يهدد علاقات حسن الجوار و التعاون الإقليمي فيما بين الدول المشاطئة لأحواض الأنهار الدولية ،و من جهة أخرى فإن الدول التي يتدفق و ينبع منها النهر يمكن أن توظفه كسلاح حساس بشكل يسمح لها بفرض إرادتها على الأطراف الأخرى .

هذه المقاربة تنطبق إلى حد بعيد على دول حوض النيل (دول المنبع بمعية المصب) ، اليوم و في ظل حاجات الدولية المتنامية للمياه أضحى هنالك حديث عما يسمى " بخصخصة و تدويل مياه الأنهار " ، بشكل يجعلها سلعة قابلة للبيع و الشراء و لعل إسرائيل من أهم الدول التي تسعى إلى تجسيد ذلك على أرض الواقع و ذلك فيما يتعلق بمياه حوض النيل بحيث أنها تضغط بشكل متزايد على مصر لتفعيل طرح الخصخصة و في ظل الاستجابة السلبية ،اتجهت إلى اعتماد إستراتيجية تطويقها من خلال احتواء دول حوض النيل الأخرى أو ما يسمى "بدول الاندوجو" من خلال تطوير شبكة علاقات مع هذه الدول (أثيوبيا ،أوغندا ، كينيا ، دول بحيرات العظمى ، جنوب السودان ،...) و ذلك لتفعيل أهداف يمكن تلخيصها في مقولة عوزي ديان [1] أحد مفكري الدراسات الإستراتيجية يقول :

" نحن لا نحتاج إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل من اجل هزيمة مصر فنحن نستطيع عن طريق نشر الجفاف في مصر و السودان نتيجة لوقف مياه النيل أن تحقق نتائج حاسمة لا تستطيع الأسلحة التقليدية أو غيرها فعلها "[2]

فقد ذكرت صحيفة كوست ويك الأسبوعية الأثيوبية أن مصر بحلول 2018 سوف تكون بحاجة إلى 86 مليار متر مكعب من المياه سنويا في الوقت الذي لن يزيد موردها عن 71,4 مليار متر مكعب ، الأمر الذي يعني أنها تتجاوز النصيب المخصص من مياه النيل على حساب إيرادات الدول الأخرى التي تندد و تعارض بأنها لن تلتزم بالاتفاقيات و المعاهدات التاريخية المبرمة لقسمة مياهه [3] (1929 ، 1959) و التي يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها :

-التزام دول حول النيل بقاعدة التصويت بالإجماع عند النظر في أي تعهد للبنود الأساسية التي تمس حوض النيل .

---

[1] السيد علي أبو فرحة ، " عن مسالة نهر النيل وفرة المياه و عجز السياسة و غياب الاقتصاد " ، **مجلة قراءات إفريقية** ، ع 17 (ديسمبر)2013 ، ص . 122-120 .

[2] مرجع نفسه ، ص .63 .

[3] زبيدة عطا ، **إسرائيل في النيل** (القاهرة :مكتبة الشروق الدولية ،2010)،ص .110 .

-ضرورة الإخطار المسبق لدول المصب بأي إنشاءات أو مشاريع تقام على مجرى النهر و فروعه و تؤثر في مياهه أو حصتها في المياه .

-الاعتراف بحقوق مصر و السودان في استخدامات مياه النيل وفقا للمعاهدات التاريخية المنظمة [1] .

في هذا السياق كشفت صحيفة لوفيجارو الفرنسية في تقريرها لتفاصيل المخطط الإسرائيلي للاستحواذ على مياه النيل و ذلك من خلال الجولة التي قام بها وزير الخارجية فيجدور ليبرمان في بعض الدول الإفريقية في سبتمبر 2009 ،و التي إعتبرتها الصحيفة تهديدا خطيرا بمستقبل مصر موضحة أن هذا التحرك هو الأول من نوعه منذ 25 سنة ،[2]و زيارته ركزت على إجراء المزيد من المشاورات و الضغوط بالأخص على أثيوبيا لبناء سدود على ضفاف نهر النيل خاصة أنها تتحكم في 85 % من إيراداته و بالتالي فهي يقع في حزام الأمن الإستراتيجي لمصر أي أنها تعتبر مصدر تهديد باعتبارها الأكثر دول الحوض الراغبة في تغير الوضع القائم، إذ أنها بمعية الشركات الإسرائيلية المختصة في الإنشاءات و الطاقة الكهربائية كشركة أروا AORWA للطاقة الكهربائية و الشمسية [3]و الشركات الزراعية كشركة انكودا التي تستثمر حوالي 50 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الأثيوبية تمكنت من إنجاز العديد من السدود و أهمهما هو "سد النهضة "الذي يقع بالقرب من الحدود السودانية الأثيوبية التي تبعد 40 كلم عن الحدود السودانية ، وهدفه هو توليد الطاقة الكهربائية (بالاعتماد على كميات كبيرة من المياه بشكل يؤثر على تدفق المياه لدول المصب) .

فضلا عن السودان الذي يحمل العمق الإستراتيجي الجنوبي لمصر، ففي ظل انفصال دولة جنوب السودان فإن هذه الأخيرة سوف تطالب بإيرادها السنوي من مياه النيل ،الأمر الذي سوف يجعل السودان تضطر إلى مراجعة اتفاقية 1959 مع مصر و التعامل بمعطيات جديدة أهمها خفض نصيب مصر من مياه النيل ، الذي يتدفق من خلال السودان عبر نهر النيل الأبيض و الأزرق .

[1] يوسف حماد ، عودة ، مرجع سابق ، ص .138 .

[2] زبيدة عطا ، مرجع سابق ، ص .123 .

3 " شركة إسرائيلية للطاقة توقع عقود التزويد و توليد الكهرباء من مصادر بيئة خضراء " في:
http://www.i24news.tv/app.php/ar 2015-05-17 15:03

كما أن هنالك العديد من الشركات الإسرائيلية التي تشكل مياه النيل في العديد من الدول الحوض ككينيا وإثيوبيا و أوغندا مصدرا لاستثماراتها الزراعية(مجال تطوير الزراعة و استصلاح الأراضي و إقامة المزارع التجريبية و استخدام الوسائل الزراعية الحديثة و طرق الري المتطورة)وأيضا بناء السدود التي لقيت ترحيبا من قبل تلك الحكومات في ظل تخبطها في أزمات الجفاف كشركة موتورولا و هي شركة متخصصة في مد شبكات الكهرباء و المياه و توريد أجهزة الحكم المائي .

كما و قد ذكرت صحيفة أو نشرة دي اوشن أتر الفرنسية أن إسرائيل مهتمة بإقامة مشاريع الري في مقاطعة كارموجا الأوغندية و قرب السودان حيث تهدف إلى ري أكثر من 247 ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال اثنين و نصف مليار متر مكعب من المياه سنويا ، في حين أن المياه المستخدمة حاليا لا تزيد عن 608 مليون متر مكعب ، كما انه تم الاتفاق على ري 10 مقاطعات متضررة من الجفاف و ذهبت إلى ذلك بعثة إسرائيلية بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان و ليبيا فتم استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا بإقامة هذه المشاريع[1] .

بيد أن التعاطي الاقتصادي الإسرائيلي مع دول المنبع لحوض النيل و اللعب على وتر التناقضات العربية الإفريقية و تحريضها على التمرد على الاتفاقيات الدولية الخاصة بأقسام نهر النيل هو مزدوج الأهداف، فمن جهة تمكنت من ضمان استثمارات شركاتها المتعددة الجنسيات بشكل يغذي اقتصادها الوطني خاصة في المجال الزراعي، و من جهة أخرى فهي فرصة لتضييق الحصار على مصر الذي يشكل إيراد نهر النيل عصب اقتصادها القومي، بشكل يجعلها تستجيب للأجندات السياسة الإسرائيلية في العديد من القضايا المحورية (القضية الفلسطينية ،بيع حصة من مياه نهر النيل ...) .

[1] زبيدة عطا ، مرجع سابق ، ص .133.

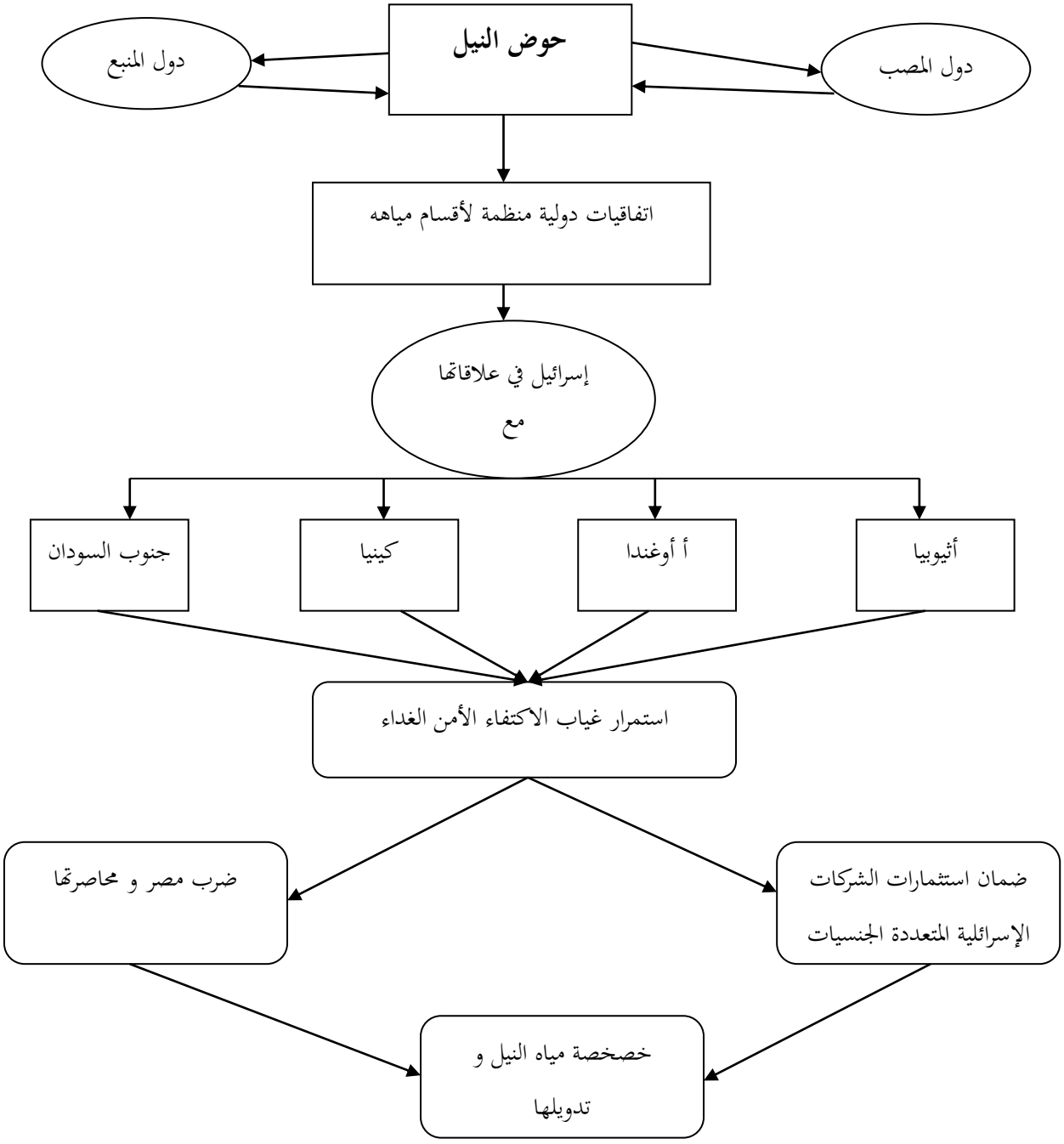

من إعداد الطالبة

الفصل الثاني :جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير دولاتية

خلاصة الفصل:

تتسم بنية بعض أنظمة القرن الإفريقي بالهشاشة الأمر الذي فتح المجال لتصاعد فواعل تحت قومية (القرصنة قبالة السواحل الصومالية)، التي تنامت و امتدت ممارستاها إلى خليج عدن و المحيط الهندي بشكل أضحى يهدد الملاحة الدولية ، وآثار هذه الهجمات امتدت للدول المشاطئة للبحر الأحمر التي تعتمد على إيرادات مرور السفن عبر مضايقه و ممراته المائية (كمصر عبر قناة السويس) و من جهة في ظل هذه التهديدات ، فقد فتح المجال لتدويل البحر الأحمر و التواجد الغربي عبر أساطيلها الحربية لضمان انسياب إمداداتها النفطية ،و الأكثر من ذلك فإن استمرار القرصنة البحرية فرصة ثمينة لعروض الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة لحماية السفن و تدريب حفر السواحل الصوماليين و من جهة أخرى فإن الموارد النفطية المائية الموجودة بهذه المنطقة مثلت فضاء لتنافس الشركات النفطية الأمريكية ، الصينية ، الإسرائيلية.

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

تمهيد :

لقد كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرات عميقة على عملية إدارة النزاعات، هذه الأخيرة انتقلت من الطابع الدولي التماثلي إلى غير دولي (أطراف غير متماثلة) ، فهنا نؤكد على أن الأمر لم يعد يقتصر على الدول بل اتسع إلى شركاء جدد (فواعل غير الدولاتية) و هنالك من يرجح كفة زوال الدولة و انتقال عملية الإدارة لهذه الفواعل ،الأمر الذي يستدعي إلقاء الضوء على حركية و نشاطات هذه الفواعل في منطقة القرن الإفريقي .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

المبحث الأول:المنظمات غير الحكومية بين الدوافع الإنسانية و الأجندات السياسية الغربية

المطلب الأول:دور المنظمات غير الحكومية في تصعيد النزاعات الداخلية في منطقة القرن الإفريقي

1-المساهمة في تدويل النزاعات الداخلية لمنطقة القرن الإفريقي :

في ظل نقص قدرات الحكومات الوطنية على مواجهة الكوارث الطبيعية ، و تصاعد أعمال العنف المسلح و الحروب الداخلية ، تتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية لتقديم أشكال مختلفة من المساعدة تبدأ عادة بتقديم إمدادات الإغاثة الإنسانية الطارئة و إعادة توظيف اللاجئين و النازحين و تخفيف حدة الفقر و إعادة الإعمار وصولا إلى حماية حقوق الإنسان و دعم التنمية المستدامة، إذ لا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي تقوم به هذه المنظمات في الجانب الإنساني ، هذا الأخير يجعل الكثير من المختصين ينخدعون بأن دينامية هذه المنظمات تحكمها رغبة إنسانية في تقديم العون للضحايا في المناطق التي تعمل فيها .

الحقيقة أن كثيرا من هذه المنظمات شانها شأن غيرها من الفاعلين تتحرك انطلاقا من إدراكها لمصالحها الحقيقة أو المتصورة ومن ثم فقد تتجه غالبا إلى التنسيق الذي ربما يصل إلى حد الاعتماد المتبادل مع الدوائر الحكومية خاصة منها الغربية ، حيث أنها ابتعدت عن تفويضها الإنساني و أضحت تعمل وفقا لأجندات سياسية من خلال خلق معلومات و تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان و الترحيل القهري و الإبادة الجماعية و الاغتصاب و جرائم الحرب في الدول القرن الإفريقي التي تعاني من نزاعات داخلية مخالفة بذلك مبادئ العمل الطوعي و الإنساني و القوانين و اللوائح المنظمة له ،و اتفاقياتها مع الحكومات التي تنشط فيها ، الأمر الذي يساهم في تدويل نزاعات داخلية و تعقيدها أكثر من جهة ، و تقديم دعم لوجيستي مباشر أو دعم سياسي غير مباشر لحركات التمرد المسلحة من جهة أخرى و يمكن حصر أهم نشاطاتها فيما يلي :

- توقيع اتفاقيات تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فمن خلال التقارير المكثفة السلبية ضد الحكومة السودانية في إقليم دارفور تم إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني في مارس 2009 في سابقة هي الأولى لرئيس إفريقي [1].

[1] الوليد سيد علي ، " المنظمات الإنسانية الأجنبية في دارفور بين الإنسانية و السياسة " ، **مجلة قراءات إفريقية** ، ع7(مارس 2011)، ص .82،90.

- إرسال تقارير ملفقة عن الاغتصاب أو التطهير العرقي و الإبادة الجماعية إلى منظمة الأمم المتحدة ، حيث نشرت منظمة أطباء بلا حدود في أكتوبر 2004 تقرير مفاده أن الحكومة السودانية تمارس القتل الجماعي تجاه المدنيين بواسطة مليشيات الجنجويد الموالين لها في دارفور ، و أن المدنيين لا يجدون مكان آمنا اللجوء إليه ، فضلا عن ذلك فإنها قد أشارت أنها عالجت 500 حالة اغتصاب على مستوى عياداتها بدارفور . منظمة إنقاذ الطفولة البريطانية أصدرت في نوفمبر 2002 بيانا حول الأوضاع الأمنية في شمال دارفور ، تؤكد فيه على أن طائرات حكومية سودانية قصفت مواقع لا تبعد سوى 50 متر عن مركز توزيع الأغذية ، كما أنها أصدرت نشرة إعلامية في يوليو 2004 أشارت فيها إلى أن ما يزيد عن نصف مليون طفل من دارفور ، أجبروا على الهروب من قراهم و أن مليون شخص أجبروا على ترك مساكنهم من قبل المليشيات التي تدعمها الحكومة في إشارة إلى التهجير القسري للمدنيين .
- إعداد تقارير تناشد فيها المجتمع الدولي و مجلس الأمن و تطالبه بالتدخل العسكري في دارفور ، فمنظمة كير العالمية اتهمت في تقاريرها الحكومة السودانية بقصف قرى المدنيين بولاية شمال دارفور و طالبت بدخول قوات دولية بديلة للقوات الإفريقية، كما أن منظمة أوكسفام البريطانية أيضا قد اتهمت الحكومة السودانية و حملتها المسؤولية عن تردي الأوضاع الأمنية في دارفور و دعت المجتمع الدولي إلى التحرك و التدخل السريع .
- توظيف المدنيين في دارفور للإدلاء بشهادات كاذبة عن القتل و الإبادة الجماعية من قبل الحكومة السودانية بهدف إضفاء الشرعية على تقاريرها ، و الهدف من ذلك هو تغذية النزاع القائم و تدويله .
- القيام بنشاطات إستخباراتية (جمع المعلومات) لصالح الأنظمة الغربية كما هو الحال بالنسبة لمنظمة كوكس البريطانية لصالح الاستخبارات الأمريكية في جنوب السودان [1] .

[1] عبد الله الشهري ، " منظمات الإغاثة الغربية من دارفور .. حقائق و أرقام " ،في:
http://aboodsa.arabblogs.com/archive/2009/3/837068.html ، 2015/05/10 ، 02:02 .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

تتخوف الحكومة السودانية بشكل كبير من قدرات المنظمات الأجنبية في دارفور وإمكانياتها، حيث سبق للحكومة أن كشفت في العام 2009م أن ميزانية هذه المنظمات تبلغ مليار و 880 مليون دولار في العام، وأنها تمتلك 5085 جهاز اتصال؛ منها 10850 HF للاتصال بعيد المدى و 10352 متوسط المدى، يستخدم للاتصال بين الأقاليم, و 63 جهاز V.Sat لنقل الصورة والصوت، و 12 جهاز ربيتر لتقوية الاتصال، كما تمتلك 764 جهاز ثريا .

كما و قد أصدرت الحكومة السودانية قرارات لطرد العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية كما هو موضح في الجدول :

م	دولة المنشأ	عدد المنظمات	المنظمات التي تم طردها	المنظمات المتبقية
1	بريطانيا	16	4	12
2	أمريكا	19	5	14
3	فرنسا	10	2	8
4	ألمانيا	3	/	/
5	النرويج	2	1	1
6	إيطاليا	2	/	/
7	كندا	2	/	/
8	هولندا	1	1	/
9	بلجيكا	1	/	/
10	إسبانيا	1	/	/
11	سويسرا	1	/	/
12	السويد	1	/	/
13	دول عربية	12	/	/

المصدر: وزارة الشؤون الإنسانية – الخرطوم[1]

الولايات المتحدة أ	بريطانيا	فرنسا	هولندا	النرويج
منظمة كير العالمية « CARE »	منظمة أوكسفام « OXFAM »	منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية	منظمة أطباء بلا حدود الهولندية « MSF »	منظمة مجلس اللاجئين النرويجي « NRC »
منظمة إنقاذ الطفولة « SC.USA »				
منظمة إنقاذ الطفولة الأمريكية		منظمة العمل ضد الجوع « ACF »		
ميرسي كروب الأمريكية	منظمة إنقاذ الطفولة البريطانية	منظمة التضامن الفرنسية « SOLIDARITE »		
منظمة الإنقاذ الدولية « IRC »				

[1] الوليد سيد علي ، مرجع سابق .

المنظمات الأجنبية العاملة في دارفور

م	جنوب دارفور	شمال دارفور	غرب دارفور
1	العون الطبي العالمي (AMI)	العون الكنسي (CA)	Acted
2	CARE	CARE	CARE
3	ARC	Coopi (Italy)	Catholic relief Services
4	CRS	أطفال العالم	CAM
5	CA	زملاء الإغاثة الإفريقي (FAR)	كونسيرن Concern
6	CHF	منظمة (THW)	CHF
7	Cord - aid	منظة قوول (Goal)	Cosv (Italy)
8	DATA	بعثة الجذام الدولية	زملاء الإغاثة الإفريقية (FAR)
9	مؤسسة البصر	لجنة الإغاثة الدولية (IRC)	لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)
10	أطفال العالم	CHF	Helpage
11	FAR	منظمة (JRS)	(TMC)
12	Global Hope	صندوق المرضى الكويتي	بعثة الجذام الدولية
13	Goal	Malaria Consortium	Intersos
14	Humedica	منظمة مالتيسر Malteser	الإغاثة الإسلامية العالمية IR
15	IDRB	MSF-Belgium	Malaria Consortium
16	بعثة الجذام الدولية	MSF-Spain	Mercy Corps
17	المنظمة الطبية العالمية (TMC)	مؤسسة مالتيسر Malaria	MSF-France
18	IRC	أوكسفام البلجيكية	MSF-Spain
19	International relief (IR)	أوكسفام الأمريكية – Oxfam America	MSF - spain
20	منظمة سلام العزة	منظمة بلان Plan Sudan	مؤسسة الشرق الأدنى (NEF)
21	Johanniter	صندوق السكان (PCI)	منظمة بلان Plan Sudan
22	Kimse Yoj Mu	Practical Action	صندوق السكان (PCI)
23	صندوق دعم المرضى الكويتي	Redr-UK	إنقاذ الطفولة السويدية
24	Malaria Consortium	Relief International	إنقاذ الطفولة البريطانية
25	Medecins du Monde	إنقاذ الطفولة السويدية	إنقاذ الطفولة الأمريكية
26	Mercy Corps Merlin	إنقاذ الطفولة البريطانية	التضامن الفرنسية
27	Merlin	Thirst No More	Fearfund
28	MSF - France	منظمة العون الإنساني	Terres Des Hommed
29	MSF-Holland	GAA	المثلث الفرنسية
30	MSF - Spain	العمل ضد الجوع (ACF)	War Child - Canada

31	أيادي المسلمين (Muslims Hands)	World Vision	World Relief
32	العون الكنسي النرويجي (NCA)	MSF – France	/
33	مؤسسة الشرق الأدنى (NEF)	AHA	/
34	أوكسفام الأمريكية – Oxfam America	MDM	/
35	أوكسفام البلجيكية	/	/
36	منظمة بلان Plan Sudan	/	/
37	صندوق السكان (PCI)	/	/
38	Redr – UK	/	/
39	سماريتان Samaritan Purse	/	/
40	إنقاذ الطفولة السويدية	/	/
41	إنقاذ الطفولة البريطانية	/	/
42	التضامن الفرنسية	/	/
43	تيرفند Tear Fund	/	/
44	تروكير Trocaire	/	/
48	Zoa	/	/
49	Muslim Aid	/	/
50	مؤسسة آل مكتوم	/	/
51	الإغاثة العالمية IR	/	/
52	هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية	/	/

المصدر : وزارة الشؤون الإنسانية الخرطوم

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

02–تدمير العقائد الدينية و القيم :

غالبا ما تستثمر المنظمات الأجنبية العاملة في المجال الإنساني ظروف المعاناة التي تتكبدها الشعوب المنكوبة في إنقاذ تلك المجتمعات من اجل تدمير عقائدها الدينية و طمس هويتها و قيمها الاجتماعية ، إذ تستغل هذه المنظمات الأزمات الإنسانية خصوصا في مخيمات اللاجئين و النازحين في الكثير من النشاطات التنصيرية تحت شعار (الخبز مع الصليب) ، كما أن العاملين في تلك المنظمات يعمدون إلى نقل أسلوب حياتهم في الغرب إلى الدول الإفريقية ، حيث يمارسون الكثير من التصرفات و السلوكات التي تمثل تهديدا للقيم الإفريقية خصوصا في المجتمعات المسلمة .

للحديث عن التنصير نشير إلى الطوائف المسيحية الثلاث (الأرثوذكسية ، الكاثوليكية ، البروتستانتية) و المؤسسات الداعمة لها في مقدمتها الفاتيكان بالنسبة للكاثوليك ، و مجلس الكنائس العالمي بالنسبة للأرثوذكس و البروتستانت ، و قد وضعت هذه الأخيرة مخططا لتنصير القارة الإفريقية ، حيث تم تخصيص ميزانية أولية لهذا الغرض قدرت بـ 5,3 مليار دولار لأجل نشر المسيحية فيّ إفريقيا [1]و لقد اعتمدت على مجموعة من الّأساليب مستغلة في سياق ذلك ثالوث (الفقر ، الجهل ، المرض) و أهمها :

أ–التنصير من خلال التعليم :

اعتمد هذا الأخير كوسيلة للتنصير في إفريقيا لأنه من أقوى المؤثرات الفكرية على الإطلاق ، حيث أنه يخاطب العقول بهدف تطويعها لقبول الأفكار و التعاليم و القيم المسيحية ، حيث تم إنشاء العديد من المدارس النابعة للإرساليات التبشيرية كمدرسة " جماعة الكرسي ألرسولي " و " منظمة البابا يوحنا بولس " في كينيا بالإضافة إلى إنشاء فروع الجامعات الأجنبية و تقديم المنح المدرسية و تنظيم المؤتمرات و الندوات و الحلقات النقاشية و السعي نحو تعديل المناهج الدراسية في المدارس الحكومية و طباعة

[1] رمضان الغنام ، " إفريقيا الواعدة و الحراك ألتنصيري " ،في:http://ar.islamway.net/article/24471/%D8%A5 ، 2015/05/11 ، 17:40 .

الكتب و المجلات الدورية و توزيعها ،و نظرا لدور المرأة في التربية و التنشئة فقد توجهت المنظمات غير الحكومية التنصيرية لإنشاء مدارس البنات في السودان و دور الإيواء للطالبات المغتربات [1] .

ب–التنصير من خلال الخدمات الصحية :

يلجا المنصرون إلى استغلال الخدمات الطبية في خدمة أهدافهم التنصيرية في القارة الإفريقية لأنها أكثر تأثيرا ،لان الأمر يتعلق بمعالجة أمراضهم و تخفيف ألمهم ، و ذلك من خلال إيفاد البعثات و القوافل الطبية و إنشاء المستشفيات و المستوصفات و العيادات المتنقلة و رعاية المدنيين و الأيتام ، مستغلين تردي الإمدادات الصحية في الدول المنكوبة بالصراعات الأهلية مثل السودان ، الصومال ، ليبيا ، سيراليون ...، حيث تعمد إلى تقديم خدماتها بأسعار رمزية أو بالمجان و القائمون عليها يساومون الأفارقة في عقيدتهم للاستفادة من تلك الخدمات و إلا فسوف يقعون في براثين المرض نتيجة التمسك بدينهم. [2] منظمة فرانكليين جراهام و هي من أوسع المنظمات التنصيرية نشاطا لاسيما بمستشفياتها المتنقلة و هي من الأوائل التي أرسلت إلى دارفور [3].

ج–أساليب أخرى للتنصير :

تعتمد المنظمات غير الحكومية التنصيرية على بث أفكارها إلى مختلف اللغات المحلية الإفريقية بترجمة الكتب و كذلك من خلال المحاطات الإذاعية أهمها محطة " صوت الإنجيل " ، و هي الأشهر في القارة الإفريقية و التي بثت إرسالها من أديس أبابا بأثيوبيا بثلاثة عشرة لغة إلى دول الشرق و الجنوب و الغرب الإفريقي .

---

[1] أيمن شبانة ، " التنصير في إفريقيا بين مطرقة التعليم و سندان الصحة "، **مجلة قراءات إفريقية** ، ع 14 (ديسمبر 2012) ، ص.20،21 .

[2] المرجع نفسه، ص .23،25 .

[3] " منظمات الإغاثة الوجه الآخر , دارفور بين السياسة والإغاثة " ،في:
http://www.sudaress.com/smc/1283، 2015/05/12 ، 20:00 .

-كما تقوم أيضا بزيارات متكررة مصحوبة بالهدايا و الاحتياجات الأساسية المستهدفين في المنازل و مجتمعات اللاجئين و الجمعيات الأهلية و دور الأيتام و الأسواق و السجون [1].

-الحراك ألتنصيري للمنظمات الدولية غير الحكومية مركز على دول منطقة القرن الإفريقي لأنها تتضمن عدد من الأقطار ذات الوزن الديني المقدر على مستوى إفريقيا و الشرق الأوسط فأثيوبيا مثلا من أقدم الدول التي دخلتها اليهودية و النصرانية و الإسلام ،كما أنها من اكبر الدول النصرانية التي ينتشر فيها المذهب الأرثوذكسي .

أما كينيا فهي من أكبر الدول الإفريقية التي ينتشر فيها المذهب البروتستانتي ، و لقد استفادت منظمات التنصير غير الحكومية من جملة السياسات المهمة التي اتخذتها هاتين الدولتين و التي تتركز على إلزامية تسجيل الجمعيات و المنظمات و ربط الموافقة الإسلامية بمنح تراخيص للمؤسسات الإعلامية بموافقة وزارات حكومية مما فتح الباب على مصرعيه للمنظمات و الجمعيات التنصيرية [2] .

في الصومال حاولت هذه المنظمات تنصير مسلميها و فرض الثقافة الغربية من خلال فرض قيم جديدة (احتساء الخمور الاحتفال بالأعياد الوطنية الأجنبية و المناسبات الدينية الغربية ، جعل يومي السبت و الأحد خاصان بالإجازة ..) الأمر الذي دفع حركة الشباب المجاهدين إلى مواجهة تلك المنظمات و مطالبتها بالتوقف عن نشاطاتها و تسريح موظفيها من النساء و تعويضهم برجال [3] .

أما السودان فتعد هدفا إستراتيجيا مهما لدى منظمات التنصير غير الحكومية ، بوصفه أكبر بلد عربي إفريقي من جهة ، أيضا لكونه ذا موقع إستراتيجي مهم يفصل بين الشمال العربي المسلم و الجنوب الإفريقي الذي تغلب عليه المسيحية ، لذا فقد تركزت أهدافها على تحويل جنوب السودان إلى دويلة مسيحية يمكن فصلها و ضمها إلى دول الجوار الجنوبي في إطار ما يسمى "دولة التوتسي النصرانية الكبرى "التي تضم أوغندا ، جنوب السودان ، أجزاء من رواندا ، بورندي ، الكونغو الديمقراطية بزعامة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي يقدم نفسه بوصفه راعي الكنيسة في إفريقيا .

---

[1] أيمن السيد شبانة ، مرجع سابق ، ص (20) .

[2] كمال محمد جاب الله ، " الحراك ألتنصيري في الأقاليم الإفريقية .. مقدمة تعريفية " ، **مجلة قراءات إفريقية** ، ع 10 ، (سبتمبر 2011) ، ص 10 .

[3] أيمن السيد عبد الله ، مرجع سابق ، ص (22) .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

لا غرابة أن يقوم مجلس الكنائس العالمي و المنظمات الأخرى بدعم القوى المتمردة في الجنوب السوداني منذ ما قبل الاستقلال بدأ من تمرد حركة الأنانيا وصولا إلى الحركة الشعبية لجنوب السودان بزعامة جون جارانج ،و لم يقتصر هذا الدعم على تقديم المساعدات الإنسانية فقط و إنما تقديم الدعم التسلحي أيضا من خلال إكمال اللازم لشراء الأسلحة [1] ، و هذا ما أكدته مجلة نيوزويك في تقرير لها بعنوان " جنود المسيح في جنوب السودان " ، نشرته في 2001/04/10 ، حيث قالت أن الحرب في جنوب السودان أصبحت حربا صليبية و ذكرت أن منظمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد وفرت 17 مليون دولار لهذا الغرض .

03-انتقائية العمل الإنساني :

يتسم عمل المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال الإنساني في كثير من الأحيان بالانتقائية و ازدواجية المعايير ، فتجدهم يهرعون لإنقاذ المنكوبين في دولة ما في حين يتقاعسون عن القيام بأقل تجاه دولة أخرى (الكارثة الإنسانية في النيجر مثلا صارخا عن جمود و عدم استجابة المنظمات الإنسانية حيث عانى ما يزيد عن 3,6 مليون مواطن من الجوع الناجم عن موجات الجفاف و التصحر التي تعرضت له البلاد و الذي تفاقم إثر غزو الجراد لمحاصيلها عام 2004) ، يفسر ذلك بان دينامية المنظمات الدولية غير الحكومية الإنسانية تستجيب و تخضع لأجندات و مصالح سياسية للدوائر الحكومية الغربية في مناطق نزاعية معينة .

04-انتهاك حقوق الإنسان الأساسية :

يتورط كثير من المنظمات غير الحكومية الدولية في المجال الإنساني في ممارسات تنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية كضلوع بعض المنظمات الفرنسية في تجربة العقاقير و ألبان الأطفال و الوجبات الغذائية الجديدة ، أيضا دراسة مدى صلاحية الأدوية لإثبات فعاليتها و كذلك ضلوع منظمة (ارتش دى زى) الفرنسية في اختطاف الأطفال في تشاد و دارفور .

04-الانتفاع من الكوارث الإنسانية :

ارتباط تقديم المساعدات الغذائية في كثير من الأحيان بالتركيز على تحقيق الأرباح المادية على حساب حقوق الضحايا خصوصا مع المغالاة في تقدير رواتب موظفي تلك المنظمات أو عندما يلجأ موظفوها إلى تحقيق الأرباح المالية من خلال الدخول في صفقات مباشرة تتخللها العمولات و الرشوة مع موردي مواد الإغاثة الإنسانية [2].

---

[1] رمضان الغنام ، مرجع سابق .

[2] أيمن السيد شبانة ، " المنظمات الإنسانية الأجنبية في إفريقيا ... الوجه الآخر للدوافع النبيلة " ، **مجلة قراءات إفريقية** ، ع 7 (مارس 2011)، ص. 80-82 .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني:دور المنظمات غير الحكومية في تهبيط النزاعات الداخلية بمنطقة القرن الإفريقي

هنالك دراسات جديدة تشير إلى اصطلاح دبلوماسية المسار الثاني و هي في أبسط معانيها تلك الجهود التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في إدارة النزاعات ،و يبرز الدبلوماسي الأمريكي جون ماكدولاند كأهم مروج لهذه المقاربات التي أضحت أكثر ملائمة لمعالجة النزاعات التي تغير طبعها من الدولي إلى الداخلي الإثني التي يصعب احترام الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتنازعة لأن الجماعات لا تتوفر لديها هياكل تنظيمية كالدول مما يصعب من هذا الدور الذي تقوم به الدوائر الحكومية و المنظمات الحكومية ، كما النزاعات الإثنية مستعصية الحل لأن هنالك مفاهيم الهوية التي نجدها غير قابلة للتفاوض أو التنازل عنها .

في هذه الحالة فإن الهدف من الوساطة هو تغيير الظروف التي تؤدي إلى التعصب الاجتماعي لدى هذه الجماعات الإثنية و ما لم يكن الحوار و المصالحة جزء من عملية الوساطة فإن أي اتفاق يتم التوصل إليه هو حل غير جذري و حقيقي، و هنا يظهر دور المنظمات غير الحكومية كوسيط وممهد لخطوات لاحقة في سبيل حل النزاع بين الأطراف المتنازعة في شكل ورشات عمل ، من خلال محاولة تغيير المفاهيم و الإدراك و استحداث قيم و أفكار جديدة إيجابية مشتركة بين الأطراف المتنازعة تكون قاعدة التفاوض يعتمد عليها وسطاء المسار الأول للدبلوماسية (الحكومات و المنظمات الدولية) .

فيعتمد نجاح المنظمات الدولية غير الحكومية في مهمتها على الحصول على درجة جيدة من الثقة و المصداقية من قبل أطراف النزاع و التي تنمو بمرور الوقت في سياق التواجد لسنوات و معايشتها لواقع النزاع (الإحاطة بكل جوانب ومعطيات النزاع) في ظل مهماتها الأصلية (الإغاثة الإنسانية) [1].

بالتالي فعن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية مع الأطراف المتنازعة لا يمكن اعتباره وساطة و إنما هي ورشات حل للمشاكل « problème sloving » ، التي تديرها بشكل يسمح بإيجاد بيئة ملائمة لتطوير صيغ توافقية حول القضايا الخلافية ، مهمتها تقتصر على توجيه الموارد التي تقدمها الجهات المانحة ليس لفرض حلول معينة بل لمساعدة الأطراف المتنازعة على البحث عن طبيعة ملائمة للخروج من دائرة العنف و المضي في بناء السلام عبر إرساء الثقة .

[1] محمد أحمد عبد القادر ، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية دراسة نقد تحليلية ، الجزء الثاني : النظم الوقائية في الدبلوماسية المتعددة الممارسات** (الجزائر : دار هومة ، 2004)، ص .292-310 .

من جهة أخرى فإن نجاح المبادرات للمنظمات الدولية غير الحكومية مرهون بقدرتها على استحداث مقاربات نظرية في إدارة النزاعات من خلال الربط بين مخابر بحوثها و الواقع النزاعي و هنالك الكثير من المعاهد و مراكز البحوث التي تجند طاقاتها في سبيل ذلك مثل :

* مجموعة إدارة النزاعات CMG التابعة لجامعة هارفارد .

* مركز الدبلوماسية المتعدد الدروب .

*معهد السلام و الحياة LPI الذي قام بعملية سماها بورما في 1992 في الصومال تمثلت في إجراء عدة اتصالات بين (الفصائل الكبرى ، الفرعية ، الحكومة) ، حيث حاول تنفيذ برنامج تكوين لتأهيل بعض الفئات (أساتذة ، فنانين) و مكن ذلك من استحداث مجموعة منشقة الانتماء عن الفصائل المتناحرة (تسمى "شركاء السلام" للمساعدة في نشر فكرة إحلال السلم) ، وقد تمخض عن ذلك اتفاق جيبوتي 1999 لإنشاء حكومة صومالية انتقالية [1] .

[1] عادل زقاغ ، **إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دور الطرف الثالث** ، مذكرة ماجستر غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية) ، 2004/2003) ، ص .124-129 .

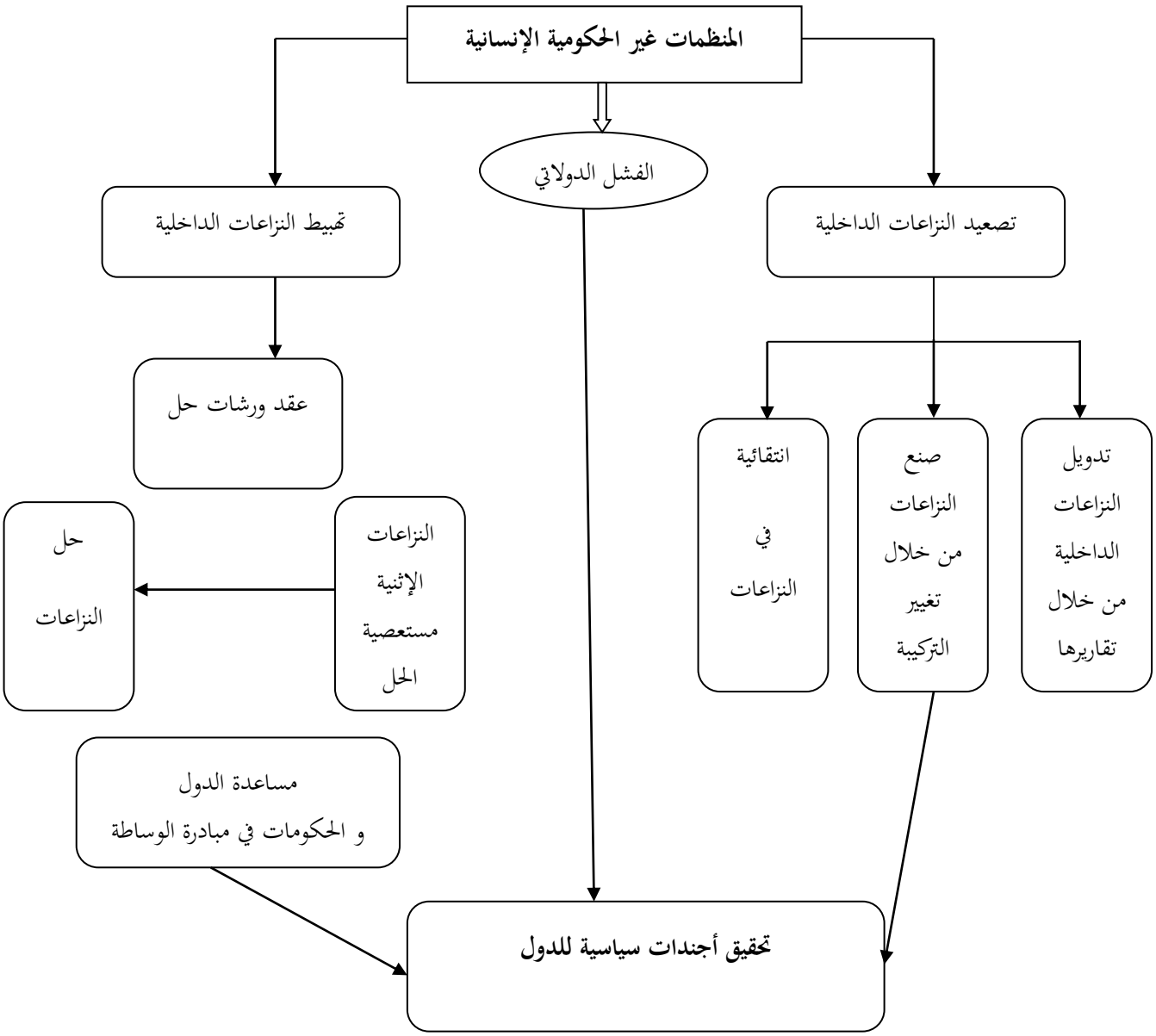

من إعداد الطالبة

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

المبحث الثاني :توظيف الجماعات الإثنية في الحروب الإقليمية و المخططات الغربية :

المطلب الأول:الصومال بين أجندات الدول الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي

01-كينيا

- **الصراع الكيني_الصومالي:ثمرة المرحلة الاستعمارية**

تقاسمت قوى استعمارية مختلفة الأراضي الصومالية، ومن ضمنها بريطانيا التي فرضت حمايتها على شمال غرب الصومال وأسمته الصومال البريطاني، وفعلت الأمر نفسه في جوبا لاند في جنوب البلاد حيث تنازلت عن نصف المحمية الجنوبية لإيطاليا مكافأة لها على مساندة بريطانيا ضد الألمان، واحتفظت بالنص الآخر وعُرف بـ(Nothern Frontier Destrict. NFD)وبعد استقلال الصومال البريطاني والصومال الإيطالي واتّحادهما، تصاعد الفكر القومي لدى الصوماليين، تبنت الطبقة المثقفة فكرة ''الصومال الكبير، فقررت بريطانيا عقد استفتاء شعبي لمعرفة الرأي العام لسكان هذه المحافظات، وعيّنت لجنة للإشراف عليها، وذلك في 1962، وكانت النتيجة أن 99% من المستفتين متحمسون للانضمام لجمهورية الصومال، ولكن بريطانيا قررت تجاهل هذه النتيجة وأعلنت أنّها تضع هذه المحافظات تحت كينيا الموشكة على الاستقلال، ووعدت بأن يحظى الصوماليون بنفس حقوق الكينيين.

عقب منح بريطانيا الاستقلال لكينيا، تصاعد الشعور بالظلم والخيانة لدى الصوماليين وشركائهم في الاستفتاء الذي تم تجاهله، لتبدأ أعمال المقاومة المسلّحة، والتي واجهتها كينيا بالكثير من العنف مطلقة عليها اسم ''شيفتا ''في محاولة لإظهارها على أنها أعمال نهب وتخريب،وذلك لوضع حدّ لطموح الصوماليين في الأراضي التي أصبحت تابعة لكينيا ومنعهم من الاتحاد مع إخوتهم الساعين وراء حلم الصومال الكبير، واستمرت المواجهات أربع سنوات، انتهت بتوقيع كينيا والصومال *اتفاقية أروشا* في 1967 لتطبيع العلاقات بين البلدين وإنهاء الصراع الحدودي.

خاصة أن القيادات العسكرية الكينية تعمّدت الاستفادة من أساليب القمع الوحشية التي سبق ومارسها البريطانيون تجاه الحركة الوطنية الكينية الـ''ماماو''، في تطبيقها إنما هذه المرّة تجاه شركائهم الصوماليين في الأراضي الكينية، فقد ارتكبت قوات الأمن الكينية في عام 1980مجزرة راح ضحيتها حوالي ثلاثة آلاف صومالي حين اقتحمت مدينة *غاريسا* للبحث عن مجرم يدعى عبدي مدوبي المتهم بإطلاق النار في مبنى سكني وقتل ناس فيه واغتصاب امرأة. وتكرر العقاب الجماعي في ***مجزرة ويغالي*** في عام 1984، وبلغت حصيلة القتلى حوالي خمسة آلاف شخص[1].

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، "عدم الاستقرار في القرن الإفريقي "، **مجلة الحوار المتمدن** ،ع2378 ،2008،

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

من ناحية أخرى فإن كينيا – شأنها في ذلك شأن إثيوبيا – لا ترغب في استقرار الصومال، أو على أقل الحيلولة دون سيطرة نظام حاكم ذي توجهات إسلامية، على مقاليد الأمور في الصومال، على غرار المحاكم الإسلامية، وعلى الرغم من أن كينيا تعاني من تدفق اللاجئين الصوماليين إليها، والذي يقدر عددهم بقرابة مائة ألف لاجئ، إلا أنها تخشى من تحقق الاستقرار في الصومال، خشية أن تطالب الحكومة الصومالية بإقليم النفد [1] .

بعد سقوط نظام سياد بري، واندلاع الحرب الأهلية بين الجبهات القبلية، ظهرت مشكلة اللاجئين الفارين بأرواحهم من نيران الاقتتال الطاحن بين الفرقاء الصوماليين المتصارعين على مقاليد السلطة. وشكّلت دول الجوار ومنها كينيا ملجأ لهم ومكاناً آمناً يحتمون به حكم قربها الجغرافي من مناطق الصراع في الجنوب الصومالي، ولمرونة القوانين المنظمة للاجئين.

غير أن تحديد أرقام حقيقية اللاجئين الصوماليين في كينيا يعتبر إشكالية بحد ذاته، فالشعب الصومالي في كينيا على حالتين، بعضهم مواطنون وبعضهم لاجئون، ولكن المجتمع الصومالي ذي الطبيعة الرعوية لا يعترف بالحدود، بل بصلات القربى والمصاهرة، وهذا ما جمع بين الصوماليين الكينيين وبين الصوماليين النازحين من جمهورية الصومال.

في إبريل 2011، سجلت تقديرات للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن عدد الصوماليين النازحين إلى دول الجوار 723.000 ، يعيش قرابة 500 ألف منهم في مخيمات اللجوء في كينيا خاصة مخيم داداب شمال شرق كينيا وبعض المخيمات الفرعية مثل برحلي، فضلا عن من يعيشون في داخل المدن الكينية، هذه الأرقام جعلت من مخيم داداب أكبر مخيم للاجئين في العالم برغم من عدم دقتها، وذلك طبعاً قبل المأساة السورية [2].

تعد كينيا من أكبر المستفيدين من الأزمة الصومالية واستمرار الانهيار الاقتصادي بالصومال، حيث احتضنت كينيا المنظمات الدولية التي كانت تقدم المساعدات المادية، وتحولت مقرات البعثات الأجنبية من مقديشو إلى العاصمة الكينية نيروبي، وبات ميناء ممباسا الكيني مكان لتصدير الثروة الحيوانية الصومالية الهائلة إلى دول عربية وحتى إلى إسرائيل، بسبب الحروب الأهلية التي أدت إلى إغلاق ميناء مقديشو وميناء كسمايو، كما أن عدم الاستقرار قد جعل جزءا مهما من رأس المال الصومالي ورجال الأعمال الصوماليين يوجهون رؤوس أموالهم إلى كينيا، حيث يعتبر سوق الصوماليين في نيروبي — سوق إسلي– من أهم الأسواق الاقتصادية في القرن الإفريقي، ومن ثم فإن عدم استقرار الصومال سيساعد كينيا من الناحية الاقتصادية، ولذا بوجه عام يمكن القول أن كينيا تنتهج من السياسات ما يحافظ على ضعف الصومال دون تفككه لأنها المتضرر الأكبر في حالات الفوضى التي تقود إلى نزوح آلاف الصوماليين إليها .

[1] " الأبعاد الداخلية والإقليمية للحرب في الصومال" ،في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbSomal/sec03.doc_cvt.htm ، 2015/05/14، 01:30.

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مرجع سابق .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

- **الاحتكام إلى محكمة العدل الدّولية**

أغرى الوضع الهش للدولة الصومالية جارتها كينيا ببدء التنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية الصومالية، زاعمة أنّها منطقة تجارية يحق لها استثمارها، وطرحت ثمانية امتيازات بحرية للترخيص لصالح الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ، ما حذا بالحكومة الصومالية الدّخول في مفاوضات دبلوماسية مع كينيا دون جدوى، فاضطرت الحكومة الصومالية لرفع دعوى قضائية ضد الحكومة الكينية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين وتحديد المناطق التجارية لكلا البلدين، وقبلت المحكمة الدّعوى، ومن شأن هذه الخلافات وقف الامتيازات الممنوحة لشركات استكشاف النفط والغاز من قبل كينيا مطالبة الحكومة الصومالية الشركات النفطية توقيف نشاطاتها و الانسحاب و دفع غرامات مالية عن تجاوزاتها .

- **التّدخل الكيني في الصومال**

أعلنت حركة الشباب المجاهدين مبايعة تنظيم القاعدة في 2010، وجدير بالذكر أن هذا التنظيم هو من تبنى مسئولية الهجوم على مصيف كيني إسرائيلي في مومباسا، ومحاولة الهجوم على طائرة تقل سياحًا إسرائيليين في عام 2002 تبنته حركة الشباب المجاهدين الصومالية أخرج هذه الأخيرة من طابع تهديدها المحلي ليضعها في خانة الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديدا قويا على الأمن الدولي ،الهجوم أبرز الإمكانيات اللوجيستية لهذه الحركة و مستوى تدريبها العالي و أعاد إلى الواجهة مخاوف أن تصبح الصومال قاعدة خلفية للهجمات ضد دول القرن الأفريقي. حركة شباب المجاهدين الصومالية قالت إن الهجوم جاء ردا على العمليات العسكرية الكينية في الصومال حيث تشارك كينيا ضمن بعثة قوات الاتحاد الافريقي بنحو أربعة ألاف جندي دخلوا في صراع مع حركة الشباب منذ عام 2011.
الجماعة كانت قد هددت كينيا بالقيام بهجمات ضدها إن لم تقم بسحب جنودها من الصومال فتذرعت كينيا بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح الدولة المعتدى عليها بالدّفاع عن نفسها دون إذن من مجلس الأمن لتبرير التّدخل العسكري في الصومال لدعم مليشيات في كسمايو[1].

- **التدخل العسكري الكيني .. يثير جدلاً في الصومال**

تواجه حركة الشباب التي تسيطر على أجزاء شاسعة من جنوب الصومال قوة مشتركة كينية وصومالية، بالإضافة إلى دعم خارجي من قبل فرنسا وأمريكا، على الرغم من أن الأخيرة نفت بشكل قاطع وجود أي دعم أمريكي لكينيا لملاحقة حركة الشباب عسكرياً داخل الصومال، ويأتي هذا النفي الأمريكي في بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية بعد أن قال جوني كارسون مساعد وزير الخارجية الأمريكية إن واشنطن ستوفر لكينيا الدعم اللوجستي لدحر نفوذ حركة الشباب ، ويشهد جنوب الصومال وتحديداً

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مرجع سابق .

مدينة كسمايو التي يعدّ أنها أكبر معقل لمقاتلي حركة الشباب قصفاً جوياً بواسطة طائرات حربية شنت هجمات متفرقة على مراكز عسكرية لحركة الشباب،على أية حال فإن حركة الشباب تشكل خطر تهديد للأمن القومي الكيني [1].

- **الاجتياح الكيني للصومال :**

حيث أنه مع تكرار انتهاكات مقاتلي الشباب والقراصنة لحرمة الأراضي الكينية، تسعى الحكومة الكينية من وراء هذه الحملة التي أطلقت عليها اسم (Linda Nchi) وتعنى باللغة السواحلية (حماية الأمة) إلى إقامة منطقة عازلة بطول 100كم داخل الأراضي الصومالية المتاخمة للحدود الكينية، وذلك بهدف منع الشباب المجاهدين والقراصنة من العمل في هذه المناطق والعبور إلى الأراضي الكينية ، إن دخول كينيا باعتبارها فاعلًا عسكريًا جديدًا في الصراع الصومالي سوف يزيد الأمور تعقيدًا، ويصبح التدخل الكيني جزءًا من المشكلة وليس جزءًا من الحل، ولعل دروس الماضي القريب تؤكد ما نقول، العملية الكينية تهدد نجاح جهود التسوية السلمية الإقليمية [2].

02–أثيوبيا: يتطلب تحليل الدور الإثيوبي في الساحة الصومالية التعرف أولاً على المحددات الرئيسية التي تحكم هذا الدور، باعتبار ذلك عنصراً مساعداً على فهم دوافع وأهداف هذا الدور :

أ–المحددات :

- **المحدد الأول:الموروث التاريخي المرتبط بظروف نشأة الدولة في كل من إثيوبيا والصومال :**

المتعلق بأن إثيوبيا كانت قد شاركت مع القوى الاستعمارية الأوروبية في تقطيع أوصال إقليم الصومال الكبير خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1880 . 1900، حيث استغلت إثيوبيا الهجمة الاستعمارية البريطانية والفرنسية والإيطالية على ذلك الإقليم، وشاركت بدورها في ذلك من خلال توسيع رقعة الإمبراطورية الإثيوبية على حساب الدويلات والممالك الإسلامية الصغيرة في شمال شرق أفريقيا، لاسيما في الأوجادين، وحصلت إثيوبيا على الاعتراف بنفوذها الإقليمي من الدول الأوروبية عقب انتصارها على الإيطاليين في معركة عدوة في 1896، ثم جرى التعبير عن هذا التقسيم الاستعماري من خلال سلسلة من الاتفاقيات التي أبرمت بين إثيوبيا والدول الاستعمارية الأوروبية خلال العقد الأول من القرن العشرين، ثم لم تفلح الجهود التي بذلت داخل الأمم المتحدة في الأربعينيات والخمسينيات في تسوية هذه المسألة بصورة تحقق وحدة إقليم الصومال الكبير [3] . وكان من نتيجة ذلك أن باتت نسبة تتراوح ما بين 13.3–17.7% من أراضي الدولة الإثيوبية هي في الأصل مستقطعة من إقليم الصومال الكبير، ويقطنها حوالي 6% من سكان إثيوبيا، ويطلق عليهم صوماليي الأوجادين، بحكم كونهم من حيث

---

[1] إسلام تايمز " التدخل العسكري الكيني .. يثير جدلاً في الصومال " ،في: http://www.islamtimes.org/ar/doc/news/109813/ ، 2015/05/15 ، 06:00 .

[2] حمدي عبدالرحمن , "الاجتياح الكيني للصومال ",في:
http://ar.islamway.net/article/9234/%D8%A7% : 2015/05/15 ، 10:00 .

[3] احمد إبراهيم محمود ، " إثيوبيا والمسألة الصومالية من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري "في:
http://www.ogadennet.com/arabic/articles.php?article_id=17 ، 2015/05/16 ،05:30 .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

الأصل الإثني ينتمون إلى الشعب الصومالي، وأغلبهم من عشيرة الدارود، التي تعتبر من أكبر العشائر الصومالية، وتوجد النسبة الأكبر من أبنائها في مناطق وسط وجنوب الصومال، كما توجد لها امتدادات أخرى في إقليم شمال شرق كينيا.

قد لعبت هذه المسألة الدور الحاسم في توجيه العلاقات الصومالية ـ الإثيوبية عقب استقلال الصومال في عام 1960وتسببت في نشوء حالة من العداء المزمن بين الجانبين فمن المنظور الوطني الصومالي، كان استيلاء إثيوبيا على إقليم الأوجادين مجرد احتلال استعماري لا يختلف عن ما قام به المستعمرون الأوروبيون، مع فارق أساسي يتمثل في أن إثيوبيا حولت هذا الاحتلال إلى نوع من الضم غير القانوني الأوجادين على نحو جعلها جزءاً من بنية الدولة الإثيوبية، بينما رفضت إثيوبيا هذا الطرح من جانبها، وأصرت على أنه لم يثبت من الناحية التاريخية وجود دولة أو أمة صومالية، وزعمت دوما بأن الصومال كلها كانت تاريخياً جزءاً من إثيوبيا، وليس العكس، كما وظفت إثيوبيا منظمة الوحدة الأفريقية لدعم موقفها، ووقف الإمبراطور هيلاسلاسى بقوة وراء استصدار قرار من مؤتمر القمة الأفريقي الأول بالقاهرة عام 1964 بشأن احترام الحدود الموروثة من الاستعمار .

وكان ما سبق سبباً في نشوب اشتباكات وحروب متعددة بين الجانبين منذ بداية الستينيات، كان أخطرها على الإطلاق حرب الأوجادين عامي 1977 ـ 1978، والتي تمكنت القوات الصومالية وحركة تحرير الصومال الغربي في بدايتها من تحقيق انتصار سريع على القوات الإثيوبية، ونجحت في السيطرة على معظم إقليم الأوجادين، ثم انقلب الموقف تماماً بعد ذلك عقب تدخل الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وكوبا عسكرياً بكثافة لصالح إثيوبيا، مما مكنها من تدمير الجيش الصومالي وطرده بالكامل من الأوجادين .

وقد أدى اندلاع الحرب الأهلية في الصومال، وانهيار الدولة بها عقب سقوط نظام سياد بري في عام 1991، إلى انعدام الاهتمام تماماً بمسألة الأوجادين في حركة التفاعلات السياسية الصومالية، بعدما بات الاهتمام منصباً على إنهاء الحرب الأهلية والحفاظ على كيان الدولة الصومالية ذاتها، بعدما أعلنت المناطق الشمالية استقلالها من جانب واحد عبر إعلان قيام ما يعرف بـ "جمهورية أرض الصومال" ، فضلاً عن إعلان مناطق أخرى داخل الصومال، مثل بلاد بونت وبلاد جوبا، الحكم الذاتي الإقليمي في إطار الدولة الصومالية .

لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن قضية الأوجادين قد باتت في طي النسيان من جانب كافة القوى السياسية الصومالية، بل أنها على العكس برزت بقوة في فترة ما بعد بروز المحاكم الإسلامية كقوة رئيسية مهيمنة على الساحة الصومالي .وعلى الرغم من أن كثيراً من قادة المحاكم أعربوا عن عدم رغبتهم في فتح ملف إقليم الأوجادين مع إثيوبيا، في محاولة لتطمين الأخيرة بشأن نوايا المحاكم، فإن ذلك لم يكن كافيا، وتبنت إثيوبيا موقفاً يقوم على التشكك في مواقف وتوجهات المحاكم إزاء إثيوبيا، لاسيما فيما يتعلق بقضية الأوجادين، استنادا إلى أن إيديولوجية المحاكم ومن قبلها حركة الاتحاد الإسلامي تقوم في جوهرها على تحقيق وحدة إقليم الصومال الكبير في إطار مشروع إسلامي متكامل، مع استعادة إقليم الأوجادين، وهو ما كان أحد أهم أسباب العداء الإثيوبي للمحاكم الإسلامية [1].

[1] احمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

- **المحدد الثاني:الخشية من تيار الإسلام السياسي الصومالي :**

تعتبر المصادر الإثيوبية جماعة الاتحاد الإسلامي تهديداً مباشراً لإثيوبيا، لأنها أي الجماعة تعتبر إثيوبيا مسئولة عن تمزيق الصومال الكبير، وتمثل عقبة أساسية فى سبيل تحقيق الوحدة بين الأقاليم الصومالية وترى أن إيديولوجية الاتحاد الإسلامي تقوم على أن نظم الحكم العلمانية التي تولت السلطة في الصومال بعد الاستقلال المدنية والعسكرية فشلت في تحقيق الوحدة، بل وتسببت بسياساتها الفاشلة في تمزيق الدولة الصومالية ذاتها، التي تتألف فقط من جزأين من الأجزاء الخمسة للصومال الكبير، مما يعني من وجهة نظرها أن الإسلام وحده هو القادر على تجميع شتات الحركة الوطنية الصومالية، وهو الوحيد الذي يمكنه أن يوحد جهود الصوماليين حول هدف الوحدة وإقامة الصومال الكبير .

ولا تقتصر خطورة جماعات الإسلام السياسي الصومالية بالنسبة لإثيوبيا على ما سبق فقط، وإنما تمتد لما هو أخطر من ذلك، من حيث الخشية من إمكانية أن تحاول تلك الجماعات تحريك القوميات الإسلامية المضطهدة في إثيوبيا، والتي تعاني من التهميش السياسي والاقتصادي، بالرغم من كونها تمثل الأغلبية العديدة من إجمالي السكان في إثيوبيا فالدولة الإثيوبية الحالية هي عبارة عن فسيفساء سكانية تتألف من جماعات إثنية تنتمي إلى أصول عرقية ودينية متباينة ومن بين هذه القوميات، فإن المسلمين يعتبرون الأغلبية بين السكان، حيث تصل نسبة القوميات الإسلامية (الأورومو وصوماليي الأوجادين والعفر) إلى ما يتراوح بين 45- 50% من السكان، بينما تقتصر نسبة المسيحيين الأورثوذوكس على ما يتراوح بين 35- 40% من السكان وعلى الرغم من تمتع المسلمين بالأغلبية، فإنهم لم يحصلوا قط على تمثيل سياسي في نظام الحكم على نحو يتناسب مع وزنها السكاني، و بسبب هيمنة القوميات المسيحية على السلطة، ممثلة في الأمهرة (أثناء الحكم الإمبراطوري والعسكري)، ثم في التيغراي أثناء حكم ميليس زيناو ،وتخشى إثيوبيا بشدة مما بدا في سلوك الحركات الإسلامية الصومالية أو الأوجادينية في بعض الفترات من السعي لتحريك القوميات الإسلامية المضطهدة في الداخل الإثيوبي، إما لتعزيز موقفها المطالب بحق تقرير المصير، على نحو ما تسعى بعض الجماعات الأورومية داخل إثيوبيا، أو للحصول على نصيب أكبر في السلطة بما يتناسب مع وزنها السكاني وكان بعض قادة اتحاد المحاكم الإسلامية قد لوحوا بهذه المسألة أثناء الحرب التي شنتها القوات الحكومية والإثيوبية ضدهم في ديسمبر 2006، حينما طالبوا مسلمي إثيوبيا بالمشاركة في الجهاد ضد حكومة ميليس زيناوي وعلى الرغم من أن هذه الدعوة لم تلق أذناً صاغية لدى مسلمي إثيوبيا، فإنها ضربت مع ذلك على وتر حساس للغاية بالنسبة للحكومة الإثيوبية [1] .

[1] احمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق .

- **وأخيراً، فإن هناك محدداً ثالثاً ، ويتعلق بالرغبة في الاستفادة من حالة انهيار الدولة في الصومال .**

تطرح المكاسب التي تسعى إثيوبيا للحصول عليها من الصومال في بعض الكتابات والتصريحات الصادرة عن سياسيين صوماليين في مناسبات مختلفة وتتراوح ما بين رغبة إثيوبيا في الاستفادة من السواحل الصومالية للحصول على موانئ بحرية بعدما باتت إثيوبيا دولة حبيسة عقب استقلال إريتريا، وصولاً إلى التفكير في استقطاع أجزاء من أراضي الصومال وضمها لإثيوبيا، بل وتثار هنا إمكانية تحقيق نوع من الاندماج بين إثيوبيا والصومالي) منذ بداية التسعينيات.

وينطوي هذا المحدد الثالث على أهمية خاصة في سياق تحليل محددات الدور الإثيوبي في الصومال، لأنه يتعلق بتحقيق مكاسب محددة ترتبط بالمصالح والأطماع الإثيوبية في الصومال. ويختلف ذلك إلى حد كبير عن المحددين السابقين (منع إعادة فتح ملف الأوجادين مواجهة خطر جماعات الإسلام السياسي)، اللذان يتسمان بطبيعة دفاعية تتعلق بدرء تهديدات معينة فعلية أو محتملة تخشى حكومة زيناوي من أنها قد تهدد إثيوبيا انطلاقاً من الصومال، بينما المحدد الثالث يتعلق بطبيعة هجومية يكون الموقف الإثيوبي فيها هو صاحب المبادرة في الحصول على مكاسب معينة من الصومال.

ب– أشكال التدخل:

اعتمدت السياسة الإثيوبية إزاء الصومال على نوعية محددة من الأدوات من أجل تحقيق أهدافها على الساحة الصومالية تركزت بالأساس في الأداتين السياسية والعسكرية، وإن تباينت أشكال توظيف كل أداة من هاتين الأداتين حسب تطور الأوضاع السياسية في الصومال، وحسب موقف حكومة أديس أبابا إزاء كل تطور من تلك التطورات. لقد اتسم الدور الإثيوبي إزاء المسألة الصومالية، من الناحية السياسية، بعدد من الخصائص المترابطة التي تصب جميعها في اتجاه الهيمنة الكاملة على حركة التفاعلات السياسية الصومالية، عبر التركيز على ثلاث عناصر رئيسية تتمثل في:

–التحكم في مخرجات عملية المصالحة الوطنية الصومالية وساعدها على ذلك أنها حصلت على تفويض متكرر من قبل منظمة الوحدة الأفريقية منذ قمة القاهرة الأفريقية فى يونيو 1993، كما حصلت على تفويض مماثل من جماعة الإيجاد. واستضافت إثيوبيا بالفعل العديد من مؤتمرات المصالحة الصومالية، إلا أنها فشلت في تحقيق نتائج حاسمة، بسبب رفض الكثير من الجماعات الصومالية للدور الإثيوبي المهيمن في الصومال، فضلاً عن رفضها لتطلعات إثيوبيا للقيام بدور القوة الإقليمية المهيمنة على مستوى منطقة القرن الأفريقي ككل ويرتبط ما سبق بحقيقة بالغة الأهمية تتعلق بحدود الدور الإثيوبي في الصومال، لمحدودية قدرات إثيوبيا كدولة فقيرة لا تستطيع أن تتحمل التكلفة المادية التي تتطلبها رعاية عملية مصالحة حقيقية في الصومال [1].

[1] احمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

وكان من نتيجة ذلك أن أدركت إثيوبيا منذ ذلك الحين أنها لن تستطيع أن تلعب دوراً فاعلاً في رعاية عملية المصالحة الوطنية في الصومال، وتحولت بعد ذلك لتبني إستراتيجية هادفة لإفساد وإفشال الجهود التي تقوم بها أطراف أخرى، حتى لا يؤدي ذلك لتعظيم دور تلك الأطراف في المسألة الصومالية على حساب الدور الإثيوبي، وحتى لا تفرز تلك الجهود ترتيبات سياسية محددة قد لا تتوافق مع مصالح إثيوبيا في الصومال. وقد بدا ذلك واضحا بقوة في وقوف إثيوبيا بقوة ضد اتفاقات المصالحة المختلفة التي جرت على الساحة الصومالية، بدءاً من إعلان القاهرة (مارس 1994)، واتفاق القاهرة (ديسمبر 1997) واتفاق جيبوتي كانت إثيوبيا قد حاولت باستماتة التأثير على نتائج مؤتمر جيبوتي، وسعت في أروقة المؤتمر بكافة الإغراءات السياسية والمالية للترويج لحلفائها وأصدقائها الصوماليين من أجل إيصالهم للمناصب الرئيسية، لاسيما منصب رئيس الدولة الانتقالي وعندما فشلت في ذلك، وانتخب البرلمان الانتقالي عبد القاسم صلاد حسن، فإن إثيوبيا وقفت ضده بشدة، وعارضت حكومته التي تشكلت برئاسة على خليفة قلايدة في أكتوبر 2000.

والخطوة الأهم التي قامت بها إثيوبيا في هذا الصدد تتمثل في وقوفها وراء تشكيل جبهة تحالف مشتركة تضم الفصائل المناوئة لهذه الحكومة في مارس 2001، في إطار ما عرف بـ (مجلس المصالحة والإصلاح)، وأمدتها بالمال والسلاح والدعم السياسي ونجحت إثيوبيا وحلفائها في المعارضة الصومالية في تحويل حكومة صلاد حسن إلى مجرد فصيل من الفصائل المتصارعة العديدة على الساحة الصومالية، وتجريده من صفة الحكومة الشرعية صاحبة السيادة الفعلية في البلاد، وهي الصفة التي جرى التعامل بها مع تلك الحكومة في مؤتمر نيروبي للمصالحة الوطنية الصومالية الذي انعقد خلال الفترة 2001 – 2004 .

أما بالنسبة لمفاوضات نيروبي لعام 2004، والتي كانت قد جرت برعاية جماعة الإيجاد، فإن إثيوبيا كانت قد عملت بدأب شديد، وبالتعاون مع كينيا وأوغندا، من أجل التحكم في مضمون الترتيبات الناتجة عن المفاوضات، والعمل على تنصيب حلفائها وأصدقائها فى المناصب الرئيسية للمؤسسات السلطة الاتحادية الانتقالية التي تتشكل بموجب الاتفاق وبالفعل، نجحت إثيوبيا في تحقيق هذه الأهداف بدرجة كبيرة في مفاوضات نيروبي من ناحيتين هما:

الأولى: أن بصمات إثيوبيا كانت واضحة في الاتفاق الذي جرى التوصل إليه من خلال المفاوضات، وكان ذلك واضحاً على سبيل المثال في أن بصمة إثيوبيا كانت واضحة على صيغة التوزيع العشائري لمقاعد البرلمان الانتقالي الصومالي، البالغ عددها 275 مقعداً، وفق صيغة (4 + نصف)، والذي تحصل بموجبه العشائر الأربع الكبرى (الدير، والدارود، والهوية، والديجل مرفلي) على 61 مقعداً، بينما يحصل تجمع القبائل الصغيرة على 31 نائباً، وهذه الصيغة هي ذاتها المعمول بها فى تقاسم مقاعد البرلمان الإثيوبي فيما بين المجموعات الإثنية في البلاد [1].

[1] احمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق .

الثانية:وهي الأهم على الإطلاق، تتمثل في نجاح إثيوبيا في تمكين حلفائها وأصدقائها من الفوز بالمناصب العليا في المؤسسات الاتحادية الانتقالية، لاسيما الرئيس عبد الله يوسف أحمد، الذي يقف في مقدمة الحلفاء التاريخيين لإثيوبيا في الصومال، بالإضافة إلى رئيس الحكومة الانتقالية على محمد جيدي الذي يرتبط بعلاقات شخصية قوية مع رئيس الحكومة الإثيوبية ميليس زيناوي بتشجيع الحركات الانفصالية داخل الصومال، وهو ما يعتبر امتداداً للموقف الإثيوبي المعادي لمبدأ وحدة الصومال الكبير، والذي كان قد برز بوضوح في مناسبات تاريخية سابقة، لعل أبرزها وقوف إثيوبيا بشدة ضد وحدة الصومال وجيبوتي في عام 1977، حينما انسحبت فرنسا من جيبوتي ومع أن الأخيرة تعتبر جزءاً من الصومال الكبير، فإن إثيوبيا طالبت وقتذاك بإصرار شديد بأن تستقل جيبوتي، وألا تتحد مع الصومال، حتى لا يغذي ذلك حلم استكمال وحدة الصومال الكبير لدى الشعوب الصومالية، ولدى نظام سياد بري الذي كان يحكم الصومال، وهددت إثيوبيا وقتذاك بأنها سوف تقوم باحتلال جيبوتي إذا اتحدت مع الصومال.

مع اندلا ع الحرب الأهلية في الصومال، قدمت إثيوبيا الدعم والمساندة السياسية الكاملة لبعض الحركات الانفصالية في الصومال، لاسيما عملية انفصال شمال الصومال في إطار ما يعرف بـ (جمهورية أرض الصومال)، وهو الانفصال الذي جرى بقيادة الحركة الوطنية الصومالية التي كانت مهيمنة على المناطق الشمالية من البلاد، وقامت بإعلان الانفصال في مارس 1991 ويتمثل الدور الإثيوبي هنا في أن نظام منجستو في إثيوبيا كان يوفر الدعم المالي والتسلحي للحركة الوطنية الصومالية من أجل إضعاف نظام سياد بري، بل أن بعض التحليلات تذهب إلى أن نظام منجستو كان قد عزز التطلعات الانفصالية لدى قادة الحركة الوطنية الصومالية، سواء من أجل تمزيق الصومال أو من أجل ضمان فتح ميناء بربرة أمام التجارة البحرية الإثيوبية.

وخلال فترة ما بعد إعلان انفصال أرض الصومال، فإنها لم تستطع أن تحصل على الاعتراف من جانب أي دولة في العالم، وإن كانت إثيوبيا واحدة من الدول القليلة التي تبادلت شكلاً من التمثيل الدبلوماسي مع هذا الكيان الانفصالي في أرض الصومال، كما أقامت علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة معها، كما قدمت إثيوبيا الدعم العسكري والتسليحي بكثافة إلى الحركة الوطنية الصومالية، ولحكومة أرض الصومال الانفصالية، وقامت بتدريب عدة آلاف من مقاتليها داخل إثيوبيا خلال التسعينيات وفى الوقت نفسه، أيدت إثيوبيا كيانات الحكم الذاتي التي نشأت في شرق ووسط البلاد (بلاد بونت) وغرب البلاد (عشيرة الرحانوين). فقد كانت بلاد بونت خاضعة لسيطرة ما كان يعرف بـ "جبهة الخلاص الوطني الصومالي"[1]، وقامت بإعلان إقامة دويلة "بلاد بونت"، في شرق ووسط البلاد في يوليو 1998، ككيان يتمتع بالحكم الذاتى فى إطار الدولة الصومالية، والتي اختير الكولونيل عبد الله يوسف أحمد رئيساً لها فى يوليو عام 1998. أما في جنوب غرب الصومال، فقد أعلن ما يعرف بـ "جيش الرحانوين للمقاومة" بزعامة الكولونيل حسن محمد نور "شاتيجدود" فى أبريل 2002 قيام ما يسمى بـ "الدولة الإقليمية لجنوب غرب الصومال.

[1]احمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق .

ولهذه السياسة أهداف مختلفة، يأتي في مقدمتها أن تفتيت الصومال يضمن لإثيوبيا القضاء تماماً على حلم الصومال الكبير، علاوة على أن هذا التفتيت يجعل الصوماليين معنيين بالأساس بالحفاظ على ما تحت أيديهم من أراض قبل التفكير في استعادة الأقاليم الأخرى، وفي مقدمتها إقليم الأوجادين، علاوة على أن تفتيت الصومال يجعل من السهل على إثيوبيا التحكم في تلك الكيانات الانفصالية الصغيرة بدرجة أكبر بكثير من التعامل مع كيان موحد قوي.

بضبط موازين القوى بين الفصائل الصومالية المتصارعة، فقد تبنت إثيوبيا سياسة تقوم على منع أي قوة منفردة من أن تتحول إلى قوة رئيسية مهيمنة على الساحة الصومالية، وعملت دوما على تثبيت حالة من التوازن فيما بين الفصائل المسلحة، بما يضمن استمرار حالة الصراع فيما بينها، وبما يجعل من غير الممكن لأي منها أن يمتلك موارد القوة اللازمة التي تتيح لها حسم الصراع لصالحه أو إخراج البلاد من حالة الفوضى والانهيار.

واستفادت إثيوبيا في هذا الصدد من أنها احتفظت على الدوام بعلاقات وثيقة مع بعض الفصائل الصومالية، يأتي في مقدمتها الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال بزعامة عبد الله يوسف (وهي التي تشكلت منها لاحقاً إدارة الحكم الذاتي لبلاد بونت)، وجيش الرحانوين للمقاومة، وجماعة على مهدى محمد، بالإضافة إلى جماعات أخرى. ولكن في المقابل هناك أطراف محددة اتسمت علاقاتها مع إثيوبيا بالتوتر المزمن، وهي بالتحديد كافة جماعات الإسلام السياسي، بما في ذلك المعتدلة منها، حيث سعت إثيوبيا ليس فقط إلى منع تلك الجماعات من البروز كقوة رئيسية على الساحة الصومالية، ولكن أيضاً منعها حتى من المشاركة بفاعلية في التفاعلات السياسية الرئيسية، ومن بينها تلك المتعلقة بتحقيق المصالحة الوطنية في البلاد.

ووصل العداء الإثيوبي لجماعات الإسلام السياسي، في السابق، إلى ذروته مع تدخلها العسكري المباشر مرات عديدة في الصومال لضرب قوات جماعة الاتحاد الإسلامي، كان أعنفها ذلك الذي حدث فى يناير 1997، بعدما اتهمتها بالضلوع في تنفيذ عدة هجمات مسلحة في أديس أبابا عام 1996، وقتلت القوات الإثيوبية خلال تلك الهجمات عشرات من قادة وأعضاء الاتحاد الإسلامي، ونجحت وقتذاك في القضاء على القدرة العسكرية للحركة.

وكان العداء الإثيوبي الشديد للرئيس السابق عبد القاسم صلاد حسن، وحكومته الانتقالية، عائداً في أحد جوانبه إلى متغير ضبط موازين القوى الداخلية في الصومال، إذ كانت تلك الحكومة هي الأولى من نوعها التي تتشكل منذ الإطاحة بنظام سياد بري، وحظيت باعتراف عربي وإقليمي ودولي كبير، وبشعبية كبيرة في الداخل الصومالي، بصورة كان يمكن أن تتيح لها أن تلعب دوراً توحيدياً لإعادة بناء الدولة الصومالية، فيما لو أتيحت لها الفرصة للعمل بدون معوقات داخلية وتحديات خارجية، وهو ما لم يكن في مصلحة إثيوبيا [1].

[1] احمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

- **إثيوبيا والحرب ضد المحاكم الإسلامية :**

تبنت إثيوبيا موقفاً معادياً بشدة لظهور المحاكم الإسلامية كقوة رئيسية مهيمنة على الساحة الصومالية :

أ- بروز المحاكم كقوة رئيسية مهيمنة على الساحة الصومالية كان بمثابة تطور غير مسبوق في تطور الصراع الداخلي في الصومال، إذ كانت تلك هي المرة الأولى التي تتمكن فيها جماعة واحدة من البروز كقوة مهيمنة في المناطق المذكورة، وتتمكن من فرض سيطرتها بصورة شبه كاملة، على نحو كان يمكن أن يتيح لها أن تسيطر بالكامل على الحكم أو أن تكون شريكا رئيسياً فيه، الأمر الذي لم يكن في صالح إثيوبيا قط، لأن ذلك يقلب أو على الأقل يغير قواعد اللعبة السياسية في الصومال.

ب- الانزعاج من الدور الإريتري في الصومال، ويرتبط هذا المتغير بالتنافس الشديد فيما بين إثيوبيا وإريتريا في منطقة القرن الأفريقي، إذ من المعروف أن الحرب المريرة التي اندلعت بين إثيوبيا وإريتريا خلال الفترة 1998- 2000كانت قد تسببت في حدوث تدهور شديد وبالغ الحدة في علاقاتهما الثنائية، ولم يقتصر هذا التدهور على العمليات العسكرية فقط، وإنما إلى المحيط الإقليمي الأوسع، عبر قيام كل طرف منهما بتقديم الدعم والمساندة إلى خصوم الطرف الآخر، حيث قامت إريتريا من جانبها بدعم الجماعات الصومالية المناوئة لإثيوبيا، بل ودعم جماعات المعارضة المسلحة داخل إثيوبيا ذاتها، مثل جبهة تحرير الأورومو وجبهة التحرير الوطني لإقليم الأوجادين، في حين أن إثيوبيا تصدت من جانبها بكل قوة للجماعات المدعومة من إريتريا، كما سارعت لإدخال الحكومة الانتقالية الصومالية فور تشكيلها إلى ما يعرف بـ "تجمع صنعاء"، وهو تجمع إقليمي يضم كلا من إثيوبيا واليمن وجيبوتي والسودان، ويبدو في جوهره تحالفاً معادياً لإريتريا، أو هكذا تحاول إثيوبيا أن توظفه. وفي هذا السياق كانت إريتريا قد حاولت في فترة سابقة توظيف الساحة الصومالية كميدان لحرب بالوكالة بينها وبين إثيوبيا، حينما دعمت إريتريا حسين عيديد بعد مقتل والده، ووفرت الدعم لقواته منذ عام 1999، وقدمت له كميات ضخمة من الأسلحة تعادل 3 سفن محملة بالأسلحة والذخائر والمعدات القتالية عن طريق ميناء ميركا، بالإضافة إلى شحنات جوية من الأسلحة والمعدات من مطار باليدولي بالقرب من مقديشو في يناير 1998، كما قام حسين عيديد من جانبه بتوفير فرص العمل والانطلاق لجبهة تحرير أورومو، التي كانت مدعومة من إريتريا، وسمح لها عيديد بشن هجماتها ضد إثيوبيا انطلاقاً من الأراضي الصومالية الواقعة تحت سيطرته بالتنسيق مع إريتريا، مما دفع إثيوبيا من جانبها لشن هجمات ضد قوات حسين عيديد، واشتركت القوات الإثيوبية بالتعاون ميليشيات جيش رحانوين للمقاومة الصومالي في هجوم ضد ميليشيات عيديد وجبهة تحرير أورومو في بيداوة في يونيو 1999، نجحت خلالها القوات الإثيوبية في طرد قوات حسين عيديد من تلك المناطق [1].

ولكن في فترة ما بعد ظهور المحاكم الإسلامية كان التدخل الإريتري في الصراع الصومالي محدوداً، وتالياً للتدخل الإثيوبي، حيث بدأت إريتريا في تقديم مساعدات عسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية بعدما بدأت إثيوبيا في دفع قواتها للعاصمة المؤقتة بيداوة بزعم حماية الحكومة الانتقالية منذ منتصف يوليو 2006، مما دفع إريتريا بدورها للتدخل في هذا الصراع لدعم قوات

[1] احمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق .

المحاكم الإسلامية، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن إريتريا أرسلت في أواخر يوليو 2006 طائرة شحن إلى مطار مقديشو الذي تسيطر عليه المحاكم، وأفرغت فيه أطناناً من الأسلحة والذخائر ، إلا أن إريتريا لم تشارك بقوات في الصراع الصومالي، وإنما يتردد أنها أرسلت مستشارين عسكريين لمساعدة المحاكم في إدارة العمليات العسكرية ضد القوات الإثيوبية والحكومية، مما يعني أن هناك فارقاً هائلاً في حجم التدخل في المسألة الصومالية ما بين إثيوبيا وإريتريا.

وفي ظل هذين العاملين، تبنت حكومة ميليس زيناوي منذ البداية خيار التصعيد العسكري ضد المحاكم الإسلامية في الصومال، والأكثر من ذلك أن الحكومة الإثيوبية نسقت مواقفها بالكامل مع إدارة جورج بوش في الولايات المتحدة، وحصلت منها على ضوء أخضر منها لضرب وتدمير القوة العسكرية للمحاكم الإسلامية، مستفيدة في ذلك من الاتهامات الأمريكية للمحاكم الإسلامية بارتباطها بتنظيم القاعدة وإيوائها لثلاثة من قاعدة القاعدة في شرق أفريقيا من الواردة أسمائهم على لائحة الإرهابيين المطلوبين من الولايات المتحدة، ونسق الجانبان الأمريكي والإثيوبي بالكامل خططهما العسكرية ضد المحاكم ونتيجة للتحريض الإثيوبي .

- **مستقبل الدور الإثيوبي في الصومال:**

يترك التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال آثاراً بعيدة المدى على العلاقات بين الدولتين سواء في الداخل الصومالي أو مستوى منطقة القرن الأفريقي ككل فعلى الرغم من المكاسب السياسية والعسكرية السريعة التي حققتها إثيوبيا والحكومة الانتقالية الصومالية، والمتمثلة في القضاء على القوة العسكرية للمحاكم الإسلامية وإخراجها من الساحة السياسية، وزيادة نفوذ وسلطة الحكومة الانتقالية، وتمكينها من الانتقال للعاصمة مقديشو للمرة الأولى منذ تشكيلها في أكتوبر 2004، فإن ذلك لا ينفي أن التدخل العسكري الإثيوبي سوف يترك آثاراً سلبية على مستويات عديدة وهذه المسألة تصب إجمالاً لصالح تيار الإسلام السياسي في الصومال فهذا التيار يستفيد من الرصيد الذي حققه أثناء سيطرة المحاكم الإسلامية على مقديشو ووسط وجنوب البلاد خلال النصف الثاني من عام 2006، وما حققته من الأمن واستقرار، وإعادة الخدمات العامة وغير ذلك، ثم يجئ استقواء الحكومة الانتقالية على المحاكم بإثيوبيا والولايات المتحدة اللذان يحظيان بكراهية عارمة لدى قطاعات واسعة من الشعب الصومالي بمثابة مسألة قابلة للتوظيف السياسي في أي منافسات انتخابية مستقبلاً من جانب المحاكم أو أي رديف مستقبلي لها، بما قد يكسبها تعاطفاً واسعاً من جانب رافضي التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال [1].

ويرتبط بذلك أيضاً أن هذا التدخل يضيف مصدراً جديداً إلى مصادر الصراع المزمن بين الصومال وإثيوبيا، لا تستطيع موارد الحكومة الإثيوبية أن تتحمله، برغم الدعم المالي الضخم الذي حصلت عليه إثيوبيا من الولايات المتحدة نظير تدخلها في الصومال، ولكن أيضاً لأن وجود القوات الإثيوبية في الصومال يمثل استفزازاً مستمراً لقطاعات واسعة من الشعب الصومالي،

[1] احمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق .

بصورة تجعلها هدفاً مستمراً للهجمات المسلحة من جانب من يرفضون هذا الوجود، ليس فقط من جانب بقايا المحاكم الإسلامية، ولكن أيضا من جانب قطاعات أخرى واسعة من المجتمع الصومالي، لاسيما عشيرة الهوية.

ويعتبر قرار الحكومة الإثيوبية بالإسراع بسحب قواتها من الصومال قراراً رشيداً في ضوء القيود سالفة الذكر،فالحكومة الانتقالية تعتبر أضعف من أن تدير أمورها بنفسها في حالة انسحاب القوات الإثيوبية، ناهيك عن تدهور صورتها السياسية بفعل استعانتها بإثيوبيا ضد المحاكم وربما تسقط سريعاً في حالة عدم وجود حماية خارجية لها، إما على أيدي بقايا المحاكم الإسلامية، أو بفعل مهاجمتها من جانب عشيرة ما أو تحالف من العشائر المناوئة لها أضف على ذلك أن مسألة نشر قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال يعتبر مسألة معقدة، بسبب العجز عن تدبير العدد المطلوب من أفراد هذه القوات، وأيضا بسبب اختلاف طبيعة التفويض المنوطة بها، فضلاً عن الرفض الذي قوبلت به من جانب قطاعات من أبناء المجتمع الصومالي هذه العوامل تجعل قوات حفظ السلام الأفريقية بديلاً غير ملائم لتوفير الحماية للحكومة الانتقالية بالشكل الذي يوطد نفوذها في الداخل الصومالي.

03-جيبوتي :

- **موقف جيبوتي من الأزمة :**

يعد اهتمام جيبوتي بتطورات الأوضاع في الصومال أمرا طبيعيا نظرا لاعتبارات جغرافية من ناحية، واعتبارات اجتماعية من ناحية ثانية، واعتبارات سياسية من ناحية ثالثة. فجيبوتي كانت تاريخيا جزءا من الصومال الكبير، حيث كانت تعرف باسم الصومال الفرنسي، كما يمثل الجزء الجنوبي منها امتدادا للقبائل الصومالية القاطنة في كل من شمال الصومال وشرق إثيوبيا، والعلاقات الاجتماعية لا تزال قوية بين هذه القبائل، ونظرا لأن جيبوتي تعاني معارضة داخلية مسلحة قوامها القومية العفرية، الأمر الذي اضطر الحكومة الجيبوتية إلى السعي الحثيث نحو إحياء الحكم الوطني في الصومال، ومنع انفصال الشمال حتى لا تنتقل عدوى الانفصال إليها. لذا لا غرابة في أن تبذل جيبوتي . بالرغم من ضآلة وزنها الإقليمي . جهودا حثيثة لاستضافة اجتماعات المصالحة الوطنية في مدينة عرتا في الفترة من مايو- أغسطس 2000 والتي شارك فيها أكثر من ألفي عضو يمثلون الفصائل العسكرية والقبلية، فضلا عن قوى المجتمع المدني، والذي أسفر عن تشكيل حكومة وطنية، وبرلمان انتقالي، فضلاً عن اختيار رئيس مؤقت للبلاد هو عبد القاسم صلاد حسن، وهي أمور لم تتمكن المبادرات السابقة من تحقيقها، ما دفع إثيوبيا وكينيا إلى محاولة عرقلة عمل هذه الحكومة بعد ذلك [1].

[1] "موقف جيبوتي من مشكلة الاوغادين و الحرب الأهلية في الصومال " ، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbSomal/sec03.doc_cvt.htm ، 2015/05/16 ، 14:22 .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

لقد عملت جيبوتي على الدخول لجانب المحاكم الإسلامية في الصومال ، أو بمعنى آخر الوقوف في مواجهة التدخل الإثيوبي وبالتالي الحكومة الانتقالية لعدة أسباب منها: الخلافات التاريخية بين جيبوتي وإثيوبيا. وأن دخول إثيوبيا في شؤون الصومال وتمكين الحكومة الانتقالية الموالية لها، قد يدفع إلى تأييد انفصال جمهورية أرض الصومال ذات الصلات الوثيقة بأديس أبابا، وهو ما قد يؤدي إلى انتقال عدوى الانفصال لدى عفر جيبوتي الذين يرغبون في تشكيل دولة عفرية مستقلة، ولعل هذا يفسر اعتراض جيبوتي كذلك على نشر قوات إثيوبية ضمن إطار القوات الأفريقية لأنها قد تؤدي إلى نفس النتيجة. لذلك كان واضحا أن جيبوتي تعارض بشدة فكرة التدخل الإثيوبي في الصراع، كما أنها لم تكن تحبذ فكرة التدخل الإقليمي لاعتقادها أنه ينبغي أولا تحقيق المصالحة الوطنية عبر إجراء حوار يضم كل القوى الصومالية العسكرية والسياسية على حد سواء، لذا عملت على إجراء اتصالات عربية (مع الجامعة العربية) وإقليمية (مع كينيا باعتبارها رئيسة الإيجاد) ودولية (مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بحكم الروابط التي تربطها بهم) من أجل عقد هذه المصالحة الشاملة. ولقد دفع هذا الموقف الحكومة الصومالية إلى انتقاد جيبوتي واتهامها بالتآمر ضدها، حيث أعربت عن دهشتها من معارضة جيبوتي لنشر قوات أجنبية في الصومال في وقت تتمركز قوات متعددة الجنسيات بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها [1].

[1] "موقف جيبوتي من مشكلة الاوغادين و الحرب الأهلية في الصومال "،مرجع سابق.

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني :الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان

قد اهتم الباحثون الإسرائيليون و مراكز البحوث بوضع مشاريع و مخططات لتفتيت الوطن العربي ، لأنها ترى في ذلك السبيل الوحيد لحمايتها و ضمان أمنها و قوتها ، حيث أن أحد المفكرين الإسرائيليين قال :

" نحن شعب صغير و إمكانياتنا و مواردنا محدودة ولابد من العمل على علاج هذه الثغرة في تعاملنا مع أعدائنا من الدول العربية من خلال معرفة و تشخيص نقاط الضعف لديها و خاصة العلاقات القائمة بين الجماعات الإثنية و الأقليات العرقية و الطائفية حيث نساهم في تفخيم و تعظيم هذه النقاط لتتحول في النهاية إلى معضلات يصعب حلها و احتوائها " [1].

في ظل ذلك فإن مركز بار إيلات للأبحاث الإستراتيجية التابع لجامعة بار إيلات الإسرائلية و بالتعاون مع مركز الأبحاث بوزارة الخارجية الإسرائيلية قدم في 1992 توصيات للحكومة الإسرائيلية بشكل يمكنها من السيطرة و تفتيت المنظومة العربية و لعل أهم ما قدمه يتلخص فيما يلي :

1- ضرورة إثارة الحروب بين الدول العربية .

2- ضرب المجتمعات العربية من الداخل عن طريق دعم الأقليات غير العربية و غير الإسلامية و حثها على الانفصال و إقامة كيانات مستقلة (من خلال تقديم الأسلحة و الإمدادات فضلا عن التدريب في أماكن تواجدها أو حتى في إسرائيل حيث توجد سلسلة جبال الكرمل ، توفير الغطاء السياسي و الدعم الدولي) [2].

و يندرج هذا في ظل إستراتيجية شد الأطراف ثم بترها بمعنى مد الجسور مع الأقليات و جذبها خارج نطاقها الوطني ثم تشجيعها على الانفصال لإضعاف العالم العربي و زعزعة وحدته الترابية .

3- تطوير إسرائيل للعلاقات مع الدول الأجنبية المحيطة بالدول العربية كإيران و تركيا و أثيوبيا ، أوغندا ... لفرض الحصار و التطويق و الضغط عليها و إبقاء بؤر الصراع قائمة .

---

[1] أحمد سعيد نوفل ، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي** (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، 2010)، ص. 57 .

[2] المرجع نفسه ، ص .60-70 .

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

لقد كثفت إسرائيل جهودها صوب قضية جنوب السودان على أساس أن السودان يمثل العمق الإستراتيجي لمصر ووجدت إسرائيل في النزاع القائم بيئة مواتية لكي تتدخل بشكل يؤجج النزاع و يضعف السودان ، وتراوح الاهتمام و التغذية الإسرائيلية للتمرد القائم في الجنوب السوداني بين المراحل التالية :

المرحلة الأولى :

تمحورت حول تقديم المساعدات الإنسانية (أدوية ، مواد غذائية ، أطباء) و تقديم الخدمات للاجئين في دول الجوار فضلا عن محاولة لاستقطاب قادة القبائل المتمردة في الجنوب .

المرحلة الثانية :

تراوحت في الستينات عندما بدأت صفقات الأسلحة الإسرائيلية تتدفق إلى الجنوب السوداني عبر الأراضي الأوغندية و كانت أول صفقة في سنة 1962 و معظمها من الأسلحة الروسية الخفيفة التي غنمتها إسرائيل من العدوان الثلاثي على مصر في 1956 كما أن أثيوبيا شكلت اكبر قاعدة لإيصال الأسلحة و الذخائر إلى الجنوب ،و في مرحلة لاحقة اتجهت إسرائيل إلى التواصل المباشر مع الحركة المتمردة حيث أنشأت مدرسة للضباط المشاة لتخريج الكوادر العسكرية لقيادة فصائل التمرد و استمرت في تغذية فكرة الانفصال عبر تصوير أن النزاع مع الحكومة السودانية هو نزاع طرفاه عرب مسلمين ضد أفارقة مسيحيين مضطهدين [1].

استمر الدعم و في أواخر الستينات إلى أواخر الثمانيات أين ظهر النفط في جنوب السودان مما عزز من الدعم الإسرائيلي و شركائه الإقليمين (أثيوبيا و أوغندا) للحركات الانفصالية ، فضلا عن إرسال خبراء عسكريين لوضع خطط القتال و المشاركة فيها ضد الحكومة السودانية المركزية (يهود الفلاشا ذوي الأصول الأثيوبية) .

عملت على تعزيز الموقف التفاوضي للجماعات المتمردة في مفاوضات السلام التي تمت بكينيا و على الرغم من نجاح هذه الأخيرة ، إلا أن إسرائيل لم تسحب مستشاريها العسكريين من جنوب السودان و ظلت تبحث بكل السبل السياسية بمعية

[1] يوسف حماد عودة ، **الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية : كلية الدراسات العليا ، 2014) ، ص .68-70.

حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية و العسكرية حتى تم إقرار الاستفتاء و انفصال الجنوب في 2011 [1] ، و استحداث دولة وليدة متمسكة بصناعة مستقبلها مع شريكتها إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل يؤثر بالسلب على مصالح و اقتصاديات السودان و مصر حيث أن :

01-انفصال جنوب السودان كان له أثر على اقتطاع ثلث مساحة المراعي و الأراضي و الغابات السودانية .

02-يواجه السودان اليوم مشكلة كبيرة في ترسيم 20 % الحدود مع دولة جنوب السودان كمنطقة أبيي التي تضم حقول نفط كبيرة .

03-بانفصال الجنوب فقدت السودان نسبة كبيرة من الإنتاج النفطي لها حيث كان يوفر لها نسبة 85 % أي ما يعادل 500 ألف برميل و بانفصاله انخفض الإنتاج إلى 120 ألف برميل يومي.

04-ظهور دولة جديدة سوف تسعى إلى استخدام مياه حوض النيل ما سوف يؤثر على إيرادات مصر من المياه و دولة المصب ، و في 24 يوليو 2012 توقيع إسرائيل و جنوب السودان اتفاقية تعاون حول البنية التحتية للمياه و تطوير التكنولوجيا و الزراعة .

05-ثروات دولة جنوب السودان سوف تكون مجالا حيويا لإسرائيل و حلفاءها تنشيط التجارة بينها (المجال النفطي العسكري ...) .

[1] أحمد سعيد نوفل ، مرجع سابق ، ص. 99 .

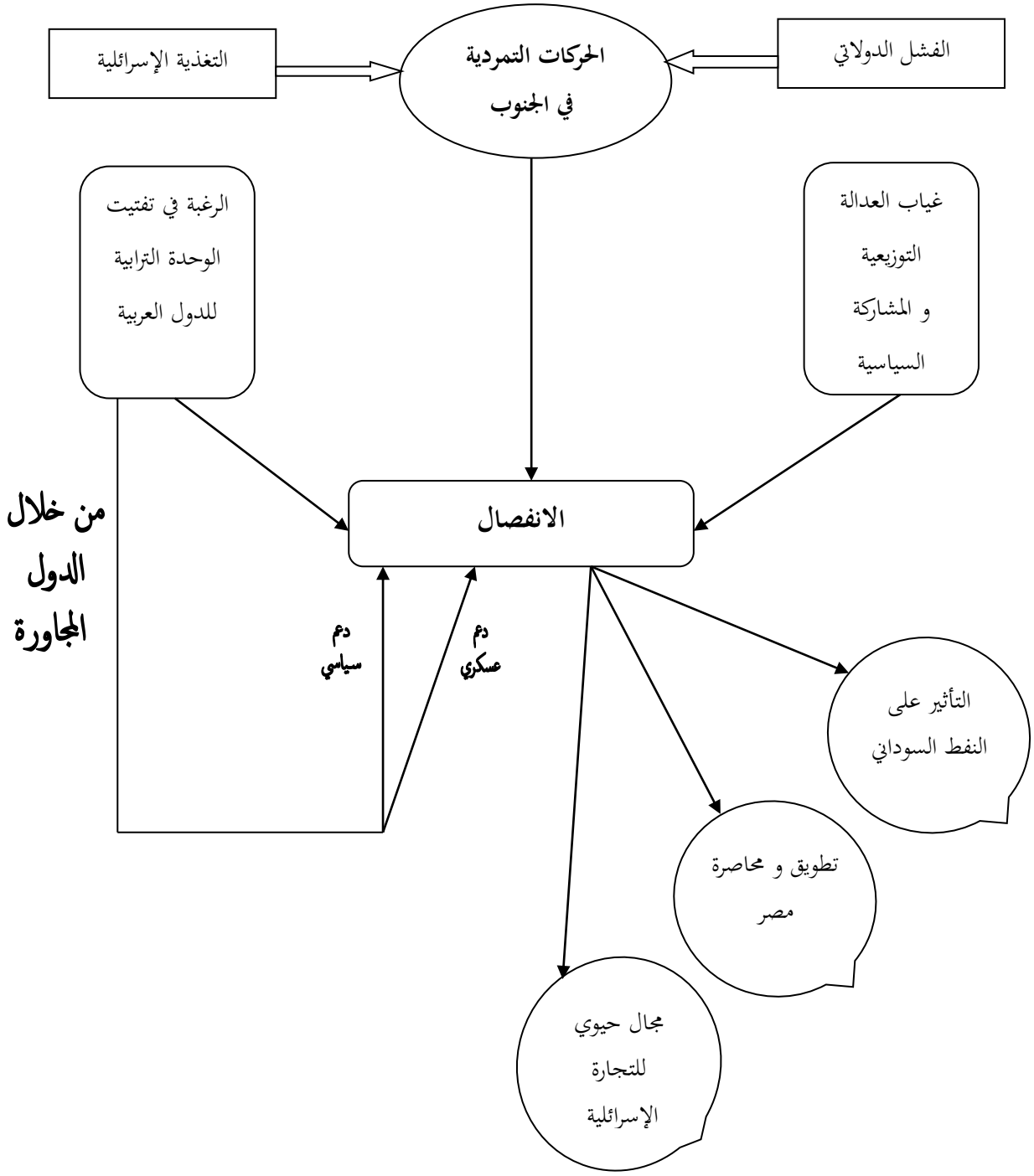

من إعداد الطالبة

الفصل الثالث :الفواعل غير الدولاتية ورهانات القوى الإقليمية و الدولية بمنطقة القرن الإفريقي

خلاصة الفصل:

ما يمكن أن نخلص إليه هو أن الفواعل غير الدولاتية كالمنظمات غير الحكومية الإنسانية و الجماعات الإثنية يتمدد نشاطها في ظل العجز و الفشل الدولاتي لدول القرن الإفريقي من جهة ،بالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه من الأنظمة السياسية الإقليمية و الغربية ، ما يعني انها تمثل سوى أجندات سياسية لهذه الدول التي لازالت تتحكم في مدخلات و مخرجات عملية إدارة النزاعات .

الخاتمة

في ختام دراستنا لتأثير الفواعل غير الدولاتية في ادارة النزاعات الدولية بمنطقة القرن الافريقي توصلنا للنتائج التالية:

- النزاعات الدولية ترجع إلى نوعين من الأسباب،الأسباب الجذرية و الأسباب المساعدة، فالأسباب الجذرية تتمثل في الإرث الاستعماري ترسيم الحدود،الإدارة والحكم،وعملية بناء الدولة الحديثة،والهجرة،ثم إهمال التنمية،أما الأسباب المساعدة فقد تم حصرها في النمو الديموغرافي والتغيرات الاقتصادية وعجز الدولة عن مواجهة الحاجات الإنسانية كتوفير الأمن والاعتراف بهوية الجماعة أو التطهير العرقي،وكذلك انهيار الدولة أو فقدانها لوظيفتها يرتبط بفشلها في تحقيق الحاجات الإنسانية أو الوساطة في النزاع بين مختلف الجماعات المنتمية إليها.
- نهاية الحرب الباردة دور في توزيع الأدوار بين مختلف الفواعل ، فلم تصبح الدولة المحتكر الوحيد لإدارة العلاقات الدولية ، بل اتسع المجال لصالح الفواعل غير دولاتية ، و ذلك بموجب الخصائص و مقومات القوة التي تتسم بها ، خاصة في ظل التحديات و المشاكل العبر قومية التي عجزت الدول عن معالجة نتائجها و آثارها ، والأكثر من ذلك فإن بعض الفواعل غير دولاتية تمثل القوى المحركة و المكرسة لاستمرار النظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي كالشركات المتعددة الجنسيات .
- السمة الأساسية لبنى بعض أنظمة القرن الإفريقي انها هشة الأمر الذي فتح المجال لتصاعد فواعل تحت قومية (القرصنة قبالة السواحل الصومالية) التي تنامت و امتدت ممارستاها إلى خليج عدن و المحيط الهندي بشكل أضحى يهدد الملاحة الدولية ، و الأضرار تصل للدول المشاطئة للبحر الأحمر التي تعتمد على إيرادات مرور السفن عبر مضايقه و ممراته المائية (كمصر عبر قناة السويس) و من جهة في ظل هذه التهديدات ، فقد فتح المجال لتدويل البحر الأحمر و حكم الدول الغربية عبر أساطيلها الحربية لضمان إنسياب إمداداتها النفطية و الأكثر من ذلك فإن إستمرار القرصنة البحرية فرصة ثمينة لعروض الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة لحماية السفن و تدريب حفر السواحل الصوماليين و من جهة أخرى فإن الموارد النفطية الموجودة بهذه المنطقة مثلت فضاء لتنافس الشركات النفطية الأمريكية ، الصينية ، الإسرائيلية التي تعتمد دولها على الأمن لضمان انسياب استثماراتها و حمايتها .

الخاتمة

- لعبت الفواعل غير الدولاتية دورا فعالا في التأثير في مسار إدارة النزاع بالقرن الإفريقي حيث كانت تقوم بتهبيط النزاع تارة وتصعيده تارة أخرى وفقا لأجنداتها السياسية ومكاسبها بتلك المنطقة ولخير دليل ما حصل بالسودان.
- مع مطلع القرن الحادي والعشرين بدأت الشركات المتعددة الجنسية تصل محل السلطة الاستعمارية في نهب ثروات العالم النفطية والمعدنية وغيرها،وتحقيقا لمصالح دوائر غربية محددة من خلال إثارة نزاعات ثم التدخل لتسويتها ومن خلال تطوير نظم للاتصال ومراكز للقوى والاستعانة بحكومات تابعة لتحقيق تلك المصالح.
- ساهمت الدول الغربية في معاناة دول القرن الإفريقي وذلك لتحقيق مكاسب جيو استراتيجية حيث عكفت الولايات المتحدة الأمريكية على تفكيك الصومال ومساعدة دول الجوار كإثيوبيا لتحقيق مخططاتها.
- بالرغم مما شكلته الفواعل غير دولاتية من تأثير على مسار النزاعات بالقرن الإفريقي إلا أنها تخضع لسلطة ونفوذ الدول وهذا ما يكرس فكرة بقاء السيادة للدول حيث عملت هاته الفواعل غير دولاتية على تطبيق ما سطر لها من قبل دولها.
- بناء السلم والأمن الدوليين لا يقوم على أساس شعار دولية رنانة حيث ساهمت العديد من هاته الشعارات بالإطاحة بأنظمة داخل دول وبزرع انقلابات كذلك لذلك وجت على دول القرن الافريقي أن تلجا إلى آليات داخلية وإقليمية لتشكل تكتلات تستطيع بها مواجهة النزاعات والتنبؤ بها قبل حدوثها.

الجداول

الجدول الأول:

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

اسم الشركة	الدولة	اسم الشركة	الدولة
Aid win wright	USA	Hill & Associates	USA
Ad consulting	USA	ICI oregon	US
Airscan.inc	USA	International charter incorporated of oregon	USA
AMA associates limited	UK	International Security consultants	Israël
Armorgroup	USA	Kroll	USA
Atlantic intelligence (striling atlantic)	France / UK	Life Guard management	S AFRICA
Automatique prcition tranning	USA	Logicon،inc	USA
Beni tal	israël	Mamboji lda	Angola
Betac corporation	USA	Meteoric tactical solution	S AFRICA
Booz allen hamilton. inc	USA	Nicholas Frederick and duncan ،ltd	S AFRICA
Bridge resources international	S AFRICA	Northbridge services group،ltd	UK
Compagnie internationale d'assistance spesialisée	France	Olive Gecurity Limied	UK
Euro risque international consultants SA	France	Strategic application International Corp	US
Executive outcome. inc	Etats-unis	Saladin Security,ltd	UK
Falconer systems	S AFRICA	Sandline international	GB
Genric	Etats-unis	Saracen Uganda,ltd	Ouganda
GEOS	France	Southern Cross Security	Sierra Leone
Global contingency projects group	UK	Special Ops Associates	UK
Global development four. ltd	UK	Special projects services ltd	UK
Global impact	Canada	SSI group	UK
Global marine security systems	UK	Strategic consulting international	UK
Global risk strategy	UK	Sygma	SWITZERLAND
اسم الشركة	الدولة	اسم الشركة	الدولة
Aid win wright	USA	Hill & Associates	USA
Ad consulting	USA	ICI oregon	US
Airscan.inc	USA	International charter incorporated of	USA

		oregon	
AMA associates limited	UK	International Security consultants	Israël
Armorgroup	USA	Kroll	USA
Atlantic intelligence (striling atlantic)	France / UK	Life Guard management	S AFRICA
Automatique prcition tranning	USA	Logicon،inc	USA
Beni tal	israël	Mamboji lda	Angola
Betac corporation	USA	Meteoric tactical solution	S AFRICA
Booz allen hamilton. inc	USA	Nicholas Frederick and duncan ،ltd	S AFRICA
Bridge resources international	S AFRICA	Northbridge services group،ltd	UK
Compagnie internationale d'assistance spesialisée	France	Olive Gecurity Limied	UK
Euro risque international consultants SA	France	Strategic application International Corp	US
Executive outcome. inc	Etats-unis	Saladin Security,ltd	UK
Falconer systems	S AFRICA	Sandline international	GB
Genric	Etats-unis	Saracen Uganda,ltd	Ouganda
GEOS	France	Southern Cross Security	Sierra Leone
Global contingency projects group	UK	Special Ops Associates	UK
Global development four. ltd	UK	Special projects services ltd	UK
Global impact	Canada	SSI group	UK
Global marine security systems	UK	Strategic consulting international	UK
Global risk strategy	UK	Sygma	SWITZERLAND

المصدر: http://www.infoguerre.fr/fichiers/eclairage_smp.pdf

الجداول

الجدول الثاني

بطاقة تعريفية لدول منطقة القرن الإفريقي

	الصومال	إريتريا	أثيوبيا	كينيا	جيبوتي	أوغندا	السودان
الموقع	شمال شرقي القارة	الجنوب الشرقي لقارة إفريقيا	شرقي القارة	على الساحل الشرقي للقارة	على الشاطئ الشرقي لإفريقيا	في شرقي قارة إفريقيا	في شمال قارة إفريقيا
عاصمتها	مقديشو	أسمرة	أديس أبابا	نيروبي	جيبوتي	كمبالا	الخرطوم
اللغة	الصومالية + العربية	العربية + الأنجليزية	أمهرية	الانجليزية + السواحلية	العربية + الفرنسية	الانجليزية + السواحلية	العربية
عملتها	شلن صومالي	نقفة	ير	شلينغ الكيني	الفرنك	شلينغ اوغندي	الجنيه السوداني
السكان	9.929.640 نسمة سنة 2011	5.073.000 نسمة سنة 2009	78.254.090 نسمة سنة 2008	39.002.772 نسمة سنة 2009	757.074 نسمة سنة 2011	31.367.972 نسمة سنة 2008	45.047.502 نسمة سنة 2011 تتضمن سكان الجنوب
الديانة	الاسلام	الاسلام	المسيحية	المسيحية	الاسلام	المسيحية	الاسلام
المساحة	636.656كلم^2	121320 كلم^2	1.127.127 كلم ^{2}	580.367 كلم ^{2}	23.200 كلم ^{2}	236.040 كلم ^{2}	1.882.000 كلم2
المناخ	مداري + شبه مداري	متنوع مداري إلى صحراوي	مداري موسمي	استوائي	صحراوي قار	مداري	مداري
التضاريس	تغطي السهول أغلب أراضيها مع وجود مرتفعات و التلال في الشمال	متنوعة	تغطي الهضبة الأثيوبية أكثر من مساحة البلاد	/	صحراوي	معظم أوغندا هضبة	إقليم منبسط رسوبي
القيمة الإجمالية للصادرات	300 مليون دولار تقديرات 2006	16،82 مليون دولار تقديرات 2007	1،2 بليون دولار تقديرات 2007	4،882 بليون دولار تقديرات 2008	100 مليون دولار تقديرات 2009	1،626 بليون دولار تقديرات 2007	7،705 بليون دولار 2011
القيمة الإجمالية للواردات	798 مليون دولار تقديرات 2006	565،9 مليون دولار تقديرات 2007	/	10،77 بليون دولار تقديرات 2008	644 مليون دولار تقديرات 2009	2،803 بليون دولار تقديرات 2007	4،427 بليون دولار تقديرات 2011

المصدر :من إعداد طالبة البحث

الخرائط

الخريطة رقم :01

المصدر: http://www.rasheed-b.com/

الخريطة رقم :02

المصدر: http://www.rasheed-b.com/

الخريطة رقم :03

المصدر: http://www.rasheed-b.com/

الخريطة رقم :04

المصدر: http://www.moqatel.com/

الخريطة رقم :05

المصدر: http://www.moqatel.com/

الخريطة رقم :06

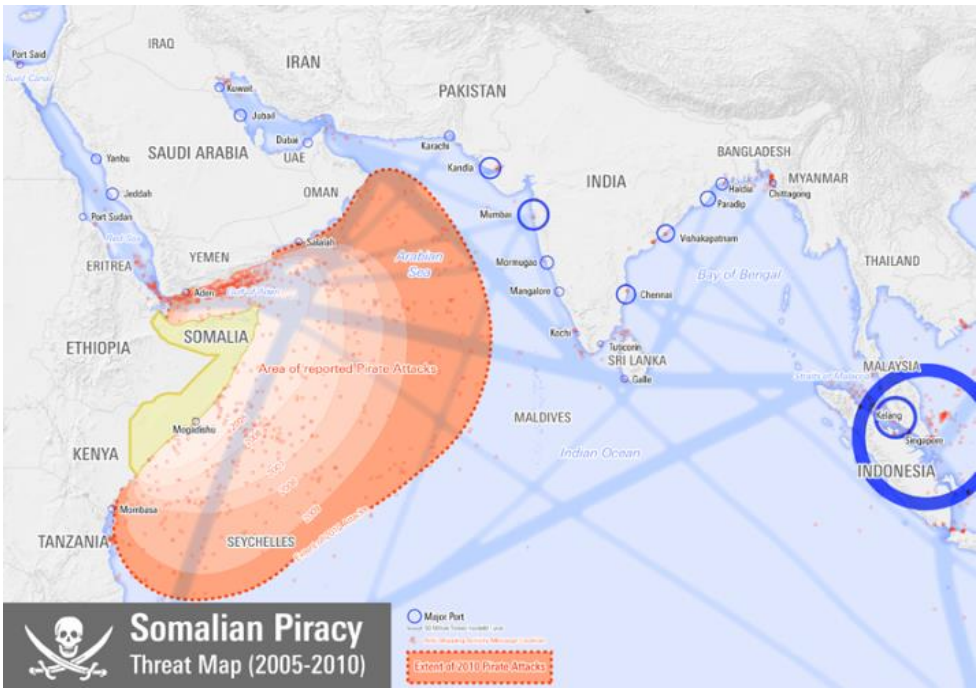

المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/Anti-piracy_measures_in_Somalia

الخريطة رقم :07

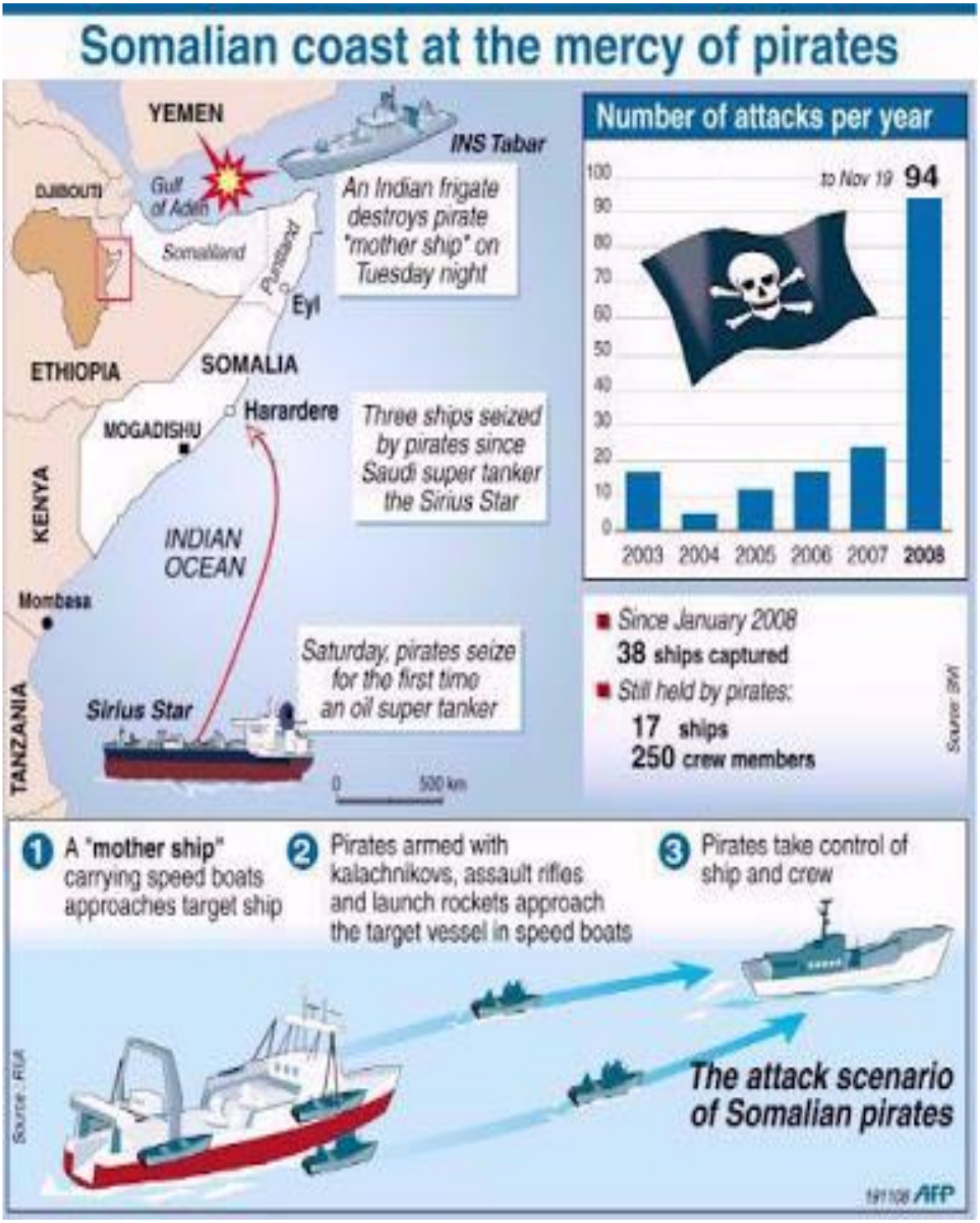

المصدر: http://asldubai.blogspot.com/2010/10/imb-ships-at-mercy-of-pirates-off.html

قائمة المراجع:

أ:باللغة العربية:

01/القواميس:

1- جاسور ، ناضم عبد الواحد .**موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية** . بيروت : دار النهضة العربية ، 2008

2-نبوم.بياريير ،اللمع.هيثم .**معجم علم السياسة و المؤسسات عربي- فرنسي- انجليزي** . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات ، 2005 .

3-. عمر، احمد مختار. **معجم اللغة العربية** .القاهرة:عالم الكتب، 2008

02/الكتب:

1-إبراهيم بغدادي، عبد السلام ، **الوحدة القومية و مشكلة الأقليات في إفريقيا** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .

2-إبراهيم الظاهر، نعيم ، **إدارة العولمة و أنواعها** . عمان : عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ،2010 .

3-احمد أبو الخير،السيد مصطفى، **الشركات العسكرية و الأمنية الدولية الخاصة دراسة قانونية سياسية 1- التجربة العراقية،2-التجربة الإفريقية**.القاهرة:ايتراك للطباعة والنشر و التوزيع،2008.

4- احمد أبو الخير ،السيد مصطفى، **إستراتيجيات فرض العولمة : آليات و وسائل الحماية** . القاهرة : ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،2008.

5-أحمد عبد القادر، محمد ، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية دراسة نقد تحليلية ، الجزء الثاني : النظم الوقائية في الدبلوماسية المتعددة الممارسات** . الجزائر : دار هومة ، 2004 .

6-المجذوب،محمد علي و باكير حسين،علي، **دبلوماسية الصين النفطية ،الإبعاد و الانعكاسات:التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة**.بيروت:دار المنهل اللبناني،2010.

7-النعيمي، خالد ، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** . دمشق : دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009 .

8-وليد محمود ،خالد ، **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي : الواقع الراهن و شروط الانتقال إلى فعالية أكثر** . قطر : المركز العربي القومي للأبحاث و دراسة السياسات ،2013 .

9-زبيري ،رمضان ، **العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدول** . الأردن : مركز الكتاب للأكاديمي ،2013.

10-حافظ ،صلاح الدين، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي** . الكويت : عالم المعرفة ، 1982.

11-مدحت، غسان محمد، ، **الشركات المتعددة الجنسيات و سيادة الدولة قانونية اقتصادية ، سياسية** . عمان : [د م ن] ، 2013 .

12-محمد البهجي، إيناس و المصري ،يوسف، **جريمة القرصنة البحرية في القوانين الدولية** . القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2013.

13-محمد،سيف حيدر،"**الاقتصاد السياسي :القرصنة البحرية في خليج عدن كشف حساب أولي"،القرصنة البحرية في خليج عدن و المحيط الهندي:التهديد و الاستجابة**.صنعاء:دار الكتب ،2009.

13-محمد راشد،صابون، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة** ،القاهرة:دار النهضة العربية،2011.

14-ميرل ،مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، تر : حسن نافعة . القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986.

1516- مظلوم مكي، فارس ، **الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الإفريقي دراسة في الجغرافيا السياسية** . عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2012 .

17- سلامة ،رمزي ، **مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع و التسوية** .الإسكندرية : منشاة المعارف ، 2001.

18- سعيد نوفل ، أحمد ، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي** . بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، 2010 .

19- عطا،زبيدة،**إسرائيل في النيل**.القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2010.

20-صفوت الزيات ،محمد، ، **القرصنة في القرن الإفريقي : تنامي التهديدات و حدود المواجهات** .أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، **2010**.

21-رأفت ،إجلال، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام** .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2006.

21-روكز ،يوسف ، **إفريقيا السوداء سياسة و حضارة** . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1986 .

22-توفيق إبراهيم ،حسن ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
23-ختاوي ،محمد ، **النفط و تأثيره في العلاقات الدولية** . بيروت : دار النفائس ، 2010 .
25-غريب ،ادمون،**الوطن العربي في السياسة الأمريكية**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

03/المجلات و الدوريات:

1-أبو فرحة ،السيد علي."عن مسألة نهر النيل وفرة المياه وعجز السياسة وغياب الاقتصاد"،مجلة قراءات افريقية، ع.7(ديسمبر 2013).

2- السيد شبانة،أيمن."المنظمات الإنسانية الأجنبية في إفريقيا الوجه الأخر للدوافع النبيلة"،مجلة قراءات افريقية، ع.7(2011).

3- السيد شبانة .أيمن."التنصير في إفريقيا بين مطرقة التعليم وسندان الصحة"،مجلة قراءات افريقية"، ع.7(مارس2011).

4- الصالح،محمد."دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية"،مجلة الحوار المتمدن، ع.3755(جوان 2012).

5-هلال،علي الدين."الأمن العربي و الصراع الاستراتيجي في منطقة الأحمر البحر"،مجلة المستقبل العربي، ع.9(1969).

6-زروالية ،فوزية."القرصنة الصومالية بين منطق اقتصاد الحرب والمنطق الاستراتيجي الإنساني الدولي"،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، ع.2(جوان2012).

7-محمد جاب الله،كمال."الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية ...مقدمة تعريفية"،مجلة قراءات افريقية، ع.10(سبتمبر2011).

8-ناجي عبد القادر،عزو محمد."عدم الاستقرار في القرن الإفريقي –الجزء الأول-"،مجلة الحوار المتمدن، ع.2378(2008).

8-عبد الكريم،هشام."إستراتيجية التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الإفريقي و تأثيرها على الحركيات السياسية و الأمنية للتوازن الإقليمي"،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، ع.02(جانفي2012).

9-علي احمد،حسن الحاج."خصخصة الأمن :الدور المتنامي للشركات العسكرية الخاصة"،مجلة دراسات إستراتيجية، ع.123(2007).

10-عرسان،خديجة."الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني"،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، ع.1(2012).

11-سيد علي،وليد."المنظمات الإنسانية الأجنبية في دارفور بين الإنسانية و السياسة ،مجلة قراءات افريقية"، ع.7(مارس 2011).

12-غازلي،عبد الحليم."الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير و الممارسة"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية"، ع.2(ديسمبر2014).

13- عبد الله، آدم محمد احمد ، القرصنة قبالة سواحل الصومال و انعكاساتها على الملاحة في البحر الأحمر ، " ملتقى قضايا الملاحة البحرية و تأثيراتها على الأمن " ،2012 .

04/المذكرات :

1- بوزيدي ،عدنان ، **الدولة الفاشلة في إفريقيا جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ، مذكرة ماستر غير منشورة . المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية : قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية ، 2014/2013 .

2- بلعيد ، سمية ، **النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ،2010/2009 .

3- بلعاشي، فراح ،**التنافس الصيني الأمريكي على النفط الافريقي دراسة حالة السودان** ،مذكرة ماستر غير منشورة . المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية2013.

4- بن جدو ، فؤاد ، **دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية منظمة أطباء بلا حدود** ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2010/2009.

5- بن عبد الله الملحم ،علي ، **القرصنة البحرية على السفن دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة .جامعة نايف للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا ، 2008.

6-بن عيسى ،مصطفى، **خصخصة الأمن دراسة حالة شركة بلاك ووتر** ،مذكرة ماستر غير منشورة.المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية:قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية، 2012/2011.

7- بعداش ،بوبكر ، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات حالة قطاع الجزائر** ، مذكرة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2010/2009.

8- ديبة ،علي ، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط** ، مذكرة ماستر . جامعة قاصدي مرباح ورقلة : كلية التسيير و العلوم التجارية ،203/2012.

9- زياني ،زيدان ، **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق ، 2009/2008 .

10- زقاغ ، عادل ، **إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دور الطرف الثالث** ، مذكرة ماجستير.جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2004/2003.

11-لوصيف،السعيد،**مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة** .جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق،2009-2010.

12- لموشي ،طلال ، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية " المنظمات الحكومية الإنسانية نموذجا "** ، مذكرة دكتوراه غير منشورة . جامعة الحاج لخضر : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015/2014 .

13- مرايسي ،أسماء ، **إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان** ، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2011 .

14- صالحي ،نصيرة ، **دور المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام دراسة حالة منظمة أوكسفام** ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013-2014 .

15- عالم ،وليد ، **دور الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات في إفريقيا حالة غينيا الاستوائية** ، مذكرة ماستر غير منشورة . المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية : قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية ، 2014/2013 .

16- عاشوري ،عبد الله ، **فواعل السياسة العامة العالمية و انعكاساتها** ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013/ 2014 .

17- عودة يوسف ، حماد ، **الدور الإسرائيلي في إنفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي** ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة النجاح الوطنية : كلية الدراسات العليا ، 2014 .

18- قواسمية، لطفي ، **دور المنظمات غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص منظمة أصدقاء الأرض نموذج** ، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012-2013.

19- شهوان نمر،محمد ، **مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الشرق الأوسط : كلية الحقوق ، 2012 .

20- خوني ،منير، دور **المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني** ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر 1 : كلية الحقوق ،2011/2010 .

05/المواقع الإلكترونية :

1-إبراهيم زنوني،عبد الرحمن،"**الاستثمار و الزراعة في إثيوبيا**"،في :

http://kenanaonline.com/users/FarmAnimals/posts/159950

2-إبراهيم محمود،احمد،"**إثيوبيا و المسألة الصومالية من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري**"، في:

https://articles.e-marifah.net/kwc/f?p=pay:2:0::::P2_ISN:9328

3-الولي،ممدوح،"**العجز يحيط بالاقتصاد الإثيوبي رغم الموارد الطبيعية و الزراعية**"،في:

http://www.al-sharq.com/news/details/183270#.VVxYClKfh9Y

4-إسلام ،أون،"**بعد العراق و أفغانستان ...الشركات الأمنية الخاصة تغزو الصومال**"،في:

http://www.al-sharq.com/news/details/183270#.VVxlflKfh9Y

5-العليمي،سلمى، "**ديمقراطية المصالح:تأثيرات تمويل الحملات الانتخابية علة مستقبل النظام الأمريكي**"،في :

http://www.rcssmideast.org/Article/2903/%D8%AA

6-الشهري،عبد الله،"**منظمات الإغاثة الغربية من دارفور...حقائق و أوهام**"،في:

http://aboodsa.arabblogs.com/archive/2009/3/837068.html

7-الغنام،رمضان،"**إفريقيا الواعدة و الحراك التنصيري**"،في:

http://ar.islamway.net/article/24471/%D8%A5%D9%

8-بويغر،كريستيان،"**القرصنة تجنب التهديدات البحرية و الدروس المستفادة من فريق الاتصال بالمعني قبالة سواحل الصومال**"،في:

www.counter**piracy**.ae/.../Dr.%20Christian%20Bueger-Briefing%20Paper...

9-بخوش،مصطفى"،**التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط** "،في:

http://omarpolitic.blogspot.com/2012/01/800x600-normal-0-21-false-false-false.html

10-حامد دكين،عصام،"**الموارد الطبيعية في السودان بعد الانفصال** "،في:

http://fr.slideshare.net/ahbab14/sudan-natural-resourcesmanagementfinal1-30743404

11-حميد شهاب ،حسام،"**القرصنة البحرية في الصومال و أثرها على الملاحة البحرية**"،في:

http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/55669

12-حسن الخولاني ،علي،"**تحديد أهمية منطقة القرن الإفريقي**"،في:

http://www.al-tagheer.com/art30564.html

13- سيف الدين، محمد فضل الله ،"**إدارة الموارد البشرية** "،في:

http://rakaiz.org/index.php/component/k2/item/417-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82

14- عادل،عامر"،**قراصنة البحر الأحمر ودور إسرائيل**"في:

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/151359.html

16-عبد الرحمن،حمدي،"**الاجتياح الكيني للصومال**"،في:

http://ar.islamway.net/article/9234/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8
%AC%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AD-
%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%86%D9%8A-
%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-
%D8%AF-%D8%AD%D9%85%D8%AF%D9%8A-
%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD

%D9%85%D9%86

17-علوان حسين،راندة،"**مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية**"،في:

http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/MG1100/
MG1192z1/RAND_MG1192z1.pdf

18-عثمان،محمد،"**إسرائيل في البحر الأحمر...من القباب ما يتخفى على حبة**"،في:

http://www.alnilin.com/101431.htm

19-ربحي المحبشي،زيد،"**أجندة المتصارعة في القرن الإفريقي**"،في

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=
4&cad=rja&uact=8&ved=0CDQQFjAD&url=http%3A%2F%2Fthese
s.univ-batna.dz%,d.bGQ

20-شوك،بيير،"**الشركات الأمنية الخاصة ومكافحة القرصنة**" ،في:

http://www.counterpiracy.ae/upload/Briefing/Peter%20Chalk-%20Essay-Ar.pdf

21- خوجى ،منى،"**إسرائيل و البحر الأحمر من الفرات إلى النيل**"،في:

http://majmau-africans.blogspot.com/2013/02/blog-post_4655.html

22-غربي،أسامة،"**الشركات الأمنية الدولية الخاصة ظاهرة من ظواهر العولمة**"،في:

http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-2010/03.pdf

23-"**تصنيف بحيرات أوغندا**"،الموسوعة الحرة،في::

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81:%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%86%D8%AF%D8%A7

24 -"**أوغندا**" ،في:

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%88%D8%BA%D9%86%D8%AF%D8%A7

25-"**الأراضي الصالحة للزراعة في السودان**" ،في:

http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS

26-" **السمات الجغرافية لكينيا**"،موسوعة المقاتل،في:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/KENYA/Sec02.doc_cvt.htm

27-"**الصومال**"،في:

http://www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm

28--"**الصومال قديما و حديثا**"،في:

http://www.marefa.org/favicon.ico

29-"جمهورية جيبوتي"،في:

http://ency.kacemb.com/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-/%D8%AC%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A

31-"العلاقات السودانية-الأمريكية بين الترويع و التطبيع"،في:

http://www.sudaress.com/smc/1287

32-"القوات الأجنبية في البحر الأحمر أهداف مضمرة ومواقف دولية مرتبكة"،في:

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-8

33-"شركة إسرائيلية للطاقة توقع عقودا للتزويد :توليد الكهرباء من مصادر بيئية خضراء"،في:

http://www.i24news.tv/app.php/ar

34-"الأبعاد الداخلية و الإقليمية للحرب في الصومال"،في:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbSomal/sec03.doc_cvt.htm

35-"موقف جيبوتي من مشكلة الاوغادين و الحرب الأهلية في الصومال "،في:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbSomal/sec03.doc_cvt.htm

36-"منظمات الإغاثة الوجه الأخر،دارفور بين السياسة و الإغاثة"،في:

http://www.sudaress.com/smc/1283

ب–المراجع باللغة الأجنبية:

01-DICTIONNAIRES

1- vernnesson, pascal et des autres **.dictionnaire de relation international** , 3eme édition , paris : édition dalloz , 2012

02-BOOKS

1- Ortiz ;Carlos , **Private Armed Forces And Global Security , A Guide To The Inssues** . United State Of America :Abc-Clio.Llc.2010.

03-MAGAZINES

1-"**culture: nine ethnic groups of eritrea"** ,in:
http://www.eritrea24.com/articles.php?aid=4 .
2-"**sudan river map**" ,in:

http://www.mapsofworld.com/sudan/river-map.html .

3-**"ethupia river map"** ,in:

http://www.mapsofworld.com/ethiopia/ethiopia-river-map.html .

4-**"kenya river map"** ,in:

http://www.mapsofworld.com/kenya/river-map.html.

5-**"ethiopian tribes "**, in :

http://interesting-africa-facts.com/africa-people/ethiopian-tribes.html , .

6-**"ethiopian tribes** ",in:

http://interesting-africa-facts.com/africa-people/ethiopian-tribes.html , .

7-**"ethnic groups in africa** ",in:

http://www.saylor.org/site/wp-content/uploads/2011/04/ethnic-groups-in-africa.pdf ,

8-hideki kan , ‘’ **actors in world politics** ‘’ ,in:

http://www.eolss.net/sample-chapters/c04/e6-32-05-03.pdf

فهرس المحتويات

المـــــوضـــــوع	رقم الصفحة
إهداء	
شكر و تقدير	
الملخص	
مقدمة	**أ–ي**
الفصل الأول : تيبولوجيا الفواعل غير الدولاتية	**1**
المبحث الأول : الفواعل غير الدولاتية ذات الأهداف الاقتصادية .	**2**
المطلب الأول : الشركات المتعددة الجنسيات .	**2**
المطلب الثاني : القرصنة البحرية الصومالية .	**7**
المبحث الثاني : الفواعل غير الدولاتية ذات الأهداف الأمنية السياسية .	**11**
المطلب الأول :المنظمات الدولية الغير حكومية .	**11**
المطلب الثاني :الجماعات الإثنية .	**21**
المطلب الثالث :الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة	**22**
المبحث الثالث :الدور المتنامي للفواعل غير الدولاتية فيظل تحولات ما بعد الحرب الباردة	**26**
المطلب الأول : مبررات الانتقال من السياسة الدولية إلى السياسة العالمية	**26**
المطلب الثاني :الدولة الوستفالية بين منطق خصخصة الأمن و الفشل الوظيفي	**30**
الفصل الثاني : جيواقتصادية القرن الإفريقي : محور اهتمام الفواعل غير الدولاتية	**40**
المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة القرن الإفريقي	**41**
المطلب الأول : الأهمية الجغرافية لمنطقة القرن الإفريقي	**41**
المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية لمنطقة القرن الإفريقي	**43**
المطلب الثالث : التركيبة الإثنية لمنطقة القرن الإفريقي	**59**
المبحث الثاني : جيوبوليتكية القرن الإفريقي و ظاهرة القرصنة البحرية الصومالية	**65**
المطلب الأول :أسباب ظهور القرصنة البحرية الصومالية	**65**
المطلب الثاني : التهديدات المترتبة عن القرصنة البحرية الصومالية	**71**
المبحث الثالث : الرهان الطاقوي للشركات المتعددة الجنسيات في منطقة القرن الإفريقي	**77**
المطلب الأول : تنافس الشركات النفطية الأمريكية و الصينية على النفط السوداني	**77**

فهرس المحتويات

المطلب الثاني : نهر النيل ورهانات الشركات العالمية	**86**
الفصل الثالث: الفواعل غير الدولاتية ورهانات الدول الإقليمية و الدولية في منطقة القرن الإفريقي .	**91**
المبحث الأول:المنظمات غير الحكومية بين الدوافع الإنسانية و الأجندات السياسية الغربية	**92**
المطلب الأول:دور المنظمات غبر الحكومية في تصعيد النزاعات الداخلية في منطقة القرن الإفريقي	**92**
المطلب الثاني:دور المنظمات غير الحكومية في تهبيط النزاعات الداخلية بمنطقة القرن الإفريقي	**101**
المبحث الثاني :توظيف الجماعات الإثنية في الحروب الإقليمية و المخططات الغربية	**104**
المطلب الأول: الصومال بين أجندات الدول الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي	**104**
المطلب الثاني :الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان	**118**
الخاتمة	**123**
الجداول	**125**
الخرائط	**128**
قائمة المراجع	**132**